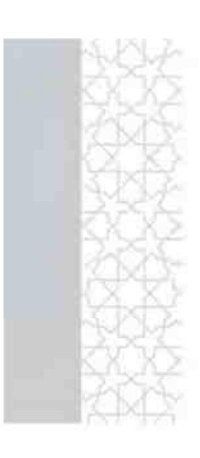
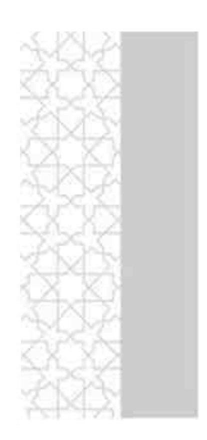


المؤرخ عزالدين ابن الأثير و التشيع
((دراسة عقدية))

د. عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد المحسن التركي
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



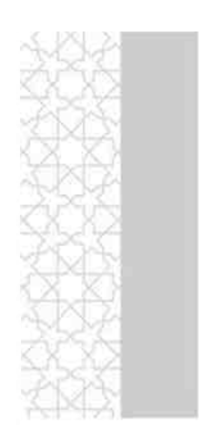


المؤرخ عزالدين ابن الأثيروالتشيع
((دراسة عقدية))

د. عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد المحسن التركي
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يتلخص البحث في بيان براءة العلّامة عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) صاحب "الكامل في التاريخ" من التشيع، وذلك بعرض القضايا المشكلة في كتبه ومنها: مسائل متعلقة بالخلافة، والصحابة، وبني أمية، وقضايا أخرى، والإجابة عنها، كما عرض الباحث للدلائل من كتب ابن الأثير التي تنفي التشيع عنه، وتؤكد تمسكه بمنهج أهل السنة.



المقدمة:

الحمد لله القائل: ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشزوا فانشزوا يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير ﴾ [المجادلة: ١١] وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، الذي لم يورث مالاً ولا درهماً، وإنما ورث العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر. أما بعد:

فقد أعلى الله منزلة العلماء بين العالمين، وقرن طاعته بطاعتهم، قال تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ﴾ [النساء: ٥٩][١].

وقال تعالى: ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب ﴾ [آل عمران: ٧]. وقال تعالى: ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم ﴾ [آل عمران: ١٨]. وقال تعالى: ﴿ وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون ﴾ [العنكبوت: ٤٣]. وقال تعالى: ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء إن الله عزيز غفور ﴾ [فاطر: ٢٨][٢].

ولا ريب أنه "لا توجد في الإسلام وظيفة أشرف قدراً، وأسمى منزلة، وأرحب أفقاً، وأثقل تبعةً، وأوثق عهداً، وأعظم أجراً عند الله من وظيفة العالم الديني؛ ذلك لأنه وارث لمقام النبوة، وآخذ بأهم تكاليفها؛ وهو الدعوة إلى الله، وتوجيه خلقه إليه، وتزكيتهم وتعليمهم، وترويضهم على الحق، حتى يفهموه ويقبلوه، ثم يعملوا به"[٣].

ومن أجل ذلك كان من منهج أهل السنة والجماعة الترضي على علماء الأمة، والترحم عليهم وذكرهم بالجميل، قال الإمام الطحاوي[٤]–رحمه الله–: وعلماء

---

(١) وفي تفسير أولي الأمر في الآية أقوال عدة، منها: أنهم أهل العلم والفقه في الدين، وهو قول جابر بن عبد الله، وابن عباس ﷺ وعطاء، والضحاك، والحسن، وأبي العالية، ومجاهد، رحم الله الجميع. ينظر: تفسير الطبري ٧/١٧٩، وتفسير مجاهد ٢٨٥، وتفسير عبد الرزاق ١/١٦٦، وتفسير ابن أبي حاتم ٣/٩٨٩، وتفسير القرطبي ٦/٤٢٩–٤٣٠.

(٢) وينظر: مقدمة كتاب "وظيفة علماء الدين" للإبراهيمي، تقديم عبد الإله الشايع، ص٣–٤.

(٣) من كلام الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، ت ١٣٨٥هـ في كتابه "وظيفة علماء الدين" ص١٥–١٦.

(٤) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك، الإمام أبو جعفر الطحاوي الأزدي المصري الحنفي، ولد سنة ٢٣٩هـ، وتوفي سنة ٣٢١هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي ١٥/٢٧، ووفيات الأعيان، لابن خلكان ١/٧١ وتذكرة الحفاظ، للذهبي ٣/٨٠٨، وشذرات الذهب، لابن العماد ٢/٢٨٨.

السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين – أهل الخير والأثر وأهل الفقه والنظر – لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء، فهو على غير السبيل[1].

وقال العلامة ابن أبي العز [2]–رحمه الله–: فيجب على كل مسلم –بعد موالاة الله ورسوله– موالاة المؤمنين، كما نطق به القرآن، خصوصاً الذين هم ورثة الأنبياء، الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم، يُهدى بهم في ظلمات البر والبحر، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم؛ إذ كل أمة قبل مبعث محمد ﷺ علماؤها شرارها إلا المسلمين، فإن علماءهم خيارهم، فإنهم خلفاء الرسول من أمته، والمحيون لما مات من سنته، بهم قام الكتاب، وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب، وبه نطقوا، وكلهم متفقون اتفاقاً يقيناً على وجوب اتباع الرسول ﷺ[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية[4]–رحمه الله–: وليُعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته، دقيق ولا جليل، فإنهم متفقون اتفاقاً يقيناً على وجوب اتباع الرسول ﷺ، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا وُجد لواحد منهم قول، قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلا بد له من عذر في تركه[5].

وقال أيضاً –رحمه الله–: ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة، وإن كان ذلك في المسائل العلمية، ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة، وإذا كان الله يغفر لمن

---

(١) العقيدة الطحاوية، بشرح ابن أبي العز، ص٧٤٠–٧٤١.

(٢) هو علي بن علاء الدين علي بن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن شرف الدين أبي البركات محمد بن عز الدين أبي العز صالح بن أبي العز بن وهيب بن عطاء بن جبير بن جابر بن وهب الأذرعي الأصل الدمشقي، صدر الدين أبو الحسن الحنفي الصالحي، ولد سنة ٧٣١هـ وتوفي سنة ٧٩٢هـ. ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر ٢/٩٥–٩٨ و٣/٥٠، والشذرات ٦/٣٢٦، وهدية العارفين، للبغدادي ١/٧٢٦، ومعجم المؤلفين، لكحالة ٢/٤٨٠، والأعلام، للزركلي ٥/١٢٩.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص٧٤٠–٧٤١.

(٤) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله ابن تيمية، الإمام تقي الدين أبو العباس، ولد سنة ٦٦١هـ وتوفي سنة ٧٢٨هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ ٤/٢٧٨، والبداية والنهاية، لابن كثير ١٨/٢٩٦، والبدر الطالع، للشوكاني ١/٦٣، والدرر الكامنة، لابن حجر ١/١٤٤.

(٥) رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص٤–٥.

جهل تحريم الخمر لكونه نشأ بأرض جهل مع كونه لم يطلب العلم، فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه إذا كان مقصوده متابعة الرسول ﷺ بحسب إمكانه، هو أحق بأن يتقبل الله حسناته، ويثيبه على اجتهاداته، ولا يُؤاخذ بما أخطأ، تحقيقاً لقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] [١].

ومن أبرز علماء أهل السنة الذين برعوا في العلوم الشرعية، وتخصصوا في بعض الفنون كالتاريخ، والسير والأنساب الشيخ العلامة أبو الحسن علي بن محمد المعروف بعز الدين ابن الأثير.

وقد برع ابن الأثير في التاريخ والسير، حتى قيل: إنه "ليس هناك أدنى خلاف في أن عز الدين ابن الأثير يأتي في الصف الأول من المؤرخين العرب المسلمين، على كثرة ما أنجب المجتمع العربي الإسلامي من مؤرخين عظام"[٢].

ويعد كتابه "الكامل في التاريخ" من أشهر وأفضل الكتب، قال العلامة ابن خلكان [٣]-رحمه الله-:

صنف في التاريخ كتاباً كبيراً سماه (الكامل) ابتدأ فيه من أول الزمان إلى آخر سنة ٦٢٨هـ، وهو من خيار التواريخ[٤].

وقال الإمام ابن كثير [٥]-رحمه الله-: وهو من أحسنها حوادث[٦].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٠/١٦٥.

(٢) من كتاب: "ابن الأثير" للدكتور فيصل السامر ص ٥.

(٣) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، الشيخ العلامة شمس الدين أبو العباس الشافعي، ولد سنة ٦٠٨هـ وتوفي سنة ٦٨١هـ. ينظر: البداية والنهاية ١٧/٥٨٨، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي ٨/٣٢، والوافي بالوفيات، للصفدي ٢/٤٢٠، ومعجم المؤلفين ١/٢٣٧.

(٤) وفيات الأعيان ٣/٣٤٨.

(٥) هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن زرع، الإمام العلامة عماد الدين أبو الفداء الدمشقي الشافعي، ولد سنة ٧٠٠هـ وتوفي سنة ٧٧٤هـ. ينظر: الدرر الكامنة ١/٣٧٣، والبدر الطالع ١/١٥٣، والشذرات ٦/٢٣١، ومعجم المؤلفين ١/٣٧٣.

(٦) البداية والنهاية ١٧/٢١٠.

وقد تميّز هذا الكتاب بمميزات لا توجد في غيره من كتب المؤرخين[1].

وقد كنت قديماً شغوفاً بقراءة كتب التاريخ، وتأملها، واستخلاص العبر والفوائد منها، وكان كتاب "الكامل في التاريخ" أحد الكتب التي قرأتها، وقد لفت نظري أثناء القراءة فيه بعض الأمور الغريبة التي تحتاج إلى تأمل ووقفة، وجُلها من المرويات المنكرة التي نقلها ابن الأثير دون النقد لها، إضافة إلى وجود بعض التقريرات والعبارات التي تستغرب من مثل ابن الأثير –رحمه الله–.

ثم وقفت بعدها على مقالات بعض المتخصصين، وهم د/سليمان العودة، ود/سليمان الدخيل، وأ. محمد العبده. وكلها تتمحور حول كتاب الكامل ونزعة التشيع فيه، وكل هؤلاء الإخوة الكرام يرون وجود بعض نزعات تشيع عند ابن الأثير في الكامل[2]، ولكن لم يتهمه أحد منهم بأنه شيعي إذ لم يقفوا على دليل يؤكد ذلك.

ثم قرأت في بعض منتديات الإنترنت اتهام ابن الأثير بالتشيع، بل إن بعضهم استشكل جملة رأى أنها تدل على التشيع في كتاب "جامع الأصول في أحاديث الرسولﷺ" لأخي عز الدين، وهو مجد الدين أبو السعادات المبارك ت ٦٠٦هـ[3].

---

(١) ومن هذه المميزات أنه تاريخ جامع لجميع الدول الإسلامية في جميع الأقطار، إذ لم يؤرخ لدولة واحدة أو لقطر واحد، وهذا ما نجده واضحاً بيناً في كلامه عن أخبار أفريقية، والمغرب، وصقلية، والحجاز، وملطية، والجزيرة العربية، واليمن، وخراسان، والهند، والشام، والعراق، ومصر، وكذلك في أخباره عن ابتداء الخلق إلى الشعوب القديمة السابقة على الإسلام.

ومن مميزاته أنه مصدر مهم جداً للعصر الذي عاش فيه مؤلفه، وخاصة عصر ملوك الموصل، فأخباره أخذها عن أناس شاهدوا الحوادث بأنفسهم، فهم في الواقع شهود عيان، كما أخذها عن أولي الأمر والشأن ممن كانوا وزراء وأمراء. كما يعد هذا الكتاب من المصادر الأصيلة للحروب الصليبية، وقد قام المستشرق دي سلان بنشر كل ما أورده ابن الأثير مع ترجمة فرنسية في مجموعة الحروب الصليبية. ينظر: مقدمة فهارس الكامل إعداد محمد المرعشلي ٨/٢٨، وعز الدين ابن الأثير الجزري د/حسن شميساني ص٧١–٧٣، وأعلام التاريخ والجغرافيا د. صلاح الدين المنجد ٣/٨٦.

(٢) قامت مجلة البيان بنشر هذه المقالات، ينظر مقال: نظرة في كتاب الكامل لابن الأثير د. سليمان العودة عدد ١٢ عام ١٤٠٨هـ. ومقال بنفس العنوان د. سليمان الدخيل نفس العدد، ومقال بعنوان "ابن الأثير وموقفه من الدولة العبيدية وبعض الدول المعاصرة، لمحمد العبده، عدد ٩.

(٣) قال المبارك ابن الأثير – في شرحه حديث: "إن الله جعل لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها"، وقد عد جملة من العلماء المجددين –: ومن الإمامية علي بن موسى الرضي.. وأما من كان على رأس المائة الثالثة.. وعد علماءً، ثم قال: وأبو جعفر محمد بن يعقوب من الإمامية، ثم ذكر=

ثم لاحظت اعتماد الشيعة في كتبهم ومقالاتهم بشكل خاص على كتاب الكامل، وترويجهم لكثير من المرويات المكذوبة عن طريقه، حتى إن القارئ لمقالاتهم يظن أن كتاب الكامل لأحد مؤرخي الشيعة، بل إنّ بعض الشيعة يقرر أنه لا يعتبر من كتب التاريخ إلا الكامل ؟!![1].

=المائة الرابعة، وعد منها المرتضى الموسوي أخا الرضى الشاعر. جامع الأصول ١١/٣٢٣. قال العلامة شمس الحق العظيم آبادي –بعد بيانه لصفات المجدد، ومنها إحياء السنة وإماتة البدعة، ومن لا يكون كذلك لا يكون مجدداً ألبتة، وإن كان عالماً بالعلوم مشهوراً بين الناس مرجعاً لهم–: فالعجب كل العجب من صاحب جامع الأصول أنه عد أبا جعفر الإمامي الشيعي، والمرتضى أخو الرضى الإمامي الشيعي من المجددين.. ولا شبهة أن عدهما من المجددين خطأ فاحش وغلط بيّن، لأن علماء الشيعة، وإن وصلوا إلى مرتبة الاجتهاد، وبلغوا أقصى مراتب من أنواع العلوم، لكنهم لا يستحقون المجددية، كيف وهم يخربون الدين، فكيف يجددون؟ ويميتون السنن، فكيف يحيونها؟ ويروجون البدع، فكيف يمحونها؟ وليسوا إلا من الغالين المبطلين الجاهلين. عون المعبود ١١/٢٦٣-٢٦٤.

ومشهور بين العلماء والباحثين أن المبارك أبا السعادات من أئمة أهل السنة، وأما سبب هذه الجملة في كتابة فلا يخلو من أمرين: إما أن بعض تلاميذه ممن له ميول شيعية قد أضافها إليه، ويؤيد ذلك ما قاله ابن خلكان في الوفيات ٤/١٢٤ عن كتب المبارك: وبلغني أنه صنف هذه الكتب كلها في مدة العطلة، فإنه تفرغ لها وكان عنده جماعة يعينونه عليها في الاختيار والكتابة. فلعل هذه العبارة أضيفت من بعض من كان يعينه على الكتابة. أو لعل ابن الأثير لم يكن على معرفة تامة بأحوال هؤلاء الرافضة وبدعهم الخطيرة؛ والله أعلم.

(١) ينظر من كتب الشيعة: تاريخ الشيعة للمظفري ص٢٩ و٥٠ و٥٩ و٦٣ و٧٥ و٨٠ و٨٦ و٩٠ و١٠٩ و١٣٠ و١٤٤ و١٧٢ و١٧٦ و١٩٣ و٢٠١ و٢٠٣ و٢٠٤ و٢٠٦ و٢٠٧ و٢٠٨ و٢١٠ و٢١١ و٢٢٣ و٢٦٨ و٢٦٩.

وكتاب الشيعة في مصر لصالح الورداني ص٤٧ و٤٨ و٤٩ و٦٣ و٦٥ و٦٦ و١٠٢.

وينظر من منتديات الشيعة: موقع المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، مقال: المعصومون الأربعة عشر، وموضوع: الأدلة على تكون التشيع في أيام النبي ﷺ.

وشبكة الشيعة العالمية، موضوع: ومن الحوار اكتشفت الحقيقة.

ومنتديات شيعة مصر، موضوع: رد على موضوع سني شيعي.

ومنتديات ياحسين، موضوع: هل للإمام علي –عليه السلام– أبناء باسم أبي بكر، وعمر، وعثمان؟.

وموقع المؤتمر الدولي لتكريم ثقة الإسلام الكليني، موضوع: حول الكليني.

ومنتديات باب البحرين، موضوع: الشيعة وعائشة.

ومنتدى مطبوعات الإمام علي بن الحسين زين العابدين.

وشبكة كربلاء المقدسة، موضوع: أبوهريرة متهم بالكذب عند جمهور المسلمين، وشبكة العراقي؛ موضوع تاريخ الشعائر الحسينية في العراق. وغيرها من المواقع.

ولا شك أن اعتماد الشيعة على كتاب الكامل، ونقلهم عنه، ومدحهم له مع ما تقدم من وجود بعض المآخذ، وإفراد مقالات لمؤرخين حول نزعات التشيع في الكامل، كل ذلك يقوي ويغذي أهمية وضرورة بحث هذه المسألة بحثاً عقدياً لبيان الحقيقة، وتأكيد براءة هذا العالم السني من تهمة التشيع، ولأجل ذلك عزمت على كتابة بحث عقدي من خلال قراءة كتب ابن الأثير المتوفرة، وهي:

١- الكامل في التاريخ.

٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة.

٣- اللباب في تهذيب الأنساب.

٤- التاريخ الباهر.

واستخلاص المآخذ العقدية المتعلقة بتهمة التشيع والتعليق عليها، وبيان الأدلة على براءة ابن الأثير من التشيع، وعنونت البحث بالآتي:

"المؤرخ عزالدين ابن الأثير والتشيع(دراسة عقدية)

أسباب بحث الموضوع:

١- أهمية الدفاع عن علماء أهل السنة والجماعة، وبيان أن ذلك من أوجب الواجب، وأشرف المطالب.

٢- شهرة ابن الأثير وانتشار صيته، وبشكل خاص كتاب الكامل، حيث يعد مصدراً مهماً في التاريخ الإسلامي، لا يستغني عنه أي باحث.

وينبغي أن لا نغفل هنا أن كثيراً من الناس لديهم شغف بقراءة القصص والحكايات وكتب السير، وكتب التاريخ هي المجال الرحب لهذه القصص، وقد يقرأ في كتب التاريخ بعض صغار السن، وليس لديهم الحصانة العلمية ضد بعض الشبه والوساوس، فيتأثرون بما يقرؤون من مرويات مكذوبة، خاصة فيما يتعلق بالصحابة ﷺ.

٣- أهمية العناية بمناهج المؤرخين العقدية، وهذا أمر مهم ينبغي لطلاب الدراسات العليا عدم إغفاله، ومن هؤلاء العلماء ابن الأثير، فيحسن إفراده برسالة علمية مستقلة تتعلق بمنهجه في العقيدة، والرد على الفرق، وقد وقفت على كلام كثير له في كتبه يقوي أهمية إفراده برسالة علمية، وأرجو أن يكون بحثي هذا باباً لطلاب الدراسات العليا لافتتاح مشروع مناهج المؤرخين العقدية.

٤- وجود كثير من المرويات والمواقف المستغربة في كتاب الكامل، والتي تستوجب تأملها ونقدها، وبيان موقف ابن الأثير الحق منها.

٥- أنني لم أقف على بحث عقدي يتعلق ببيان براءة ابن الأثير من التشيع، والموجود عدة دراسات تاريخية عنه كما تقدم بيانه.

الخطة العامة للبحث:

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس للمصادر، وفهرس للموضوعات.

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب بحثه، والخطة العامة للبحث.

التمهيد: وفيه ترجمة موجزة لعز الدين ابن الأثير.

المبحث الأول: قضايا مشكلة في كتب ابن الأثير، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الخلافة.

المطلب الثاني: الصحابة.

المطلب الثالث: بنو أمية.

المطلب الرابع: قضايا أخرى مشكلة.

المبحث الثاني: دلائل براءة ابن الأثير من التشيع.

الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث.

ثم ذيلت البحث بفهرس للمصادر.

وأرجو أن أكون بهذا البحث قد ساهمت بالدفاع عن عالم من علماء أهل السنة والجماعة.

وأسأل الله أن ينفع بهذا البحث قارئه وكاتبه، وأن يكون خالصاً لوجهه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

ترجمة موجزة لعز الدين ابن الأثير:

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الموصلي، أبو الحسن المعروف بابن الأثير الجزري، ولقبه عز الدين.

ولادته ونشأته:

ولد في رابع جمادى الأولى سنة خمس وخمسين وخمسمائة بجزيرة ابن عمر[١]. ونشأ بها مع أخويه مجد الدين، وضياء الدين، ثم تحول بهم أبوهم إلى الموصل، فسمعوا بها، واشتغلوا، وبرعوا، وسادوا[٢].

وكانت أسرته على جانب كبير من العلم والوجاهة، فوالده الشيخ أبو الكرم كان أثيراً عند ملوك الموصل، وتولى لهم مناصب عالية، كما أفاد ذلك ابن الأثير نفسه في التاريخ الباهر[٣].

وأما أخواه، فقد بلغوا مراتب عالية، فكبيرهم مجد الدين المبارك أبو السعادات، الذي ولد سنة ٥٤٤هـ برع في علوم الحديث بشكل خاص، وألّف "جامع الأصول في أحاديث الرسول"، و"النهاية في غريب الحديث" وغيرها، وتوفي سنة ٦٠٦هـ[٤].

وصغيرهم الوزير ضياء الدين أبو الفتح نصر الله، ولد بحدود سنة ٥٥٨هـ وبرع في علوم الأدب والأمثال، وتوفي سنة ٦٣٧هـ[٥].

وقد خدم كل من مجد الدين وضياء الدين الدولة الزنكية، فقد ولي مجد الدين كتابة الإنشاء لبعض وزرائهم، ووزر ضياء الدين لبعض ملوكهم.

" أما عز الدين فالراجح أنه لم يدخل في خدمة ملوك الموصل، حيث إنه لم يذكر هو نفسه، ولم يذكر من ترجم له أنه شغل وظيفة ما، إلا أن ابن خلكان يذكر في ترجمته له أنه سفر لبعض ملوك الموصل من الزنكيين إلى بغداد، ولكنه لم يسم هؤلاء الملوك[٦].

---

(١) هي جزيرة منسوبة إلى الأمير عبد العزيز بن عمر البرقعيدي، بناها بالموصل، وقيل منسوبة إلى يوسف بن عمر الثقفي أمير العراقين. ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان ٣/ ٣٤٩، والسير ٢٢/ ٣٥٥، والبداية والنهاية ٢١١/١٧، وتقع جزيرة ابن عمر اليوم في تركيا على الحدود العراقية التركية، وجاء في دائرة المعارف الإسلامية ٦/ ٤٥٣ أن هذه الجزيرة الآن قضاء في سنجق ماردين بولاية ديار بكر.

(٢) السير ٢٢/ ٣٥٤، وطبقات السبكي ٨/ ٢٩٩.

(٢) السير ٢٢/ ٣٥٤، وطبقات السبكي ٨/ ٢٩٩.

(٤) ينظر فيه: البداية والنهاية ١٧/ ٨-١٠، والسير ٢١/ ٤٨٨، ووفيات الأعيان ٤/ ١٤١، وطبقات السبكي ٨/ ٣٦٦.

(٥) ينظر فيه: وفيات الأعيان ٢/ ٢٠٨، وتذكرة الحفاظ ٤/ ٢٠١، والشذرات ٥/ ١٨٨، ومعجم المؤلفين ٤/ ٢٨.

(٦) وفيات الأعيان ٣/ ٣٤٨.

أما ابن كثير فإنه يذكر في ترجمته لابن الأثير أنه وزر لبعض ملوك الموصل[١]، ولكنه لم يسم هؤلاء الملوك أيضاً، ولا شك أن هذا وهم من ابن كثير -رحمه الله- "[٢].

وقد قدم عز الدين ابن الأثير لطلب العلم ولغيره إلى بغداد، ورحل إلى الشام والقدس، وسمع من بعض شيوخهم، ثم عاد إلى الموصل، ولزم بيته منقطعاً إلى التوفر على النظر في العلم والتصنيف، وكان بيته مجمع الفضل لأهل الموصل والواردين عليها[٣].

" وأقبل في أواخر عمره على الحديث، وسمع العالي والنازل "[٤].

وفاته:

توفي عز الدين في ٢٥ شعبان سنة ٦٣٠هـ، وقال بعضهم: في رمضان من هذه السنة[٥]، وقال بعضهم: إنه توفي في شعبان سنة ٦٣١هـ[٦]، والراجح الأول كما قرره الذهبي[٧]-رحمه الله-[٨].

أبرز شيوخه:

١- خطيب الموصل أبو الفضل عبد الله بن أحمد الطوسي[٩]، ولد سنة ٤٨٧هـ، وتوفي سنة ٥٧٨هـ[١٠].

٢- خطيب الموصل الآخر عبد المحسن بن عبد الله الطوسي، توفي في الوباء الذي حصل سنة ٦٢٢هـ، وعمره ٨٣ سنة[١١].

---

(١) البداية والنهاية ١٧/٢١٠.
(٢) من مقدمة عبد القادر طليمات للتاريخ الباهر في الدولة الأتابكية، ص٩-١٠.
(٣) وفيات الأعيان ٣/٣٤٨، السير ٢٢/٣٥٤-٣٥٥.
(٤) من طبقات السبكي ٨/٢٩٩.
(٥) وهو قول السبكي في طبقاته ٨/٣٠٠.
(٦) وهو قول أبي شامة في الذيل على الروضتين ص١٦٢.
(٧) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله، الإمام الكبير، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي الشافعي، ولد سنة ٦٧٣هـ، وتوفي سنة ٧٤٨هـ. ينظر: طبقات السبكي ٥/٢١٦، والدرر الكامنة ٣/٣٣٧، والشذرات ٦/١٥٣، ومعجم المؤلفين ٣/٨٠.
(٨) في السير ٢٢/٣٥٥-٣٥٦.
(٩) ينظر: السير ٢٢/٣٥٤، والعبر، للذهبي ٥/١٢٠، وتذكرة الحفاظ ٤/١٢٩، وطبقات السبكي ٨/٢٩٩، والتكملة لوفيات النقلة، للمنذري ٣/٣٤٨.
(١٠) ينظر: وفيات الأعيان ٧/٨٥.
(١١) الكامل في التاريخ ٧/٦٢٦.

٣- يحيى بن محمود بن سعد، أبو الفرج الثقفي[١].

٤- مسلم بن علي بن محمد السيحي، أبو منصور[٢] الموصلي، توفي سنة ٥٩٥هـ[٣].

٥- عبد المنعم بن عبد الوهاب بن كليب الحراني[٤]. ذكره ابن الأثير في كامله، وبيّن أنه توفي سنة ٥٩٦هـ وله ٩٦ سنة، وكان عالي الإسناد في الحديث، وكان ثقة صحيح السماع[٥].

٦- يعيش بن صدقة بن علي الفراتي الضرير، أبو القاسم الشافعي[٦]. ذكره ابن الأثير، وقال: وفيها – يعني في سنة ٥٩٣هـ – توفي شيخنا أبو القاسم يعيش بن صدقة بن علي الفراتي الضرير الفقيه الشافعي، وكان إماماً في الفقه مدرساً صالحاً كثير الصلاح، سمعت عليه كثيراً، لم أرَ مثله –رحمه الله– تعالى[٧].

٧- عبد الوهاب بن علي الصوفي، أبو أحمد الشهير بابن سكينة مسند العراق[٨]. توفي سنة ٦٠٧هـ[٩].

٨- أبو القاسم بن صصري[١٠]، توفي سنة ٦٢٦هـ[١١].

٩- زين الأمناء ابن عساكر[١٢]. توفي سنة ٦٢٧هـ[١٣].

---

(١) ينظر: السير ٢٢/٣٥٤، وتذكرة الحفاظ ٤/١٢٩، والتكملة ٣/٣٤٨، وطبقات السبكي ٨/٢٩٩، ولم أقف على ترجمته، ويظهر أنه من المشتغلين بالحديث، وقد ساق السبكي مرويات كثيرة له في طبقاته ينظر: ١/٢٧ و٣٤ و٣٧ و٧٥ و٧٩ و١٠٦ و١١٦ و١١٨ و١٢٣ و١٥٨ و١٦٠ و١٦٢ و١٦٨ و١٧٢ و١٧٦ و١٨٠ و٢٠٤ و٢٢٤ و٢٥٠. ومن تلاميذه أبو الحسين هبة الله بن أبي الفضل ت ٦١٩هـ (طبقات السبكي ٧/٧١)، ومحمد بن عمر الجويني ت ٦١٧هـ (طبقات السبكي ٨/٩٧)، وبشير بن حامد التبريزي ت ٦٤٦هـ (طبقات السبكي ٨/١٣٢) وغيرهم. ينظر: طبقات السبكي ٨/١٣٣ و١٤٠ و١٥٣ و١٥٥ و٢٥٨ و٣٦٠.

(٢) ينظر: السير ٢٢/٣٥٤، والتكملة ٣/٣٤٨، وطبقات السبكي ٨/٢٩٩.

(٣) ينظر في ترجمته: السير ٢١/٣٠٢–٣٠٣.

(٤) ينظر: السير ٢٢/٣٥٤، وتذكرة الحفاظ ٤/١٢٩، وطبقات السبكي ٨/٢٩٩.

(٥) الكامل ٧/٤٤٤–٤٤٥ وتنظر ترجمته في: السير ٢١/٢٥٨، والبداية والنهاية ١٦/٦٩٥، ووفيات الأعيان ٣/٢٢٧.

(٦) ينظر: السير ٢٢/٣٥٤، وتذكرة الحفاظ ٤/١٢٩، والتكملة ٣/٣٤٨، وطبقات السبكي ٨/٢٩٩، ووفيات الأعيان ٣/٣٤٨.

(٧) الكامل ٧/٤٢٧ وينظر في ترجمته: السير ٢١/٣٠٠، وطبقات السبكي ٧/٣٣٨.

(٨) ينظر: التكملة ٣/٣٤٨، ووفيات الأعيان ٣/٣٤٨، وطبقات السبكي ٨/٢٩٩، والسير ٢٢/٣٥٤، وتذكرة الحفاظ ٤/١٢٩.

(٩) ينظر في ترجمته: السير ٢١/٥٠٢، وطبقات السبكي ٨/٣٢٤.

(١٠) ينظر: السير ٢٢/٣٥٤، وتذكرة الحفاظ ٤/١٢٩، وطبقات السبكي ٨/٢٩٩.

(١١) ينظر في ترجمته: السير ٢٢/٢٨٢، والعبر ٥/١٠٥، والشذرات ٥/١١٨.

(١٢) ينظر: السير ٢٢/٣٥٤و٢٨٥، وتذكرة الحفاظ ٤/١٢٩، وطبقات السبكي ٨/٢٩٩.

(١٣) ينظر في ترجمته: السير ٢٢/٢٨٤، وطبقات السبكي ٥/٤٥، والشذرات ٥/١٢٣.

١٠- ابن أفضل الزمان. ذكره ابن الأثير فقال: وفيها – يعني في سنة ٥٨٥هـ – في صفر توفي شيخنا أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن وهبان المعروف بابن أفضل الزمان بمكة، وكان –رحمه الله– عالماً متبحراً في علوم كثيرة، خلاف فقه مذهبه، والأصولَين، والحساب، والفرائض، والنجوم، والهيئة، والمنطق، وغير ذلك. وختم أعماله بالزهد ولبس الخشن، وأقام بمكة –حرسها الله تعالى– مجاوراً، فتوفي بها، وكان من أحسن الناس صحبةً وخُلُقاً[١].

١١- ابن رواحة. جمال الدين أبو علي بن رواحة الحموي. ذكره ابن الأثير في حوادث سنة ٥٨٥هـ. وبيّن أن الفرنج قتلوه –رحمه الله– في هذه السنة، وأنه من أهل العلم، وله شعر حسن، وما ورث الشهادة من بعيد، فإن جده عبد الله بن رواحة صاحب رسول الله ﷺ قتله الروم يوم مؤتة، وهذا قتله الفرنج يوم عكا[٢].

١٢- ابن شبة النحوي، وذكر ابن الأثير أنه توفي في حوادث سنة ٦٠٣هـ. وبيّن أنه كان عارفاً بالنحو واللغة والقراءات، لم يكن في زمانه مثله، وكان ضريراً، وله معرفة بعلوم الفقه والحساب، وكان من خيار عباد الله وصالحيهم كثير التواضع، لا يزال الناس يشتغلون عليه من بُكرة إلى الليل[٣].

١٣- عمر بن محمد بن طبرزد، أبو حفص البغدادي. ذكره ابن الأثير في وفيات سنة ٦٠٧هـ. وبيّن أنه عالي الإسناد[٤].

١٤- القاضي أبو غانم بن العديم الحلبي. ذكره ابن الأثير في وفيات سنة ٦٢٨هـ وبيّن أنه كان من المجتهدين في العبادة، وقد سمع عليه الحديث[٥].

١٥- عبد الله بن علي بن عبد الله بن سويدة، أبو محمد التكريتي. ذكره ابن الأثير في وفيات سنة ٥٨٤هـ. وبيّن أنه عالم بالحديث، وله تصانيف حسنة[٦].

---

(١) الكامل ٧/ ٣٧٠ وينظر: البداية والنهاية ٦١١/١٦.
(٢) الكامل ٧/ ٣٦٦-٣٦٧.
(٣) الكامل ٧/ ٥٠٧، وترجمته في البداية والنهاية ٧٥٢/١٦، السير ٢١/ ٤٢٥.
(٤) الكامل ٧/ ٥٣٠ وترجمته في البداية والنهاية ١٧/ ٢٤-٢٥، السير ٢١/ ٥٠٧.
(٥) الكامل ٧/ ٦٤٤، وينظر: البداية والنهابة ١٨٨/١٧.
(٦) الكامل ٧/ ٣٥٩ ينظر: البداية والنهاية ٦٠٦/١٦.

أبرز تلاميذه:

١- ابن الدبيثي[١]، محمد بن سعيد بن يحيى بن علي، أبو عبد الله الواسطي، توفي سنة ٦٣٧هـ[٢].

٢- الشهاب القوصي[٣]، إسماعيل بن حامد بن عبد الرحمن الأنصاري، توفي سنة ٦٥٣هـ[٤].

٣- مجد الدين ابن العديم[٥]، عبد الرحمن بن كمال الدين عمر الدمشقي الحنفي القاضي، توفي سنة ٦٧٧هـ[٦].

٤- كمال الدين ابن العديم، والد مجد الدين[٧] الحنفي، توفي سنة ٦٦٠هـ[٨].

٥- أبو الفضل، الشرف بن عساكر[٩]، توفي سنة ٦٩٩هـ[١٠].

٦- أبو سعيد، سنقر بن عبد الله الزيني القضائي[١١]،توفي سنة ٧٠٦هـ [١٢].

مؤلفاتـه:

ألّف ابن الأثير كتباً عديدة، وهي متخصصة في التاريخ والسير والأنساب، وهي:

١- الكامل في التاريخ، وهو من أوسع كتب التاريخ وأهمها، ابتدأ فيه من أول الزمان إلى آخر سنة ٦٢٨هـ. ويعد هذا الكتاب أشهر مصنفات ابن الأثير، وقد طبع عدة مرات.

٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة، وهو تراجم للصحابة والصحابيات -رضي الله عنهم أجمعين- وقد طبع مراراً.

---

(١) ينظر: السير ٢٢/٣٥٥، وتذكرة الحفاظ ٤/١٢٩، وطبقات السبكي ٨/٣٠٠.

(٢) ينظر في ترجمته: طبقات السبكي ٨/٦١، والسير ٢٣/٦٨، والشذرات ٥/١٨٥.

(٣) ينظر: السير ٢٢/٣٥٥، وتذكرة الحفاظ ٤/١٢٩، وطبقات السبكي ٨/٣٠٠.

(٤) ينظر في ترجمته: البداية والنهاية ١٧/٣٢٦-٣٢٧، والسير ٢٣/٢٩٨.

(٥) ينظر: السير ٢٢/٣٥٥، وتذكرة الحفاظ ٤/١٢٩، وطبقات السبكي ٨/٣٠٠.

(٦) ينظر في ترجمته: البداية والنهاية ١٧/٥٤٧، والوافي بالوفيات ١٨/٢٠١.

(٧) ينظر: السير ٢٢/٣٥٥.

(٨) ينظر في ترجمته: البداية والنهاية ١٧/٤٢٢، والعبر ٥/٢٦١، وفوات الوفيات للكتبي ٣/١٢٦، وفيها أنه توفي سنة ٦٦٦هـ.

(٩) ينظر: السير ٢٢/٣٥٥، وتذكرة الحفاظ ٤/١٢٩، وطبقات السبكي ٨/٣٠٠.

(١٠) ينظر في ترجمته البداية والنهاية ١٧/٧٣٢-٧٣٣، والعبر ٥/٣٩٥.

(١١) ينظر: السير ٢٢/٣٥٥، وتذكرة الحفاظ ٤/١٢٩، وطبقات السبكي ٨/٣٠٠.

(١٢) ينظر في ترجمته: ذيول العبر ٣٦، والدرر الكامنة ٢/٢٧١.

٣– اللباب في تهذيب الأنساب، وهو تهذيب ونقد لكتاب الأنساب، للعلامة السمعاني[١]، وقد طبع مراراً.

٤– التاريخ الباهر، وهو تاريخ للدولة الزنكية، وقد طبع.

٥– وقد ذكر محقق كتاب التاريخ الباهر: عبد القادر طليمات أن لابن الأثير كتاب " تحفة العجائب وطرفة الغرائب "[٢]، وأنه مخطوط بدار الكتب المصرية[٣]، ويظهر أن الكتاب ليس له، بل لرجل متأخر عنه[٤].

٦– ومما نُسب إليه أيضاً كتاب الجامع الكبير في علم البيان[٥]، والأظهر أن الكتاب لأخيه الضياء نصر الله[٦].

٧– ونُسب إليه أيضاً كتاب الجهاد[٧]، ولم أقف على أحد أثبت هذا الكتاب سوى كحالة، والله أعلم.

ثناء العلماء عليه:

بلغ ابن الأثير من العلم مبلغاً عالياً، وانتفع الناس بعلمه، وكان –رحمه الله– محل تقدير وثناء من علماء عصره وممن بعدهم من الأئمة، وإليك طرفاً من أقوالهم:

قال ابن خلكان: وكان إماماً في حفظ الحديث، ومعرفته وما يتعلق به، وحافظاً للتواريخ المتقدمة والمتأخرة، وخبيراً بأنساب العرب وأخبارهم وأيامهم ووقائعهم... اجتمعت به، فوجدته رجلاً مكملاً في الفضائل وكرم الأخلاق وكثرة التواضع، فلازمت التردد إليه[٨].

---

(١) هو عبد الكريم بن محمد بن منصور بن محمد بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد، الشيخ العلامة تاج الدين أبو سعد السمعاني الشافعي، ولد سنة ٥٠٦هـ وتوفي سنة ٥٦٢هـ. ينظر: وفيات الأعيان ٣٧٨/١، وطبقات السبكي ٢٦٠/٤، والشذرات ٢٠٥/٤، ومعجم المؤلفين ٢١١/٢.

(٢) مقدمة التاريخ الباهر ص١٤، ونسبه له أيضاً الزركلي في الأعلام ١٥٣/٥.

(٣) رقم ٤٩٩ جغرافيا.

(٤) ينظر مقال د. داود الجلبي عن كتاب تحفة العجائب بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مجلة ٥٥٥/٢٣ سنة ١٩٤٨م.

(٥) نسبه إليه عمر كحالة في معجم المؤلفين ٥٢٣/٢.

(٦) ينظر: أعلام التاريخ والجغرافيا عند العرب، لصلاح الدين المنجد ٧٦/٣.

(٧) نسبه إليه عمر كحالة في معجم المؤلفين ٥٢٣/٢.

(٨) وفيات الأعيان ٣٤٨/٣–٣٤٩.

وقال الذهبي: الشيخ الإمام العلامة المحدث الأديب النسابة.. وكان إماماً علامة أخبارياً أديباً متفنناً رئيساً محتشماً، كان منزله مأوى طلبة العلم، ولقد أقبل في آخر عمره على الحديث إقبالاً، وسمع العالي والنازل[1].

وقال: كان صدراً معظماً كثير الفضائل، وبيته مجمع الفضلاء[2]. وقال عنه: فخر العلماء[3].

وقال المنذري[4]: الشيخ الأجل الحافظ... وصنف تصانيف مفيدة، وكان عارفاً بالسير وأيام الناس، وكان منزله مجمع الفضلاء وأصحاب الحديث بالموصل[5].

وقال ابن كثير: الإمام العلامة[6].

* * *

---

(١) السير ٢٢/٣٥٤. ونقل نحوه ونحو كلام – ابن خلكان العلامة السبكي في طبقاته ٨/٢٩٩–٣٠٠ وابن العماد في شذراته ٥/١٣٧.

(٢) العبر ٥/١٢٠.

(٣) تذكرة الحفاظ ٤/١٢٩.

(٤) هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد بن سعيد، الشيخ الحافظ زكي الدين أبو محمد الشافعي المصري، ولد سنة ٥٨١هـ وتوفي بمصر سنة ٦٥٦هـ. ينظر: السير ٢٣/٣١٩، وطبقات السبكي ٨/٢٥٩، والبداية والنهاية ١٧/٣٧٨.

(٥) التكملة لوفيات النقلة ٣/٣٤٧–٣٤٨.

(٦) البداية والنهاية ١٧/٢١٠.

المبحث الأول: قضايا مُشْكِلَة في كتب ابن الأثير

المطلب الأول: الخلافة.

ذكر ابن الأثير –رحمه الله– بعض الروايات المُشْكِلَة المتعلقة بالخلافة، وبشكل أدق المتعلقة بخلافة أبي بكر الصديق ﷺ، وهي:

ذكر في حديث السقيفة: قالت الأنصار أو بعض الأنصار: لا نبايع إلا علياً[١]. وأن الزبير ابن العوام ﷺ قال: لا أغمد سيفاً حتى يبايع علي[٢]. وأن أبا سفيان ﷺ قال لعلي: ابسط يدك أبايعك، فو الله لئن شئت لأملأنها عليه خيلاً ورجلاً، فأبى علي[٣].

وقال ابن الأثير: والصحيح أن أمير المؤمنين ما بايع إلا بعد ستة أشهر. والله أعلم[٤].

وقال: قال الزهري[٥]: بقي علي وبنو هاشم والزبير ستة أشهر لم يبايعوا أبا بكر حتى ماتت فاطمة –رضي الله عنها– فبايعوه[٦].

وذكر –رحمه الله– أن علياً كان يرى أنه الأحق بالأمر من أبي بكر[٧]، وأن بعض آل البيت يقولون: إن علياً كان الأولى بالخلافة من أبي بكر، وعمر، رضي الله عنهما.

قال زيد بن علي بن الحسين[٨] –حينما سأله الشيعة عن أبي بكر، وعمر، رضي الله عنهما–: رحمهما الله، وغفر لهما، ما سمعت أحداً من أهل بيتي يقول فيهما إلا خيراً، وإن أشد ما أقول فيما ذكرتم أنا كنا أحق بسلطان ما ذكرتم من رسول الله ﷺ من الناس أجمعين، فدفعونا عنه، ولم يبلغ ذلك عندنا بهم كفراً[٩].

---

(١) الكامل ٢/١٠.

(٢) الكامل ٢/١٠.

(٣) الكامل ٢/١٠–١١.

(٤) الكامل ٢/١٠.

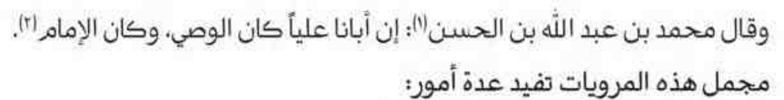
(٥) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، الإمام الحافظ أبو بكر القرشي الزهري، يروي عن بعض الصحابة، توفي سنة ١٢٤هـ وقيل ١٢٣هـ. ينظر: السير ٥/٣٢٦، ووفيات الأعيان ٤/١٧٧، وتهذيب التهذيب، لابن حجر ٩/٤٤٥، والشذرات ١/١٦٢.

(٦) الكامل ٢/١٤، وأسد الغابة ٣/٢٢٢و٢٢٣.

(٧) أسد الغابة ٤/٣١.

(٨) هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الإمام أبو الحسن الهاشمي أخو أبي جعفر الباقر، كان ذا علم وجلالة وصلاح، هفا وخرج، فاستشهد سنة ١٢٢هـ. ينظر: السير ٥/٣٨٩، ووفيات الأعيان ٥/١٢٢، وتهذيب التهذيب ٣/٤٢٠، والشذرات ١/١٥٨.

(٩) الكامل ٣/٣٨٠. وأصل القصة صحيح، ولكن هناك تصرف وتحريف وتلاعب في قول زيد –رحمه الله– ومصدر ذلك رواة الشيعة المشهورين بالكذب كما سيأتي توضح ذلك.



وقال محمد بن عبد الله بن الحسن[1]: إن أبانا علياً كان الوصي، وكان الإمام[2].

مجمل هذه المرويات تفيد عدة أمور:

١- أن بعض الصحابة طلب أن يبايع علياً ﷺ:

٢- أن علياً والزبير وبعض بني هاشم لم يبايعوا أبا بكر ﷺ إلا بعد ستة أشهر.

٣- أن علياً ﷺ كان يرى أنه الأحق بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، وأن بعض آل البيت يرون ذلك.

وإن تأملنا أسانيد هذه المرويات نجد أنها ضعيفة[3].

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي أبي طالب، الملقب بالنفس الزكية، خرج على أبي جعفر المنصور، وقتل بالمدينة سنة ١٤٥هـ. ينظر: السير ٦/ ٢١٠، والبداية والنهاية ١٣/ ٣٨٢، وتهذيب الكمال، للمزي ٢٥/ ٤٦٥.

(٢) الكامل ٣/ ٥٧٠.

(٣) أما خبر قول بعض الأنصار: لا نبايع إلا علياً، فقد أخرجه الطبري في تاريخه ٢/ ١٩٨، بإسناد فيه محمد بن حميد الرازي، قال فيه الجوزجاني: رديء المذهب غير ثقة، وقال البخاري: حديثه فيه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال إسحاق بن منصور: أشهد على محمد بن حميد أنه كذاب، وقال صالح بن محمد الأسدي الحافظ: كل شيء كان يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه فيه، وقال: ما رأيت أجرأ على الله منه، كان يأخذ أحاديث الناس، فيقلب بعضه على بعض، وقال: ما رأيت أحداً جبلّة بالكذب من ابن حميد. ينظر: تهذيب الكمال ٢٥/ ٩٧-١٠٧، وتهذيب التهذيب ٣/ ٥٤٧، وميزان الاعتدال، للذهبي رقم ٧٤٥٣، وفي الإسناد أيضاً: أبو أيوب وإبراهيم، لم أجد ترجمتهم.

وأما قول الزبير: إنه لا يبايع إلا علياً، فهو في تاريخ الطبري ٢/ ١٩٨-١٩٩ بإسناد فيه شيخ الطبري: زكريا بن يحيى الضرير، ذكره الخطيب في تاريخه ٨/ ٤٥٧ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأما طلب أبي سفيان بن علي المبايعة، فهو في تاريخ الطبري ٢/ ٢٠٢-٢٠٣ بإسناد فيه مجهول، قال الطبري: حُدِّثت عن هشام.

وأما خبر تخلف علي ستة أشهر عن بيعة أبي بكر، فهو في تاريخ الطبري ٢/ ٢٠١-٢٠٢ وفيه الزهري مدلس، وقد عنعن. ينظر: مراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر ١٥٢. وجاء نحوه في مسلم رقم ١٧٥٩ والبخاري ٤٢٤ و٤٢٤١ وسيأتي الكلام عليه، وأما قول علي: إنه يرى أنه الأحق بالخلافة من أبي بكر، فقد أخرجه ابن عساكر في تاريخه ٤٢/ ٤٣٩ والإسناد فيه يوسف الحضرمي الصيرفي والد إبراهيم لم أجد ترجمته.

وأما قول زيد بن علي فهو في تاريخ الطبري بنفس اللفظ ٤/ ٢٧٢ من رواية أبي مخنف لوط بن يحيى، وهو شيعي كذاب، يأتي الكلام عليه، ونحوه قول النفس الزكية في تاريخ الطبري ٥/ ٢١٠.

ولنأت الآن إلى بيان الحق في هذه القضايا:

أولاً: ما روي أن بعض الصحابة من الأنصار وغيرهم طلبوا المبايعة لعلي بن أبي طالب ﷺ.

وقبل الرد على ذلك نبين أن الشيعة، وغيرهم من ذي المقاصد السيئة قد تكلموا حول حديث السقيفة، ووجدوا فيه أرضاً خصبة لبث شبهاتهم وضلالاتهم حول بيعة أبي بكر بشكل خاص، والصحابة بشكل عام[1].

وقد أكد المتخصصون أن معظم الروايات التي اعتراها التشويه والتحريف في هذه البيعة، جاءت من مصادر شيعية[2].

ويحسن أن نذكر قصة مبايعة أبي بكر ﷺ عنه باختصار.

قال عمر ﷺ: ليس فيكم من تقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر، وإنه كان من خبرنا حين توفي رسول الله ﷺ أن علياً والزبير ومن كان معهما تخلفوا في بيت فاطمة بنت رسول الله ﷺ وتخلفت عنه الأنصار بأجمعها في سقيفة بني ساعدة، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر، فقلت: يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا من الأنصار، فانطلقنا نؤمهم حتى لقينا رجلان صالحان، فذكر لنا الذي صنع القوم، فقالا: أين تريدون يا معشر المهاجرين؟ فقلت: نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار. فقالا: لا عليكم أن لا تقربوهم، واقضوا أمركم يا معشر المهاجرين. فقلت: والله لنأتينهم. فانطلقنا حتى جئناهم في سقيفة بني ساعدة، فإذا هم مجتمعون، وإذا بين ظهرانيهم رجل مزّمل، فقلت: من هذا؟ قالوا: سعد بن عبادة. فقلت: ما له؟ قالوا: وَجِع. فلما جلسنا قام خطيبهم، فأثنى على الله بما هو أهله، وقال: أما بعد فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام، وأنتم يا معشر المهاجرين رهط منا، وقد دفّت دافّة[3] منكم يريدون أن يختزلونا من أصلنا، ويحضنونا[4] من الأمر. فلما سكت أردت أن أتكلم، وكنت قد زوّرت[5] مقالة أعجبتني أردت أن أقولها بين يدي أبي بكر، وقد كنت أداري منه بعض الحدّ[6]، وهو كان أحلم مني وأوقر. فقال

---

(١) من الأخباريين الشيعة الذين صنفوا حول قصة السقيفة سليم بن قيس توفي في حدود ٩٠هـ وأبو مخنف، وكلاهما له كتاب السقيفة.

(٢) أثر التشيع، د. عبد العزيز ولي ص ٣٠٥.

(٣) الدافة: القوم يسيرون جماعة سيراً ليس بالشديد. النهاية لابن الأثير ١٢٤/٢.

(٤) أي: يخرجونا. النهاية ٤٠١/١.

(٥) أي هيأت. النهاية ٣١٨/٢.

(٦) يعني أنه كان في خلقه حِدّة، فكان عمر ﷺ يداريه.

أبو بكر: على رسلك، فكرهت أن أغضبه، وكان أعلم مني وأوقر، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويرها إلا قالها في بديهته وأفضل حتى سكت، فقال: أما بعد، فما ذكرتم من خير فأنتم أهله، ولم تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، هم أوسط العرب نسباً وداراً، وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين أيهما شئتم، وأخذ بيدي، ويد أبي عبيدة بن الجراح. فلم أكره مما قال غيرها. وكان –والله– أن أُقدم، فتضرب عنقي –لا يقربني ذلك إلي إثم– أحب إليّ أن أتأمر على قوم، فيهم أبو بكر. فقال قائل من الأنصار: منا أمير ومنك أمير. فكثر اللغط، وارتفعت الأصوات حتى خشيت الاختلاف، فقلت: ابسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده، فبايعته، وبايعه المهاجرون، ثم بايعه الأنصار.. والله ما وجدنا فيما حضرنا أمراً هو أوفق من مبايعة أبي بكر[1].

والذي يهمنا التأكيد على أن الصحابة –عليهم رضوان الله أجمعين– أجمعوا على بيعة أبي بكر ﷺ، وأحقيته بالخلافة، فقد أتى عمر ﷺ أبا عبيدة ليبايعه، وقال: إنك أمين هذه الأمة على لسان رسول الله ﷺ، فقال له: ما رأيت لك فهّة[2] قبلها منذ أسلمت، أتبايعني، وفيكم الصديق، وثاني اثنين ؟![3].

وسُئل سعيد بن زيد ﷺ أشهدت وفاة رسول الله ﷺ ؟ قال: نعم، قيل: فمتى بويع أبو بكر ؟ قال: يوم مات رسول الله ﷺ، كرهوا أن يبقوا بعض يوم، وليسوا في جماعة. قيل: فخالف عليه أحد، قال: لا إلا مرتد، أو من قد كاد أن يرتد، قيل: هل قعد أحد من المهاجرين؟ قال: لا، تتابع المهاجرون على بيعته من غير أن يدعوهم[4].

وقال ابن مسعود ﷺ: ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله سيء، وقد رأى الصحابة جميعاً أن يُستخلف أبو بكر[5].

" فانظر إلى ما صح عن ابن مسعود، وهو من أكابر الصحابة وفقهائهم ومتقدميهم من حكاية الإجماع من الصحابة، جميعاً على خلافة أبي بكر، ولذا كان هو الأحق بالخلافة

---

(١) ينظر: صحيح البخاري ٢٤٦٢ و٢٤٤٥ و٣٩٢٨ و٤٠٢١ و٦٨٢٩ و٦٨٣٠ و٧٣٢٣ وصحيح مسلم ١٦٩١، ومسند أحمد ١/٥٥–٥٦ وغيرها.

(٢) أي ضعف رأي.

(٣) ينظر: صفة الصفوة، لابن الجوزي ١/٢٥٦، وتاريخ الخلفاء، للسيوطي ٣١، والصواعق المحرقة، للهيتمي ١/٣٥.

(٤) تاريخ الطبري ٢/٢٠١.

(٥) مستدرك الحكم ٣/٧٨–٧٩ وصححه ووافقه الذهبي.

عند جميع أهل السنة والجماعة في كل عصر منا إلى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين "[1].

وعلي نفسه ﷺ ممن حكى الإجماع على ذلك، فقد سُئل عن مسيره في معركة الجمل، هل هو بعهد من النبي ﷺ، فذكر مبايعته لأبي بكر، وبيعة الصحابة له، وأنه لم يختلف عليه منهم اثنان[2]. وقال -عندما سئل عن أبي بكر-: ذاك أمرؤ سماه الله الصديق على لسان جبريل، وعلى لسان محمد، كان خليفة رسول الله على الصلاة، رضيه لديننا، فرضيناه لدنيانا[3].

وقال علي ﷺ- لما بايع الصديق-: إنا قد عرفنا -يا أبا بكر- فضيلتك، وما أعطاك الله، ولم ننفس عليك خيراً ساقه الله إليك، وكنا نحن نرى لنا حقاً لقرابتنا من رسول الله ﷺ[4].

قال القاضي عياض[5] – في شرحه الحديث السابق-: وفي هذا كان صحة مذاهب أهل السنة في صحة خلافة أبي بكر الصديق ﷺ، والإجماع عليها، بخلاف ما تدعيه الشيعة والرافضة[6].

وقال علي أيضاً والزبير: ما غضبنا إلا لأننا أُخرنا عن المشورة، وإننا نرى أبا بكر أحق الناس بها بعد رسول الله ﷺ، إنه لصاحب الغار، وإنا لنعرف شرفه وخيره، ولقد أمره رسول الله ﷺ بالصلاة بالناس وهي حي[7].

فيتضح اتفاق الصحابة بما فيهم الأنصار على بيعة الصديق، وأنه خليفة رسول الله ﷺ[8]، وهو إجماع من الصحابة[9].

---

(١) من كلام ابن حجر الهيتمي في كتابه "الصواعق المحرقة" ص ٢٣.

(٢) الصواعق المحرقة ص ٢٣، وأصله في سنن أبي داود ٤٦٦٦ والسنة لعبد الله ٢/٦١٥ و٧٠٥ والتاريخ الكبير للبخاري ٤/ ٣٣.

(٣) تاريخ الخلفاء ص٣١ وجوّد إسناده، وعزاه إلى الحاكم في المستدرك، وأصل القول فيه ٣/ ٦٢ وصححه.

(٤) صحيح البخاري ٤٢٤٠ و٤٢٤١، وصحيح مسلم ١٧٥٩ من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٥) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى، الشيخ العلامة، أبو الفضل الأندلسي المالكي، ولد سنة ٤٧٦هـ وتوفي سنة ٥٤٤هـ. ينظر: السير ٢٠/ ٢١٢، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٨٣، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٠٤، والشذرات ٤/ ١٣٨.

(٦) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم ٦/ ٨٦.

(٧) البداية والنهاية ٩/ ٤١٧، والسنن الكبرى للبيهقي ٨/ ١٥٢-١٥٣ قال ابن كثير: إسناده جيد ولله الحمد. البداية والنهاية ٨/ ٩٣ وهذا الخبر أيضاً ذكره أحد الشيعة، وهو ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٢/ ٥٠.

(٨) منهاج السنة لابن تيمية ١/ ٤٩٤.

(٩) المصدر السابق ١/ ٤٩٨، وممن حكى الإجماع: الجويني في لمع الأدلة ١١٤ والهيتمي في الصواعق المحرقة ٢٣ والشيخ محمد بن عبد الوهاب في الرد على الرافضة ٩ وغيرهم.

قال معاوية بن قرة[1]: ما كان أصحاب رسول الله ﷺ يشكون أن أبا بكر خليفة رسول الله، وما كانوا يسمونه إلا خليفة رسول الله، وما كانوا يجتمعون على خطأ وضلال[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأبو بكر بايعه المهاجرون والأنصار الذين هم بطانة رسول الله ﷺ، والذين بهم صار للإسلام قوة وعز، وبهم قُهر المشركون، وبهم فتحت جزيرة العرب، فجمهور الذين بايعوا رسول الله ﷺ هم الذين بايعوا أبا بكر[3].

وقال: فلما اتفقوا على بيعته، ولم يقل قط أحد: إني أحق بهذا الأمر منه، لا قرشي ولا أنصاري، فإن من نازع أولاً من الأنصار لم تكن منازعته للصديق، بل طلبوا أن يكون منهم أمير ومن قريش أمير، وهذه منازعة عامة لقريش، فلما تبين لهم أن هذا الأمر في قريش قطعوا المنازعة... ثم بايعوا أبا بكر من غير طلب منه ولا رغبة بذلت لهم، ولا رهبة، فبايعه الذين بايعوا الرسول ﷺ تحت الشجرة، والذين بايعوه ليلة العقبة، والذين بايعوه لما كانوا يهاجرون إليه، والذين بايعوه لما كانوا يسلمون من غير هجرة كالطلقاء، ولم يقل أحد قط: إني أحق بهذا الأمر من أبي بكر، ولا قاله أحد في أحد بعينه: إن فلانا أحق بهذا الأمر من أبي بكر[4].

وقال ابن كثير: وقد اتفق الصحابة ﷺ على بيعة الصديق في ذلك الوقت، حتى علي ابن أبي طالب، والزبير بن العوام - رضي الله عنهما - وأرضاهما، والدليل على ذلك، ثم ساق قول أبي سعيد الخدري: قبض رسول الله ﷺ، واجتمع الناس في دار سعد بن عبادة، وفيهم أبو بكر وعمر، فقام خطيب الأنصار، فقال: أتعلمون أن رسول الله ﷺ كان من المهاجرين، وخليفته من المهاجرين، ونحن كنا أنصار رسول الله، فنحن أنصار خليفته كما كنا أنصاره. فقام عمر بن الخطاب فقال: صدق قائلكم، ولو قلتم غير هذا لم نتابعكم، فأخذ بيد أبي بكر، وقال: هذا صاحبكم فبايعوه، فبايعه عمر، وبايعه المهاجرون والأنصار، فصعد أبو بكر المنبر، فنظر في وجوه القوم فلم ير الزبير، قال: فدعا بالزبير فجاء، قال: ابن عمة رسول الله وحواريه، أردت أن تشق عصا المسلمين؟.

---

(1) هو معاوية بن قرة بن إياس بن هلال بن رئاب، الإمام العالم، أبو إياس المزني، تابعي جليل ثقة، توفي سنة ١١٣هـ. ينظر: السير ٥/١٥٣، والجرح والتعديل، للرازي ٨/٣٧٨، وتهذيب التهذيب ١٠/٢١٦.

(2) تاريخ الخلفاء ص٧٧.

(3) منهاج السنة ١/٥٣١.

(4) منهاج السنة ٦/٤٥٤-٤٥٥.

قال: لا تثريب يا خليفة رسول الله، فقام فبايعه، ثم نظر في وجوه القوم فلم ير علياً، فدعا بعلي بن أبي طالب فجاء، فقال: ابن عم رسول الله وختنه على ابنته، أردت أن تشق عصا المسلمين؟ قال: لا تثريب يا خليفة رسول الله، فبايعه[1]. وحتى بعض كتب الشيعة تؤكد ذلك[2].

والأنصار -رضي الله عنهم- ممن بادر إلى بيعة الصديق، وقد كانت "وقعت شبهة لبعض الأنصار، وقام في أذهان بعضهم جواز استخلاف خليفة من الأنصار، وتوسط بعضهم بين أن يكون أمير من المهاجرين وأمير من الأنصار، حتى بين لهم الصديق أن الخلافة لا تكون إلا في قريش، فرجعوا إليه، وأجمعوا عليه"[3].

وقالت الأنصار يوم السقيفة: نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر[4].

و"إنما نازع سعد بن عبادة والحباب بن المنذر وطائفة قليلة، ثم رجع هؤلاء، وبايعوا الصديق، ولم يعرف أنه تخلف منهم إلا سعد بن عبادة.

وسعد وإن كان رجلاً صالحاً، فليس معصوماً، بل له ذنوب يغفرها الله، وقد عرف المسلمون بعضها، وهو من أهل الجنة السابقين الأولين من الأنصار، رضي الله عنهم وأرضاهم"[5]. بل قد روي ما يدل على رجوع سعد ﷺ، ففي إحدى روايات حديث السقيفة قول الصديق لسعد: قريش ولاة هذا الأمر، فقال سعد: صدقت، نحن الوزراء، وأنتم الأمراء[6]. قال ابن تيمية: وفيه فائدة جليلة جداً، وهي أن سعد بن عبادة نزل عن مقامه الأول في دعوى الإمارة، وأذعن للصديق بالإمارة، فرضى الله عنهم أجمعين[7].

---

(1) أخرجه ابن عساكر في تاريخه ٣٠ / ٢٧٧، والحاكم ٣ / ٧٦ وصححه، قال ابن كثير: قال الحافظ أبو علي النيسابوري: سمعت ابن خزيمة يقول: جاءني مسلم بن الحجاج، فسألني عن هذا الحديث، فكتبته له في رقعة، وقرأت عليه، فقال: هذا الحديث يساوي بدنة، فقلت: يسوى بدنة؟، بل هذا يسوي بدرة. البداية والنهاية ٩ / ٤١٦ و٨ / ٩١.

(2) جاء في كتاب فرق الشيعة للنوبختي ص٤ أن أكثر الناس اجتمعوا على أبي بكر وعمر فصار مع أبي بكر السواد الأعظم والجمهور الأكثر، فلبثوا معه ومع عمر مجتمعين عليهما راضين بهما. وجاء في نهج البلاغة ٣ / ١١٩ قول علي عن بيعة جمهور الصحابة لأبي بكر: فما راعني إلا انثيال الناس على ابن أبي قحافة يبايعونه.

(3) من البداية والنهاية ٨ / ٨٠.

(4) مسند أحمد ١/٢١ و٤٠٥ بإسناد صحيح وصححه ابن المديني كما في البداية والنهاية ٨ / ٨٥.

(5) من "مختصر منهاج السنة" للغنيمان ٢/٥٤٥.

(6) مسند أحمد ١/٥ بإسناد صحيح لغيره، قال ابن تيمية: مرسل حسن. منهاج السنة ١/٥٣٦.

(7) منهاج السنة ١/٥٣٦-٥٣٧.

ولم يقل قط أحد من الصحابة: إن النبي ﷺ نص على غير أبي بكر ﷺ، لا على العباس، ولا على علي، ولا على غيرهما، ولا ادعى العباس، ولا علي، ولا أحد ممن يحبهما، الخلافة لواحد منهما، ولا أنه منصوص عليه، بل ولا قال أحد من الصحابة: إن في قريش من هو أحق بها من أبي بكر لا من بني هاشم، ولا من غير بني هاشم، وهذا كله مما يعلمه العلماء العالمون بالآثار والسنن والحديث، وهو معلوم عندهم بالاضطرار[١].

فيتضح من ذلك إطباق الصحابة كلهم على أحقية أبي بكر بالخلافة، وعدم صحة من زعم طلب البيعة لعلي ﷺ.

والثابت أن عليا ﷺ لم يكن يرى أنه الأحق بالخلافة، بل هو يعلم فضل أبي بكر وحقه في ذلك –كما تقدم بيانه–.

وجاء في الصحيح [٢] أنه لم يسأل النبي ﷺ هذا الأمر، فعن ابن عباس –رضي الله عنهما– قال: أخذ العباس بيد علي، فقال: إني لأرى رسول الله ﷺ سيتوفي في وجعه، وإني لأعرف في وجوه بني عبد المطلب الموت، فاذهب بنا إلى رسول الله ﷺ فنسأله فيمن يكون الأمر؟ فإن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا أمرناه فأوصى بنا. قال علي: والله لئن سألناها رسول الله فمنعناها لا يعطيناها الناس أبداً، وإني لا أسألها رسول الله ﷺ أبداً.

قال الحافظ ابن حجر[٣]: وفيه أن الخلافة لم تذكر بعد النبي ﷺ لعلي أصلاً؛ لأن العباس حلف أن يصير مأموراً لا آمرا، لما كان يعرف من توجيه النبي ﷺ بها إلى غيره، وفي سكوت علي دليل على علم علي بما قال العباس[٤].

---

(١) منهاج السنة ٥١٩/١. وقد شكك بعض العلماء والمتخصصون في التاريخ في صحة تحريض أبي سفيان لعلي والعباس. قال العلامة الأستاذ محمود شاكر –رحمه الله–: أما ما أشيع عن تحريض أبي سفيان لعلي بن أبي طالب والعباس بن عبد المطلب –رضي الله عنهما– فهو أمر غير مقبول، إذ لا يمكن أن يفعل هذا، وهو من الطلقاء، ولا يمكن أن يقبلاه منه، وهما على تلك الصورة من الإيمان، وعلى تلك الحالة من الوعي. ثم إن هذا الخبر لو صح لكان على أبي بكر –وهو بوضعه– أن يسأل أبا سفيان عن هذا التصرف الذي عليه أن ينشأ عنه خلاف وتفرق، ويحدث بنتيجته خصوم وقتال، ولما لم يحدث شيء من هذا فهو من عمل الرواة. (التاريخ الإسلامي– الخلفاء الراشدون– ص٥٤).

(٢) صحيح البخاري ٦٢٦٦ عن ابن عباس، رضي الله عنهما.

(٣) هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد، الشيخ العلامة شهاب الدين أبو الفضل الشهير بابن حجر العسقلاني، ولد سنة ٧٧٣هـ وتوفي سنة ٨٥٢هـ. ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي ٣٦/٢، والبدر الطالع ٨٧/١، والشذرات ٢٧٠/٧، ومعجم المؤلفين ٢١٠/١.

(٤) فتح الباري ٦٠/١١.

ثانياً: دعوى أن علياً والزبير و بعض بني هاشم لم يبايعوا إلا بعد ستة أشهر.

يثير كثير من المعرضين وبشكل خاص الشيعة[1] أن علياً وبعض كبار الصحابة كالزبير بن العوام ﷺ قد تخلفوا عن بيعة الصديق، ويتمسكون بما ورد في بعض الروايات أن عليا بايع بعد ستة أشهر.

والصحيح الذي لا مرية فيه أن علياً والزبير قد بايعوا الصديق في أول يوم بعد وفاة النبي ﷺ، فقد كان علي في بيته إذ أوتي فقيل له: قد جلس أبو بكر للبيعة، فخرج في قميص ما عليه إزار ولا رداء عجلاً كراهية أن يبطأ عنها حتى بايعه، ثم جلس إليه، وبعث إلى ثوبه فأتاه، فتجلله ولزم مجلسه[2].هذه الرواية ذكرها ابن الأثير في تاريخه [3].لكن بصيغة التمريض (قيل).

وسبق ذكر قول أبي سعيد الخدري، وفيه بيعة علي والزبير لأبي بكر، قال ابن كثير –عد بيانه لصحة إسناد قول أبي سعيد–: وفيه فائدة جليلة، وهي مبايعة علي بن أبي طالب، إما في أول يوم، أو في اليوم الثاني من الوفاة، وهذا حق، فإن علي بن أبي طالب لم يفارق الصديق في وقت من الأوقات، ولم ينقطع في صلاة من الصلوات خلفه... ولكن لما حصل من فاطمة –رضي الله عنها– عتب على الصديق بسبب ما كانت متوهمة من أنها تستحق ميراث رسول الله ﷺ، ولم تعلم بما أخبرها به الصديق ﷺ أنه قال: "لا نورث ما تركنا فهو صدقة" [4] حجبها وغيرها من أزواجه وعمه عن الميراث بهذا النص الصريح... فحصل لها –وهي امرأة من البشر ليست بواجبة العصمة– عتب وتغضّب، ولم تكلم الصديق حتى ماتت –رضي الله عنها– واحتاج علي أن يراعي خاطرها بعض الشيء، فلما ماتت بعد ستة أشهر من وفاة أبيها ﷺ رأى علي أن يجدد البيعة مع أبي بكر ﷺ [5].

---

(١) ينظر: الصوارم المهرقة، لنور الله التستري ص٦٩، والدرجات الرفيعة، للشيرازي، ص١٩٥–١٩٦، وعلم اليقين، للكاشاني ٦٧٧/٢.

(٢) تاريخ الطبري ٢٠١/٣، والروض الأنيق في إثبات إمامة أبي بكر الصديق، لابن زنجويه، مخطوط ق ١٣٤/ب – ١٣٥/أ.

(٣) الكامل ١٠/٢.

(٤) صحيح البخاري ٣٠٩٢ و٣٧١٢ و٤٠٣٦ و٤٢٤٠ و٤٢٤١، وصحيح مسلم ١٧٥٩ عن أبي بكر، وعن عمر: البخاري ٣٠٩٤ و٤٤٠٣، ومسلم ١٧٥٧، وعن أبي هريرة: مسلم ١٧٦١.

(٥) البداية والنهاية ٩٢/٨.

وأما ما جاء من مبايعة علي للصديق بعد وفاة فاطمة –رضي الله عنها– فهذه بيعة مؤكدة للبيعة الأولى، قال ابن كثير: وهذا اللائق بعلي ﷺ، والذي تدل عليه الآثار من شهوده معه الصلوات، وخروجه معه، وبذله له النصيحة والمشورة بين يديه، وأما ما يأتي من مبايعته إياه بعد موت فاطمة، وقد ماتت بعد أبيها –عليه الصلاة والسلام– بستة أشهر، فذلك محمول على أنها بيعة ثانية أزالت ما كان قد وقع من وحشة بسبب الكلام في الميراث[1].

قال الحافظ ابن حجر– في شرحه خبر مبايعة علي للصديق –رضي الله عنهما–: وقد تمسك الرافضة بتأخر علي عن بيعة أبي بكر إلى أن ماتت فاطمة، وهذيانهم في ذلك مشهور، وفي هذا الحديث ما يدفع في حجتهم، ثم ساق قول أبي سعيد الخدري في مبايعة علي في أول الأمر، ثم قال: وأما ما وقع في الصحيح عن الزهري أن رجلاً قال له: لم يبايع علي أبا بكر حتى ماتت فاطمة؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم، فقد ضعفه البيهقي[2] بأن الزهري لم يسنده، وأن الرواية الموصولة عن أبي سعيد أصح، وجمع غيره بأنه بايعه بيعة ثانية مؤكدة للأولى، لإزالة ما كان وقع بسبب الميراث، وعلى هذا فيحمل قول الزهري: لم يبايعه علي في تلك الأيام على إرادة الملازمة له والحضور عنده وما أشبه ذلك، فإن في انقطاع مثله عن مثله ما يوهم من لا يعرف باطن الأمر أنه بسبب عدم الرضا بخلافته، فأطلق من أطلق ذلك، وبسبب ذلك أظهر علي المبايعة التي بعد موت فاطمة لإزالة هذه الشبهة[3].

فيتضح من ذلك أن علياً بايع أبا بكر أول الأمر، ثم بايعه بيعة مؤكدة للأولى بعد وفاة فاطمة –رضي الله عنها– والسبب في البيعة المؤكدة ما تقدم في كلام ابن كثير من مراعاة علي خاطر فاطمة، إضافة إلى ما وجده علي في نفسه حين لم يشاوره أبو بكر في هذا الأمر العظيم، قال العلامة القرطبي[4]: ولا يظن بعلي أنه خالف الناس في البيعة، لكن

---

(١) البداية والنهاية ٩/٤١٧–٤١٨ وينظر: ٤٩٠.

(٢) هو أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، الشيخ العلامة أبو بكر البيهقي، صاحب التصانيف، ولد سنة ٣٨٤هـ وتوفي سنة ٤٥٨هـ. ينظر: السير ١٨/١٦٣، وطبقات السبكي ٤/٨، وتذكرة الحفاظ ٢/١١٣٢، والشذرات ٣/٣٠٤.

(٣) فتح الباري ٧/٤٩٥ وينظر: إرشاد الساري، للقسطلاني ٦/٣٧٧، والصواعق المحرقة ٢٦.

(٤) هو أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر، الشيخ العلامة أبو العباس القرطبي المالكي الشهير ببلاده بابن المزين، ولد سنة ٥٧٨هـ، وتوفي سنة ٦٥٦هـ. ينظر: نفح الطيب، للمقري ٢/٥، والبداية والنهاية ١٧/٣٨١، والشذرات ٥/٢٧٣، ومعجم المؤلفين ١/٢١٤.

تأخر عن الناس لمانع منعه، وهي الموجدة التي وجدها حين استُبدّ بمثل هذا الأمر العظيم ولم يُنتظر، مع أنه كان أحق الناس بحضوره وبمشورته، لكن العذر للمبايعين لأبي بكر على ذلك الاستعجال: مخافة ثوران الفتنة بين المهاجرين والأنصار، كما هو معروف في حديث السقيفة، فسابقوا الفتنة، فلم يتأت لهم انتظاره، وقد جرى بينهم في هذا المجلس من المحاورة والمكالمة والإنصاف ما يدل على معرفة بعضهم بفضل بعض، وأن قلوبهم متفقة على احترام بعضهم لبعض، ومحبة بعضهم لبعض ما يَشْرَقُ به الرافض اللعين، وتُشْرِقُ به قلوب أهل الدين [1].

وتشير بعض الروايات إلى أن انقطاع علي ﷺ ليتمكن من جمع المصاحف بعد وفاة النبي ﷺ[2].

وبهذا يتأكد لنا عدم صحة ما روي من تخلف علي وغيره من الصحابة -رضي الله عنهم أجمعين- عن بيعة الصديق، قال العلامة الباقلاني [3]- بعد بيانه إجماع الصحابة على بيعة الصديق-: وليس يجوز لمسلم اتقى الله أن يضيف إلى علي بن أبي طالب والزبير بن العوام التأخر عن بيعة الصديق بأخبار آحاد واهية، مجيئها من ناحية متهومة، لأن تأخرهم عن البيعة -مع ما وصفناه من صحتها وثبوتها- ضرب من الإثم والعصيان، وليس يمكن إضافة معصية إلى الصحابة بمثل هذا الطريق [4].

ثالثاً: ما روي عن بعض آل البيت من أن علياً أحق بالخلافة من أبي بكر ﷺ.

ذكر ابن الأثير -رحمه الله- بعض الروايات التي فيها أن علياً كان يرى أنه الأحق بالخلافة من أبي بكر، وأن بعض آل البيت يرون ذلك، وأن أبا بكر وعمر غصباها منه.

وهذه المرويات تقدم بيان أنها كذب بيّن على آل البيت، بل الثابت ما يناقضها تماماً، وهو اعتراف علي بحق أبي بكر بالخلافة، وأنه الأولى بها، والأفضل منه.

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم ٣/ ٥٧٠-٥٧١ وينظر: إكمال المعلم ٦/ ٨٦.

(٢) ينظر: الإتقان للسيوطي ١/ ٥٧-٥٨، وطبقات ابن سعد ٢/ ٣٣٨، وتاريخ الخلفاء ١٠٢، وكنز العمال، للمتقي الهندي ٤٧٩٢.

(٣) هو محمد بن الطيب بن جعفر بن قاسم، الشيخ العلامة القاضي أبو بكر الباقلاني البصري، توفي سنة ٤٠٣هـ. ينظر: السير ١٧/ ١٩٠، وتاريخ بغداد ٥/ ٣٧٩، والوافي بالوفيات ٣/ ١٧٧، والشذرات ٣/ ١٦٨.

(٤) التمهيد ص١٨٨، وفي بعض كتب الشيعة الاعتراف بأن بني هاشم كلهم بايعوا أبا بكر قبل علي. ينظر: البرهان للبحراني ٤/ ٣٠٦، وعلم اليقين، للكاشاني ٢/ ٦٧٨، والدرجات الرفيعة للشيرازي ٢٩٣، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، للمجلسي ٤/ ٣٨٢.

وكذا صح عن كبار آل البيت بما فيهم من ذكر ابن الأثير عنهم ما ينافي ذلك من إثبات أحقية الصديق بالخلافة، وأنه الأفضل من علي – رضي الله عن الجميع–.

ولنبدأ أولاً بما صح عن علي ﷺ في تقرير ذلك.

فأما قول علي في أحقية أبي بكر بالخلافة فقد تقدم إيراده، ومن ذلك –أيضاً– قوله هو والزبير: إنا نرى أبا بكر أحق الناس بها– يعني بالخلافة– بعد رسول الله ﷺ، إنه لصاحب الغار، وإنا لنعرف شرفه وخيره، ولقد أمره رسول الله بالصلاة بالناس، وهو حي. وقال علي: اخترنا لدنيانا من اختاره النبي ﷺ لديننا.

وأما نصوص علي ﷺ في بيان أفضلية أبي بكر وعمر عليه فكثيرة جداً، منها قوله: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر[١]. وسأله ابنه محمد بن الحنفية[٢]: يا أبت، من خير الناس بعد رسول الله ﷺ؟ فقال: يا بني، أو ما تعرف؟ فقلت: لا، قال: أبو بكر، قلت: ثم من؟ قال: عمر، وخشيت أن يقول: ثم عثمان، فقلت: ثم أنت؟ فقال: ما أنا إلا رجل من المسلمين[٣]. وقال: لا يفضلني أحد على الشيخين إلا جلدته حد المفتري[٤]. وقال– حين وضع عمر ﷺ على سريره، والناس يدعون له، ويثنون عليه بعد أن ترحم عليه–: ما خلفت أحداً أحب إلي أن ألقى الله بمثل عمله منك، و أيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك، وذلك أني كنت كثيراً ما أسمع رسول الله ﷺ يقول: " جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر" فإن كنت لأرجو أو لأظن أن يجعلك الله معهما[٥].

---

(١) مسند الإمام أحمد ١٠٦/١ بإسناد صحيح، والسنة لابن أبي عاصم ١٢٠٢و١٢٠٣.

(٢) هو محمد بن علي بن أبي طالب، وأمه خولة بنت جعفر الحنفية من سبي اليمامة زمن الصديق، ولد في العام الذي توفي فيه أبو بكر، توفي سنة ٨٠هـ وقيل ٨١هـ. ينظر: السير ١١٠/٤، والحلية، لأبي نعيم ١٧٤/٣، ووفيات الأعيان ١٦٩/٤، والشذرات ٨٨/١.

(٣) صحيح البخاري ٣٦٧١، والسنة، لابن أبي عاصم ١٢٠٤، وسنن أبي داود ٤٦٢٩.

(٤) السنة، لعبد الله بن أحمد ١٣١٢ (٥٦٢/٢) وفضائل الصحابة، لأحمد ٤٩، والسنة، لابن أبي عاصم ١٢٥٤، والرد على الرافضة، للمقدسي ٢٩٨.

(٥) صحيح البخاري ٣٦٧٧ و٣٦٨٥، وصحيح مسلم ٢٣٨٩ عن ابن عباس.

وكان علي يؤكد على أن قوله في الشيخين أبي بكر وعمر هو باطنه وظاهره، وليس كما يقول الشيعة: إنه تقية، فعن سويد بن غفلة [١] قال: مررت بنفر من الشيعة يتناولون أبا بكر وعمر، فدخلت على علي فقلت: يا أمير المؤمنين، مررت بنفر من أصحابك آنفاً يتناولون أبا بكر وعمر بغير الذي هما له من هذه الأمة أهل، فلولا أنك تضمر على مثل ما أعلنوا عليه ما تجرؤوا على ذلك، فقال علي: ما أضمر لهما إلا الذي أتمنى المضي عليه، لعن الله من أضمر لها إلا الحسن الجميل، ثم نهض واسع العين يبكي قابضاً على يدي حتى دخل المسجد فصعد المنبر، ثم قال: ما بال قوم يذكرون سَيِّدَيْ قريش وأَبَوَيْ المسلمين؟ أنا مما قالوا بريء، وعلى ما قالوا معاقب، ألا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، لا يحبهما إلا مؤمن تقي، ولا يبغضهما إلا فاجر رديء، ثم ذكر أوصافاً عطرة فيهما وفي فضلهما وسابقتهما وأحقيتهما بالأمر بعد رسول الله ﷺ ثم قال: ألا فمن أحبني فليحبهما، ومن لم يحبهما فقد أبغضني، وأنا منه بريء، ولو كنت تقدمت إليكم في أمرهما لعاقبت على هذا أشد العقوبة، ألا فمن أتيت به يقول هذا بعد اليوم، فإن عليه ما على المفتري، ألا وخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر، ولو شئت سميت الثالث، وأستغفر الله لي ولكم [٢].

قال الشيخ موفق الدين ابن قدامة[٣]: قد اشتهر عن علي بن أبي طالب ﷺ أخبار تبلغ رتبة التواتر أنه قال: خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر[٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقد رُوي هذا عنه من طرق قيل: إنها تبلغ ثمانين طريقاً[٥].

---

(١) هو سويد بن غفلة بن عوسجة بن عامر، أبو أمية الجعفي الكوفي، قيل له صحبة، ولم يصح، بل أسلم في حياة النبي ﷺ، وشهد اليرموك توفي سنة ٨٢هـ. ينظر: السير ٤/ ٦٩، والعبر ١/ ٩٣، وتهذيب ٤/ ٢٧٨، والشذرات ١/ ٩٠.

(٢) ينظر: شرح أصول الاعتقاد، للالكائي ٤٤٥٦، وفضائل الصحابة، لأحمد ٤٣ و٤٥ و٤٠٧ و٤١٣، والاعتقاد، للبيهقي ٣٥٢، وتاريخ بغداد ١/ ٣٢٥ و٢/ ١٢٩، والنهي عن سب الأصحاب، للمقدسي ٤٠-٤٣، ومنهاج السنة ١/ ٣-٤.

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر الإمام العلامة موفق الدين أبو محمد المقدسي الحنبلي صاحب المغني، ولد سنة ٥٤١هـ وتوفي سنة ٦٢٠هـ ينظر: السير ٢٢/ ١٦٥، والعبر ٥/ ٧٩، وفوات الوفيات ١/ ٤٣٣، والشذرات ٥/ ٨٨.

(٤) منهاج القاصدين في فضائل الخلفاء الراشدين مخطوط ق ٣٨/ أ. ونقله ابن المبرد ت ٩٠٩هـ في "محض الصواب في فضائل عمر بن الخطاب" ١/ ٢٨٣.

(٥) منهاج السنة ٦/ ١٣٧. قال ابن المبرد: وقال الخلال: روى تسعون نفساً أو نحوهم عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ وثمانون من التابعين أن علياً قال ذلك على المنبر. محض الصواب ١/ ٢٨٣-٢٨٤.

وأما أقوال آل البيت في إثبات فضل أبي بكر وعمر، وأحقيتهما بالخلافة، فكثيرة جداً، نذكر أولاً ما صح عن زيد بن علي والنفس الزكية اللذين رُوي عنهما ما يوافق الشيعة.

قال زيد بن علي – عندما سأله بعض من حضر لمبايعته حين خرج: ما تقول في أبي بكر وعمر –؟: ما أقول فيهما إلا خيراً، كما لم أسمع فيهما من أهل بيتي إلا خيراً، ما ظلمانا ولا أحداً غيرنا، وعَمِلا بكتاب الله، وسنة رسوله[1].

وقال: كان أبو بكر إمام الشاكرين، ثم تلا ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٤] ثم قال: البراءة من أبي بكر هي البراءة من علي[2]. وقال: البراءة من أبي بكر وعمر البراءة من علي –رضي الله عنهم– فإن شئت فتقدم، وإن شئت فتأخر[3].

وقال النفس الزكية – لما سُئل عن الشيخين –: لهما عندي أفضل من علي[4].

وقال جعفر الصادق[5] – عندما سئل عن أبي بكر وعمر –: أبرأ ممن ذكرهما إلا بخير، فقيل له: لعلك تقول ذلك تقية؟ فقال: إذا أنا من المشركين، ولا نالتني شفاعة محمد ﷺ[6].

وسئل علي بن الحسين[7]: كيف كانت منزلة أبي بكر وعمر من رسول الله ﷺ؟ فقال: كمنزلتهما وهما ضجيعاه[8].

---

(١) ينظر: المحجة في بيان الحجة، للأصفهاني ٢/٣٤٨، ومناقب عمر لابن الجوزي ٣٩، والسير ٥/٣٩٠، والصواعق المحرقة ١/١٥٧، والغريب أن بعض الشيعة نقل هذه الرواية وهو المرزاتقي في كتاب ناسخ التواريخ ٢/٥٩٠.

(٢) ينظر: شرح أصول الاعتقاد ٧/١٣٠٢، والسير ٥/٣٩٠.

(٣) ينظر: النهي عن سب الأصحاب ٤٦، والسير ٥/٣٩٠، وتهذيب تاريخ دمشق، لابن بدران ٦/٢١، ومحض الصواب ٢/٢٧٥–٢٧٦.

(٤) ينظر: الصواعق المحرقة ص٧٨ وعزاه إلى الدارقطني.

(٥) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، الإمام أبو عبد الله القرشي الملقب بالصادق، ولد سنة ٨٠هـ وأمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر، وكان يغضب من الرافضة، ويمقتهم إذا علم أنهم يتعرضون لجده أبي بكر ظاهراً وباطناً، وهذا لا ريب فيه، توفي سنة ١٤٨هـ. ينظر: السير ٦/٢٥٥، والحلية ٣/١٩٢، ووفيات الأعيان ١/٣٧٢، والشذرات ١/٢٠.

(٦) ينظر: الحلية ٣/١٨٥، وشرح أصول الاعتقاد ٢٤٦٦، والصواعق المحرقة ١/١٥٩.

(٧) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الإمام زين العابدين، ولد سنة ٣٨هـ، وكان مع أبيه الحسين يوم كربلاء، ولم يقاتل لمرضه، توفي سنة ٩٤هـ ينظر: السير ٤/٣٨٦، والحلية ٣/١٣٣، ووفيات الأعيان ٣/٢٦٦، والعبر ١/١١١.

(٨) ينظر: محض الصواب ١/٢٧٦، شرح أصول الاعتقاد ٤/١٢٩٩.

وقال الباقر[1]: أجمع بنو فاطمة على أن يقولوا في أبي بكر وعمر أحسن ما يكون من القول[2].

وقد كان كبار آل البيت ينكرون على من يقول: إن أبا بكر وعمر ظلماهما شيئاً. سُئل الباقر: أخبرني، أظلمكم أبو بكر وعمر من حقكم شيئاً؟ فقال: ومنزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً، ما ظلمانا من حقنا ما يزن حبة خردلة. ثم قال: برئ الله ورسوله ممن كذب علينا أهل البيت[3].

المطلب الثاني: الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين.

ذكر ابن الأثير -رحمه الله- بعض المرويات المتضمنة القدح في بعض الصحابة، دون أن يعلق عليها أو ينقدها.

ومنها أن بعض الصحابة لهم يد في قتل عثمان ﷺ، قال: ذكر ابتداء قتل عثمان في هذه السنة تكاتب نفر من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم بعضهم إلى بعض، أن أقدموا، فإن الجهاد عندنا، وعظّم الناس على عثمان، ونالوا منه أقبح ما نيل من أحد، وليس أحد من الصحابة ينهى، ولا يذب إلا نفر[4].

وذكر أن عمرو بن العاص كان يحرض على عثمان ﷺ [5]، وأن مروان بن الحكم [6] قال لابن عثمان بن عفان- بعد أن رمى طلحة ﷺ بسهم فقتله-: قد كفيتك بعض قتلة أبيك[7].

---

(١) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي، الإمام أبو جعفر الباقر، ابن زين العابدين، ولد سنة ٥٦هـ توفي سنة ١١٤هـ. ينظر: السير ٤/ ٤٠١، والحلية ٣/ ١٨٠، والعبر ١/ ١٤٢، والشذرات ١/ ١٤٩.

(٢) ينظر: السير ٤/ ٤٠٦، الرد على الرافضة للمقدسي ٣٠٢.

(٣) ينظر: النهي عن سب الأصحاب ٥١، وطبقات ابن سعد ٥/ ٣٢١، والصواعق المحرقة ٥٤. والخبر في شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد ٤/ ٨٢ وهو شيعي جلد. والنصوص في إثبات وتقرير ذلك كثيرة وصحيحة، وقد أحسنت مبرة الآل والأصحاب بالكويت بالعناية بهذا الأمر، فأصدرت عدة سلسلات في تأكيد العلاقة الحميمة بين الآل والأصحاب ومنها: الثناء المتبادل بين الآل والأصحاب. إعداد مركز الدراسات والبحوث بالمبرة، والأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والصحابة للسيد أحمد إبراهيم الباحث في المركز، ورحماء فيما بينهم (التراحم بين آل بيت النبي ﷺ والصحابة، لصالح الدرويش، وكيف نقرأ تاريخ الآل والأصحاب لعبد الكريم الحربي.

(٤) الكامل ٢/ ٢٧٥.

(٥) الكامل ٢/ ٢٨٤، أسد الغابة ٤/ ١١٧.

(٦) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، تابعي جليل، تولى على الشام ومصر في خلافة ابن الزبير، ومات سنة ٦٥هـ. ينظر: السير ٣/ ٤٧٦، والجرح والتعديل ٨/ ٢٧١، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٩١، والشذرات ١/ ٧٣.

(٧) أسد الغابة ٣/ ٦١.

كما ذكر أن عثمان ﷺ كان يتأهب لقتال الثوار عليه، ويستعد بالسلاح أو اتخذ جنداً[1].

وذكر أن الزبير قال في معركة الجمل: ألا ألف فارس أسير بهم إلي علي أقتله بياتاً أو صباحاً قبل أن يصل إلينا[2].

كما ذكر قصة إتهام المغيرة بن شعبة ﷺ بالزنا[3].

وذكر أن علي بن أبي طالب ﷺ قال لعبد الرحمن بن عوف – بعد ﷺ قصة الشورى وبيعة عثمان –: ليس هذا أول يوم تظاهرتم فيه علينا ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ۚ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ [يوسف ١٨]، والله ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر إليك، وليشاورك كل يوم في شأن[4].

هذه المرويات التي ساقها ابن الأثير، لا تصح في الجملة[5].

---

(١) الكامل ٢/٢٨٩.

(٢) الكامل ٢/٣٢٢.

(٣) الكامل ٢/١٥٩، أسد الغابة ٤/٤٠٧.

(٤) الكامل ٢/٢٢٣.

(٥) أما القول بأن الصحابة تكاتبوا على التحريض على عثمان، وأن الصحابة لم ينه أو يذب أحد منهم عن عثمان إلا قليل، فقد روى هذه الرواية الطبري في تاريخه ٣/٩٦، قال: وأما الواقدي فإنه زعم أن عبد الله بن محمد حدّثه عن أبيه، وهذا إسناد لا يصح، فيه الواقدي قال البخاري: متروك الحديث، وقال أحمد: كذاب وضعفه ابن معين، وقال مرة: ليس بشيء، وقال ابن المديني: يضع الحديث، ينظر: تهذيب الكمال ٢٦/١٨٥–١٨٧، والمجروحين لابن حبان ٢/٢٩٠، وميزان الاعتدال ٧٩٩٣، والسير ٩/٤٥٧.

قال ابن خلدون: في كتب الواقدي من الطعن والمغمز ما هو معروف مشهور بين الحفظة الثقات. مقدمة ابن خلدون ص٩.

وفي الإسناد: محمد بن عبد الله بن مسلم، ضعفه ابن معين، وقال مرة: ليس بذاك القوي، ينظر: تهذيب الكمال ٢٥/٥٥٦، والجرح والتعديل ٧/ترجمة ١٦٥٣.

وأما القول بأن عمرو بن العاص كان يحرض على عثمان، فهذا باطل، والرواية لاتصح، فهي عند الطبري ٣/١٠٨–١٠٩ من رواية الواقدي، وتقدم أنه كذاب يضع الحديث، والموقف الصحيح: قول عمرو –لما أحيط بعثمان–: يا أهل المدينة لا يقيم أحد، فيدركه قتل هذا الرجل إلا ضربه الله بذل، من لم يستطع نصره فليهرب، وهذه الرواية ذكرها ابن الأثير نفسه في الكامل ٢/٣٥٧، وقد استوعبت موقف عمرو بن العاص ﷺ من فتنة مقتل عثمان في كتابي الآخر: "دفاع أهل السنة عن الصحابي الجليل عمرو بن العاص" (دراسة عقدية) فليراجع.

وأما قول مروان بن الحكم لابن عثمان: قد كفيتك بعض قتلة أبيك، فهو في تاريخ خليفة بن خياط ١/١٦٥ بإسناد فيه يحيى بن سعيد لم أقف له على ترجمة، ومستدرك الحاكم ٣/٣٧١ ولم يصححه وسكت عنه الذهبي في التلخيص، وهو في تاريخ الإسلام للذهبي ١/٤٥٥.

ولا بد من التأكيد على أن هذه المرويات إضافة إلى عدم صحتها من جهة الإسناد، فهي شاذة ومناقضة للصحيح من حال الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين.

= وأما الرواية أن عثمان كان يتأهب للقتال، واتخذ جنداً وسلاحاً، فهي رواية ساقطة، وهي في تاريخ الطبري ١١٦/٣ بإسناد فيه عمرو بن حماد. قال فيه أبو داود: كان من الرافضة ذكر عثمان بشيء فطلبه السلطان فهرب. وقال الساجي: يتهم في عثمان، وعنده مناكير. ينظر: تهذيب التهذيب ٢٣/٨، والميزان ٦٣٥٣/٣، والمغني في الضعفاء، للذهبي ٤٨٣/٢ (٤٦٤٥) وقال ابن حبان: لا يحتج بحديثه كما ذكره ابن حجر في التهذيب. وفيه محمد بن إسحاق بن يسار، مدلس وقد عنعن. وذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من الموصوفين بالتدليس ص١٦٨-١٦٩. قال: مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم. ومعلوم أن المرتبة -الرابعة كما ذكرهم العلائي في جامع التحصيل، ونقله ابن حجر عنه-: من اتفق على أن لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع. ينظر: تعريف أهل التقديس ص٦٣. وهذه الرواية معارضة بما سيأتي من موقف عثمان ﷺ.

وأما طلب الزبير قتل علي فهو في تاريخ الطبري ٢٢/٣ و٣٢ من طريقين:

الأول: ثني عمر قال: ثنا أبو الحسن قال: ثنا سليمان بن أرقم عن قتادة عن أبي عمرة مولى الزبير.

الثاني: كتب إلى السري عن شعيب عن سيف عن محمد وطلحة قالا..

وكلا الطريقين لا يصحان، ولا يصلحان للانجبار.

فالأول فيه أبو الحسن المدائني، قال ابن عدي: ليس بالقوي في الحديث، وهو صاحب الأخبار، قلّ ما له من الروايات المسندة. الكامل ٢١٣/٥، والميزان ١٥٣/٣ رقم ٥٩٢١، والمغني ٤٥٤/٢ رقم ٤٣٢٦، واللسان ٢٥٣/٤ رقم ٦٨٩. وفيه سليمان بن أرقم، قال أحمد: لا يسوى حديثه شيئاً، ولا يُروى عنه الحديث، ونحوه قول ابن معين، وقال البخاري وأبو حاتم والترمذي والنسائي: متروك، وقال: الجوزجاني: ساقط، ينظر: تهذيب الكمال ٣٥٢/١١-٣٥٣، والمجروحين ٣٢٨/١، وتهذيب التهذيب ١٦٨/٤، والميزان ٣٤٢٧/٢. وفيه أبو عمرة مولى الزبير لم أقف على ترجمته. والرواية الأخرى لا تصح، فيها شعيب بن إبراهيم الكوفي، قال ابن عدي: ليس بالمعروف، وله أحاديث وأخبار وفيه بعض النكرة، لأن في أخباره وأحاديثه تحاملاً على السلف. الكامل ٤/٤، وقال الذهبي: راويه كتب سيف عنه، فيه جهالة. الميزان ٢٧٥/٢ رقم ٣٧٠٤، والمغني ٢٩٨/١ رقم ٢٧٦٩، واللسان ١٤٥/٣ رقم ٥١٧.

وفيه سيف بن عمر التميمي، قال فيه أبو حاتم: متروك، يشبه حديثه الواقدي. والجرح والتعديل ٢٧٨/٤، وقال ابن معين والنسائي والدارقطني: ضعيف، ينظر: تاريخ يحيى بن سعيد ٢٤٥/٢، والضعفاء والمتروكين للنسائي ١٢٣، والضعفاء والمتروكين للدارقطني ٢٤٣.

وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، واتهم بالزندقة. المجروحين ٣٤٥/١. وهذه الرواية كذلك معارضة بما سيأتي من موقف الزبير من علي، رضي الله عنهما.

وأما قضية اتهام المغيرة بن شعبة بالزنا، فسيأتي الكلام عليها.

"فالمتتبع لأحداث فتنة مقتل عثمان ﷺ في تاريخ الطبري [١] من خلال مرويات أبي مخنف وغيره من الإخباريين، يشعر أن الصحابة هم الذين كانوا يحركون المؤامرة، ويثيرون الفتنة[٢]."

بينما الصحيح الذي ندين الله به أن الصحابة -رضوان الله عليهم- دافعوا عن عثمان أشد الدفاع، وكان معه بالدار من أبناء المهاجرين والأنصار قريب من سبعمائة، فيهم عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، والحسن، والحسين، ومروان، وأبو هريرة، وخلق من مواليه، ولو تركهم لمنعوه، فقال لهم: أقسم على من لي عليه حق أن يكف يده، وأن ينطلق إلى منزله، وعنده من أعيان الصحابة وأبنائهم جم غفير، وقال لرقيقه: من أغمد سيفه فهو حر، فبرد القتال من داخل الدار[٣].

قال ابن كثير: إن قال قائل: كيف وقع قتل عثمان ﷺ بالمدينة، وفيها جماعة من كبار الصحابة رضي الله عنهم؟ فجوابه من وجوه:

أحدها: أن كثيراً منهم، بل أكثرهم، أو كلهم، لم يكن يظن أنه يبلغ الأمر إلى قتله، فإن أولئك الأحزاب لم يكن يحاولون قتله عيناً، بل طلبوا منه أحد أمور ثلاثة: إما أن يعزل نفسه، أو يسلم إليهم مروان بن الحكم، أو يقتلوه، فكانوا يرجون أن يسلم إلى الناس مروان، أو أن يعزل نفسه، ويستريح من هذه الضائقة الشديدة، وأما القتل فما كان أحد يظن أنه يقع، ولا أن هؤلاء يجترئون عليه إلى ما هذا حده، حتى وقع ما وقع، والله أعلم.

الثاني: أن الصحابة مانعوا دونه أشد الممانعة، ولكن لما وقع التضييق الشديد، عزم عثمان على الناس أن يكفوا أيديهم، ويغمدوا أسلحتهم، ففعلوا، فتمكن أولئك مما أرادوا، ومع هذا ما ظن أحد من الناس أنه يُقتل بالكلية.

الثالث: أن هؤلاء الخوارج لما اغتنموا غيبة كثير من أهل المدينة في أيام الحج، ولم تقدم الجيوش من الآفاق للنصرة، بل لما اقترب مجيئهم انتهزوا فرصتهم، قبحهم الله، وصنعوا ما صنعوا من الأمر العظيم.

---

(١) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، الإمام المفسر، أبو جعفر الطبري، ولد سنة ٢٢٤هـ وتوفي ٣١٠هـ ينظر: السير ٢٦٧/١٤، وتاريخ بغداد ١٦٢/٢، ووفيات الأعيان ١٩١/٤، والشذرات ٢٦٠/٢.

(٢) من تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة د. محمد أمحزون ١٤/٢، وسيأتي الكلام على أبي مخنف.

(٣) ينظر: البداية والنهاية ٢٩٨/١٠، وتاريخ خليفة بن خياط ١٧٣، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٠٤/١٥، وطبقات بن سعد ٧٠/٣ بأسانيد صحيحة.

الرابع: أن هؤلاء الخوارج كانوا قريباً من ألفي مقاتل من الأبطال، وربما لم يكن في أهل المدينة هذه العدة من المقاتلة، لأن الناس كانوا في الثغور وفي الأقاليم في كل جهة وفي الحج.

ومع هذا كان كثير من الصحابة قد اعتزل هذه الفتنة، ولزموا بيوتهم.. ثم قال: وأما ما يذكره بعض الناس من أن بعض الصحابة أسلمه ورضي قتله، فهذا لا يصح عن أحد من الصحابة أنه رضي بقتل عثمان ﷺ، بل كلهم كرهه، ومقته، وسب من فعله[1]. ثم بين أنه زوّرت كتب على لسان الصحابة الذين بالمدينة، وعلى لسان علي وطلحة والزبير، يدعون الناس إلى قتال عثمان ونصر الدين، وأنه أكبر الجهاد اليوم[2].

وقد سُئل الحسن البصري[3]: هل فيمن قتل عثمان أحد من المهاجرين والأنصار؟ فقال: لا، كانوا أعلاجاً من أهل مصر[4].

وقول مروان بن الحكم عن طلحة ﷺ – إن صح – ليس بحجة، ولعله رأي رآه، ولا شك في بطلانه، ولا يجوز أن يضاف مثل هذا الاتهام إلى طلحة، وهو ممن سبق إلى الإسلام، وأوذي في الله، ثم هاجر وشهد مع النبي ﷺ جميع غزواته عدا بدر، فضرب له رسول الله ﷺ بسهمه وأجره[5]، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة [6]، وقد كان أحد من خرج ليطالب بدم عثمان ﷺ، فكيف يتهم فيه ؟!.

وكذا ما روي من تحريض عمرو بن العاص ﷺ على عثمان، فهذا باطل قطعاً[7].

---

(١) البداية والنهاية ١٠/٣٤٤–٣٤٥.

(٢) المصدر السابق ١٠/٢٧٧.

(٣) هو الحسن بن أبي الحسن يسار، الإمام التابعي الجليل، ولد في حوالي سنة ٢١هـ وشهد قتل عثمان، وهو ابن أربع عشرة سنة، توفي سنة ١١٠هـ. ينظر: السير ٤/٥٦٣، والحلية ٢/١٣١، ووفيات الأعيان ٢/٦٩، والشذرات ١/١٣٦.

(٤) تاريخ خليفة بن خياط ١/١٥٥، وينظر: العواصم من القواصم، لابن العربي ص١٣٢.

(٥) ينظر: السير ١/٢٥، ومستدرك الحاكم ٣/٣٦٨، ومعجم الطبراني الكبير ١٨٩.

(٦) ينظر: سنن أبي داود ٤٦٤٩ و٤٦٥٠، وسنن الترمذي ٣٧٤٨ و٣٧٥٧، وسنن ابن ماجه ١٣٤، ومسند أحمد ١/١٨٧ و١٨٨ و١٨٩، والحديث صحيح.

(٧) قد فصّلت موقف عمرو بن العاص ﷺ من فتنة مقتل عثمان في كتابي الآخر: "دفاع أهل السنة عن الصحابي الجليل عمرو بن العاص"، وفنّدت التهم الموجهة إليه، ومن ضمنها تهمة تحريضه على عثمان، وكذلك تهمة التلاعب في التحكيم الذي حصل بعد معركة صفين، وقصة التلاعب حكاها كذلك ابن الأثير في الكامل ٢/٣٩٦.

وأما طلب الزبير قتل علي، فهذا لا شك في بطلانه أيضاً، والزبير أحد العشرة المشهود لهم بالجنة [1]، ممن توفي الرسول ﷺ وهو عنهم راض، وهو ﷺ أتقى وأورع من أن يَظُن به هذا الظن السيئ، كيف، وقد التقى بعلي في أثناء معركة الجمل، فقال علي: يا زبير، أنشدك الله أسمعت رسول الله ﷺ يقول: " إنك تقاتلني، وأنت لي ظالم ؟ " فقال: نعم، ولم أذكره إلا في موقفي هذا، ثم انصرف[2].

وقد التقى الزبير بعمار في هذه المعركة، فجعل عمار يحوزه بالرمح، والزبير كاف عنه، ويقول: أتقتلني يا أبا اليقظان؟ فيقول: لا يا أبا عبد الله، وإنما تركه الزبير لقول رسول الله ﷺ: "تقتلك الفئة الباغية"[3] وإلا فالزبير أقدر عليه منه عليه، فلهذا كف عنه[4].

فلا شك بكذب كل هذه المرويات الساقطة التي تظهر سوء العلاقة بين الصحابة، رضوان الله عليهم أجمعين.

وكل ما جرى من الصحابة فهو اجتهاد منهم، ونيتهم كانت صافية لله ﷻ والله يغفر لهم، وما أروع قول علي ﷺ: إني لأرجو أن أكون أنا وطلحة والزبير وعثمان ممن قال الله: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧].

وأما قصة اتهام المغيرة بن شعبة ﷺ بالزنا، فقد رويت من طرق كثيرة[5].

---

(١) ينظر: الحاشية رقم (٢) من نفس الصفة.

(٢) البداية والنهاية ٤٥٧/١٠، وتاريخ الطبري ٥٠٢/٤ وذكره ابن الأثير في كامله ٣٣٥/٢ والحديث أخرجه الحاكم في المستدرك ٣٦٦/٣ و٣٦٧ وصححه ووافقه الذهبي، قال الحاكم: وقد روي إقرار الزبير لعلي -رضي الله عنهما- بذلك من غير هذه الوجوه والروايات، المستدرك ٣٦٧/٣ وينظر: مصنف عبد الرزاق ٢٠٤٣٠، ودلائل النبوة، للبيهقي ٤١٤/٦-٤١٦، وتهذيب الكمال ٧١/١٦ و٧٢.

(٣) ينظر: صحيح البخاري ٤٤٧ و٢٨١٢، ومسلم ٢٩١٥ عن أبي سعيد.

(٤) البداية والنهاية ٤٥٦/١٠ وذكره ابن الأثير في كامله ٣٣٧/٢. وقال في موضع آخر: وقيل: إنما عاد الزبير عن القتال لما سمع أن عمار بن ياسر مع علي، فخاف أن يقتل عماراً، وقد قال النبي ﷺ: "يا عمار تقتلك الفئة الباغية" الكامل ٣٣٥/٢.

(٥) ذكرها البخاري في صحيحه تعليقاً ٢٥٥/٥، وهي موصولة بطرق أخرى ذكرها ابن حجر في الفتح ٢٥٦/٥، والخبر في تفسير الطبري ١٦٣/١٧، وتفسير عبد الرزاق ٥٢/٢، ومصنفه ١٣٥٦٤ و١٣٥٦٥، ومعجم الطبراني ٧٢٢٧ بإسناد صحيح كما في الفتح ٢٥٦/٥ والمجمع ٤٣٤/٦.
وينظر: مستدرك الحاكم ٥٠٧/٣ و٤٤٨، والسنن الكبرى، للبيهقي ٢٣٤/٨ و٢٣٥، ومصنف ابن أبي شيبة ٥٤٥/٥، وتاريخ ابن عساكر ٣٢/٦٠، ونصب الراية، للزيلعي ٣٤٩/٣، وإرواء الغليل ٢٧/٨ (٢٣٦١).

وأصل القصة يظهر أنه ثابت، وهي شهادة الثلاثة على المغيرة، وشهد الرابع بخلافهم، فجلدهم عمر ﷺ، أما تفاصيل الحادثة، فجلها من طرق ضعيفة ساقطة [1]، ويظهر لنا في هذه القصة التي رأوا المغيرة ﷺ مخالطاً لهذه المرأة عندما فتحت الريح الباب عنهما، إنما هي زوجته، ولا يعرفونها، وهي تشبه امرأة أجنبية كانوا يعرفونها تدخل على المغيرة وغيره من الأمراء، فظنوا أنها هي، فهم لم يقصدوا باطلاً، ولكن ظنهم أخطأ، وهو لم يقترف فاحشة، وأصحاب النبي ﷺ يعظم فيهم الوازع الديني الزاجر عما لا ينبغي في أغلب الأحوال.

قال الحافظ ابن حجر: وقيل: إن المغيرة كان تزوج بها سراً، وكان عمر لا يجيز نكاح السر، ويوجب الحد على فاعله، فلهذا سكت المغيرة، وهذا لم أره منقولاً بإسناد صحيح، وإن صح كان عذراً لهذا الصحابي[2].

وهذا على فرض ثبوت أنها المرأة الأجنبية التي كانت تدخل بيوت الأمراء، والصحيح أنه لم يثبت.

وقد حلف المغيرة – كما في الرواية – أنها زوجته، والصحابة عدول لا يكذبون، وقد روي المغيرة أحاديث عن النبي ﷺ [3] وهو مصدق فيها، كما أن عمر ﷺ أبقاه على الإمرة، ونقله من البصرة إلى الكوفة [4]، ولو كان يشك فيه ما أبقاه.

"ولو لم يحدّه، وقد صح الزنى منه، لأنكر ذلك على عمر أصحاب رسول الله ﷺ، ولم يسكتوا عليه على تسليم ما أُدعي أنها قد صحت قصته"[5].

يضاف إلى ذلك أن المغيرة ﷺ كان مشهوراً بكثرة النكاح[6]، وقد أغناه الله بالحلال عن الحرام، رضي الله عنه وأرضاه.

---

(١) وهي من مرويات الواقدي، وسيف بن عمر، وبعضها يناقض بعض. تنظر هذه المرويات في تاريخ الطبري ٢/٢٠٦، وتاريخ اليعقوبي ٢/١٠٠، والأغاني، للأصفهاني ١٦/٩٥.

(٢) التلخيص الحبير ٤/٦٣.

(٣) له في الصحيحين اثنا عشر حديثاً، وانفرد له البخاري بحديث، ومسلم بحديثين. ينظر: السير ٣/٣٢.

(٤) السير ٣/٢٨.

(٥) من "العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم" لابن الوزير ٣/٢٥٢-٢٥٣.

(٦) وقد وصفه الإمام مالك بذلك ينظر: السير ٣/٣٢، والبداية والنهاية ١١/٢٢٣.

وأما ما يذكر من مقالة علي لعبد الرحمن بن عوف بعد بيعة عثمان، فهي في تاريخ الطبري برواية أبي مخنف[1]، وهي كذب صريح.

قال ابن كثير: وما يذكره كثير من المؤرخين كابن جرير وغيره عن رجال لا يعرفون، من أن علياً قال لعبد الرحمن: خدعتني، وإنك إنما وليته؛ لأنه صهرك، وليشاورك كل يوم في شأن، وأنه تلكأ حتى قال له عبد الرحمن ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح:١٠] إلى غير ذلك من الأخبار المخالفة لما ثبت في الصحاح، فهي مردودة على قائليها وناقليها، والله أعلم.

والمظنون بالصحابة خلاف ما يتوهم كثير من جهلة الرافضة وأغبياء القصاص الذين لا تمييز عندهم بين صحيح الأخبار وضعيفها ومستقيمها وسقيمها وشاذها وقويمها، والله الموفق للصواب[2].

وقد جاءت قصة البيعة لعثمان في الصحيح [3]، وليس فيها هذا الكذب والافتراء، بل فيها بيعة علي ﷺ الفورية لعثمان ﷺ.

المطلب الثالث: بنو أمية.

من الأمور المعلومة والمستفيضة أن الشيعة يقفون من خلافة بني أمية موقف العداء التام، وأنها مُلْك مغتصب، ولا يفترون عن تكفير ولاتها وإيكال السباب والشتم واللعن لهم[4].

---

(١) تاريخ الطبري ٣/٣٣-٣٧، وكتب الشيعة تقرر ذلك، ينظر: علم اليقين، للكاشاني ٢/٧٣٣، والطرائف، لابن طاووس ٤٨٥، وأبو هريرة، للموسوي ١١٧، والشافي، للمرتضى ٢٥٩.

(٢) البداية والنهاية ١٠/٢١٣-٢١٤.

(٣) صحيح البخاري ٣٧٠٠ عن عمرو بن ميمون و٧٢٠٧ عن المسور بن مخرمة.

(٤) ذكر الكفعمي دعاءً يقرؤه الشيعة عند زيارتهم للحسين في يوم عاشوراء، وهو: اللهم إن هذا يوم تبركت به بنو أمية وابن آكلة الأكباد، اللعين ابن اللعين على لسانك ولسان نبيك في كل موطن وموقف وقف فيه نبيك، اللهم العن أبا سفيان، ومعاوية، ويزيد بن معاوية، ومروان، وآل مروان، المصباح ص٤٨٤.
وكلام الشيعة في بني أمية وبشكل خاص معاوية فظيع جداً، فهو عندهم كافر مخلد في النار، منافق يجب لعنه، وهو ابن زنا، وقد ساق د/ عبد القادر محمد صوفي جملة من هذه الاتهامات في كتابه موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ ٣/١٤٤٥-١٤٧٦، وذكر أنه وقف على أكثر من مائة مطعن من المطاعن التي افتراها الشيعة على معاوية بن أبي سفيان، ص١٤٤٥ حاشية (١).

وعلماء أهل السنة والجماعة يقفون الموقف المعتدل من خلافة بني أمية، فيذكرون أخطاءهم وما حصل في زمنهم من مصائب كمقتل الحسين، وفتنة الحرة[١]. ويبرزون محاسنهم وفضائلهم، ويبينون أن فيهم حلماء وأئمة هدى ممن استعملهم النبي ﷺ ومن بعده[٢].

قال ابن تيمية: بنو أمية مع انحراف كثير منهم عن علي وسب بعضهم له غلبوا على أئمة الإسلام كلها من مشرق الأرض إلى مغربها، وكان الإسلام في زمنهم أعز منه فيما بعد ذلك بكثير.... وكانوا أبعد الناس عن مذاهب أهل العراق فضلاً عن أقوال الشيعة، وإنما كانوا على مذهب أهل المدينة... وكانوا يعظمون الحديث، وينصره بعضهم في كثير من الأمور[٣].

وإن طالعنا كلام ابن الأثير –رحمه الله– لا نجده يعدو ما ذكره أئمة أهل السنة في هذه الدولة وخلفائها[٤]. ولكن يؤخذ عليه ذكره لبعض الأمور التي فيها تعريض ببني أمية، ومنها: ذكر حديثاً في ذم بني أمية، وهو ما روي عن الحسن أن النبي ﷺ أري بني أمية على منبره، فساءه ذلك،فنزلت ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ ۝٢ لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ﴾ [القدر: ١–٣] تملكها بعدي بنو أمية[٥]. والحديث لا يصح[٦].

---

(١) هي ليزيد بن معاوية على أهل المدينة سنة ٦٣هـ لما خلعوا بيعة يزيد، واستبيحت المدينة ثلاثة أيام، وقتل خلق كثير من أشرافها وقرائها، ووقع شر عظيم وفساد عريض. ينظر: البداية والنهاية ١١/ ٦١٤ وما بعدها، والمنتظم ٦/ ١٢–١٧، وتاريخ الطبري ٥/ ٤٨٢.

(٢) ينظر: منهاج السنة ٤/ ١٤٤–١٤٦.

(٣) منهاج السنة ٦/ ٤١٩–٤٢٠.

(٤) ومنهم عمر بن عبد العزيز، فقد مدحه وذكر فضله وعدله وشبّه سيرته بالخلفاء الراشدين. ينظر: التاريخ الباهر ١٩٣، ونقله أبو شامة في الروضتين ١/ ٣٢.

(٥) أسد الغابة ٢/ ١٤، والكامل ٢/ ٤٤٨، والحديث عند الترمذي ٣٣٤٧ وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذه الوجه، والحاكم ٣/ ١٧٠ وصححه، وتعقبه الذهبي، وقال: وما أدري آفته من أين.

(٦) قال ابن كثير – بعد بيانه اضطراب الحديث –: ثم هذا الحديث على كل تقدير منكر جداً، قال شيخنا الإمام الحافظ الحجة أبو الحجاج المزي: هو حديث منكر... ومما يدل على ضعف هذا الحديث أنه سيق لذم دولة بني أمية، ولو أريد ذلك لم يكن بهذا السياق، فإن تفضيل ليلة القدر على أيامهم لا يدل على ذم أيامهم، فإن ليلة القدر شريفة جداً، والسورة الكريمة إنما جاءت لمدح ليلة القدر، فكيف تمدح بتفضيلها على أيام بني أمية التي هي مذمومة بمقتض هذا الحديث، وهل هذا إلا كما قال القائل:

ألم تر أن السيف ينقص قدره ... إذا قيل إن السيف أمضى من العصا =

وقد قرر العلماء أن الأحاديث المروية في ذم بني أمية كذب، قال ابن القيم[1]: وكل حديث في ذم بني أمية كذب[2].

وقد حكى ابن الأثير بعض المرويات في ذم أعيان بني أمية، مثل الحكم بن أبي العاص، فقد حكى عدة أحاديث في ذمه، وطرد النبي ﷺ له، ولعنه، ثم قال: وقد روي في لعنه ونفيه أحاديث كثيرة، لا حاجة إلى ذكرها، إلا أن الأمر المقطوع به أن النبي ﷺ مع حلمه وإغضائه على ما يكره؛ ما فعل به ذلك إلا لأمر عظيم، ولم يزل منفياً حياة النبي ﷺ، فلما ولي أبو بكر الخلافة قيل له في الحكم ليرده إلى المدينة، فقال: ما كنت لأحل عقدة عقدها رسول الله ﷺ، وكذلك عمر، فلما ولي عثمان الخلافة رده، وقال: كنت قد شفعت فيه إلى رسول الله ﷺ فوعدني برده[3].

وقال: وقد رويت أخبار كثيرة في لعنه ولعن من في صلبه، في أسانيدها كلام[4].

رويت بعض الأحاديث في لعن الحكم، وغالبها – كما قال ابن حجر – فيه مقال[5].

وعلى كل حال فقد قرر العلماء أن ما روي من لعن النبي ﷺ لبعض أعيان المسلمين لا تضرهما، قال العلامة ابن حجر الهيتمي[6]: ولعنته ﷺ للحكم وابنه لا تضرهما؛ لأن ﷺ تدارك ذلك بقوله مما بينه في الحديث الآخر: "أنه بشر يغضب كما يغضب البشر، وأنه سأل ربه أن من سبه، أو لعنه، أو دعا عليه أن يكون ذلك رحمةً له وزكاة وكفارة وطهارة"[7].

= ثم الذي يفهم من ولاية الألف الشهر المذكورة في الآية هي أيام بني أمية، والسورة مكية، فكيف يحال على ألف شهر هي دولة بني أمية، ولا يدل عليها لفظ الآية ولا معناها، والمنبر إنما صنع بالمدينة بعد مدة من الهجرة، فهذا كله مما يدل على ضعف هذا الحديث ونكارته، والله أعلم. تفسير ابن كثير ١٤/٤٠٤–٤٠٥.

(١) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز، الإمام العلامة شمس الدين، أبو عبد الله الشهير بابن القيم، ولد سنة ٦٩١هـ، وتوفي سنة ٧٥١هـ. ينظر: الدرر الكامنة ٣/٤٠٠، والبدر الطالع ٢/١٤٣، والشذرات ٦/١٦٨، ومعجم المؤلفين ٣/١٦٤.

(٢) المنار المنيف ص١١٧ رقم ٢٥٤.

(٣) أسد الغابة ٢/٣٤–٣٥. وينظر: الإصابة ص٢٩٠ رقم ٢٠٠٨.

(٤) الكامل ٢/٦٤٧.

(٥) فتح الباري ١٣/١١ وينظر في هذه الأحاديث: المسند لأحمد ٢/١٦٣، ومسند البزار ١٦٢٥، والمجمع للهيثمي ١/١١٢ و٥/٢٤١ و٢٤٣، ومختصر تاريخ ابن عساكر ٢٤/١٩١–١٩٢ و٢٨١، والمطالب العالية، لابن حجر ٤٥٣٣، والاستيعاب، لابن عبد البر ١/٣٦٠.

(٦) هو أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي، الشيخ العلامة شهاب الدين أبو العباس الهيتمي، ولد سنة ٩٠٩هـ، وتوفي سنة ٩٧٢هـ. ينظر: البدر الطالع ١/١٠٩، والشذرات ٨/٣٧٠، والأعلام ١/٢٢٣، ومعجم المؤلفين ١/٢٩٣.

(٧) الصواعق المحرقة ٢/٥٢٨، والحديث في مسلم ٢٦٠١ عن أبي هريرة ونحوه في البخاري عنه ٦٣٦١.

وأما أحاديث طرده وسبه، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية – ناقداً قول الرافضي: إن النبي ﷺ طرد الحكم وابنه مروان من المدينة–: كان لمروان سبع سنين أو أقل، فما كان له ذنب يُطرد عليه، ثم لم نعرف أن أباه هاجر إلى المدينة حتى يطرد منها، وقصة طرد الحكم ليس لها إسناد نعرف بها صحتها، فإن كان قد طرده فإنما طرده من مكة لا من المدينة[1].

وقال الذهبي: وروي في سبه – يعني الحكم – أحاديث لم تصح[2]. وقال ابن القيم: وأحاديث ذم مروان بن الحكم كذب[3].

ومن الأمور التي تؤخذ على ابن الأثير –رحمه الله– حكاية بعض الروايات الساقطة التي يزعم المغرضون فيها وقوع السباب والشتم واللعن بين علي ومعاوية –رضي الله عنهما– واتهام معاوية لعلي بقتل عثمان[4].

وكل هذه المرويات نقلها ابن الأثير من تاريخ الطبري، وهي من مرويات أبي مخنف[5].

والصحيح الذين ندين الله به أن ذلك كذب وتجنٍّ على الصحابة – رضي الله عنهم أجمعين– ومعاوية أورع من أن يتهم علياً في دم عثمان، وكان قتاله اجتهاداً منه ﷺ، قال إمام الحرمين الجويني[6]: إن معاوية وإن قاتل علياً، فإنه لا ينكر إمامته، ولا يدعيها لنفسه، وإنما كان يطلب قتلة عثمان، ظناً منه أنه مصيب، وكان مخطئاً[7].

"والحق مع علي ﷺ، فإن عثمان ﷺ لما قتل كثر الكذب والافتراء على عثمان وعلى من كان بالمدينة من أكابر الصحابة، كعلي وطلحة والزبير، وعظمت الشبهة عند من لم يعرف الحال، وقويت الشهوة في نفوس ذوي الأهواء والأغراض، ممن بعدت داره من

---

(١) منهاج السنة ٣/ ١٩٥.

(٢) السير ٢/ ١٠٨.

(٣) المنار المنيف ١١٧ رقم ٢٦٢.

(٤) ينظر: الكامل ٢/ ٣٦٨ و٣٦٩ و٣٨٦ و٣٩٦–٣٩٥.

(٥) ينظر: تاريخ الطبري ٦/ ٣ و٣٨–٣٩ و٤٠.

(٦) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد، الشيخ العلامة ضياء الدين أبو المعالي الجويني الشافعي، ولد سنة ٤١٩هـ وتوفي سنة ٤٧٨هـ ينظر: السير ١٨/ ٤٦٨، ووفيات الأعيان ٣/ ١٦٧، وطبقات السبكي ٥/ ١٦٥، والشذرات ٣/ ٣٥٨.

(٧) لمع الأدلة ١١٥.

أهل الشام، ومحبي عثمان تظن بالأكابر ظنون سوء، وبلّغ عنهم أخباراً، منها ما هو كذب، ومنها ما هو محرف، ومنها ما لم يعرف وجهه، وانضم إلى ذلك أهواء قوم يحبون العلو في الأرض، وكان في عسكر علي ﷺ من أولئك الطغاة الخوارج الذين قتلوا عثمان من لم يعرف بعينه، ومن تنتصر له قبيلته، ومن لم تقم عليه حجة مما فعله، ومن كان في قلبه نفاق لم يتمكن من إظهاره كله، ورأى طلحة والزبير أنه إن لم ينتصر للشهيد المظلوم، ويقمع أهل الفساد والعدوان، وإلا استوجبوا غضب الله وعقابه، فجرت فتنة الجمل على غير اختيار من علي ولا من طلحة والزبير، وإنما أثارها المفسدون بغير اختيار السابقين، ثم جرت فتنة صفين لرأي، وهو أن أهل الشام لم يعدل عليهم، أو لا يتمكن من العدل عليهم، وهم كافون، حتى يجتمع أمر الأمة، وأنهم يخافون طغيان من في العسكر، كما طغوا على الشهيد المظلوم، وعلي ﷺ هو الخليفة الراشد المهدي الذي تجب طاعته، ويجب أن يكون الناس مجتمعين عليه اعتقد أن الطاعة والجماعة الواجبتين عليهم تحصل بقتالهم، بطلب إمام أن لو أصر عليهم بما اعتقد أنه يحصل به أداء الواجب، ولم يعتقد أن التأليف لهم كتأليف المؤلفة قلوبهم على عهد النبي ﷺ والخليفتين من بعده مما يسوغ، فحمله ما رآه – من أن الدين إقامة الحد عليهم ومنعهم من الإثارة دون تأليفهم – على القتال، وقعد عن القتال أكثر الأكابر لما سمعوه من النصوص في الأمر بالعقود في الفتنة، ولما رأوه من الفتنة التي تربو مفسدتها على مصلحتها، والقول في الجميع بالحسنى ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

والفتن التي كانت في أيامه قد صان الله عنها أيدينا، فنسأل الله أن يصون عنها ألسنتنا بمنه وكرمه"[1].

وهذه المرويات الساقطة تصف العلاقة بين الصحابة بالسوء، وأنهم طلاب دنيا، ويلعن بعضهم بعضاً، ويتهم بعضهم بعضاً.

---

(١) من شرح العقيدة الطحاوية ص٧٢٣–٧٢٥ وينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٥/٧٠، ومنهاج السنة ٢/٢٠٢–٢٠٣ و٢١٩ و٢٢٤.

فيجب – كما قال العلامة الهيتمي–: الإمساك عما شجر بينهم من الاختلاف، والإضراب صفحاً عن أخبار المؤرخين سيما جهلة الرافضة وضلال الشيعة والمبتدعين القادحين في أحد منهم[1].

والنصوص صريحة في كذب دعوى اتهام علي بالمشاركة في قتل عثمان، قال العلامة القرطبي: فكل ذلك كذب باطل غطى التعصب منه وجه الصواب[2].

قال ابن عباس: سمعت علياً يقول حين قتل عثمان: والله ما قتلت، ولا أمرت بقتله، ولكن غلبت. يقول ذلك ثلاث مرات[3].

وسُئل ابن عمر: هل شرك علي في دم عثمان؟ فقال: لا، والله ما علمت ذلك في سر ولا علانية[4].

ونقدم بيان براءة الصحابة رضي الله عنهم من دم عثمان[5].

وأما دعوى وقوع اللعن بين علي ومعاوية، فهذه لا تصح، بل إن علياً ﷺ بلغه أن اثنين من أصحابه يظهران شتم معاوية ولعن أهل الشام، فأرسل إليهما أن كفا عما يبلغني عنكما، فأتياه فقالا: يا أمير المؤمنين، ألسنا على الحق، وهم على الباطل؟ قال: بلى، ورب الكعبة، قالا: فلم تمنعنا من شتمهم ولعنهم؟ قال: كرهت لكم أن تكونوا لعّانين، ولكن قولوا: اللهم أحقن دماءنا ودماءهم، وأصلح ذات بيننا وبينهم، وأبعدهم من ضلالتهم حتى يعرف الحق من جهله، ويرعوي عن الغي من لجج به[6].

وذكر ابن كثير ما روي من اللعن المتبادل بين علي ومعاوية وقال: ولا يصح هذا عنهم، رضي الله عنهم أجمعين[7].

والصحيح الثناء المتبادل بين هذين الصحابيين الجليلين، وإن اختلفا بعد ما حصل في فتنة عثمان، فهو لا يغير ما في قلوبهم تجاه بعض، فهذا علي يقول – بعد رجوعه من

---

(1) الصواعق المحرقة ص٣٢٤.

(2) المفهم ٢٧٢/٦.

(3) طبقات ابن سعد ٨٢/٣، مصنف عبد الرزاق ٤٥٠/١١.

(4) أنساب الأشراف، للبلاذري ٥٩٣/١.

(5) ينظر: ص ٢٩-٣٢.

(6) الأخبار الطوال للدينوري ١٦٥.

(7) البداية والنهاية ٥٧٥/١٠-٥٧٦.

صفين–: أيها الناس لا تكرهوا إمارة معاوية، فلو فقدتموه لرأيتم الرؤوس تتطاير عن كواهلها[1].

وهذا معاوية يقر بفضل علي وأحقيته بالأمر منه، فقد جاءه أناس، وقالوا: أنت تنازع علياً أم أنت مثله؟ فقال: لا والله إني لأعلم أنه أفضل مني وأحق بالأمر مني[2]. وقال: ما قاتلت علياً إلا في أمر عثمان[3].

وسأل معاويةَ رجل عن مسألة، فقال: اسأل عنها علياً فهو أعلم، فقال: يا أمير المؤمنين جوابك فيها أحب إلي من جواب علي، قال: بئس ما قلت، لقد كرهت رجلاً كان رسول الله ﷺ يغزه بالعلم غزاً[4].

وأما ما جاء في الصحيح من قول معاوية لسعد بن أبي وقاص: ما منعك أن تسب أبا تراب؟ [5].

فليس فيه تصريح بأنه أمره بسبه، قال القاضي عياض: مذهب أفاضل العلماء أن ما وقع من الأحاديث القادحة في حديث عدالة بعض الصحابة، والمضيفة إليهم ما لا يليق بهم، فإنها ترد، ولا تقبل إذا كان رواتها غير ثقات، فإن أحب بعض العلماء تأويلها قطعاً للشغب نزل وراح، وإن رواها الثقات تأولت على الوجه اللائق بهم إذا أمكن التأويل، ولا يقع في روايات الثقات إلا ما يمكن تأويله، ولا بد أن يتأول قول معاوية هذا، فنقول: ليس فيه تصريح بأنه أمره بسبه، وإنما سأله عن السبب المانع له من السب.... فقد يكون معاوية رأى سعداً بين قوم يسبونه، ولا يمكن الإنكار عليهم، فقال: ما منعك أن تسب أبا تراب ليستخرج منه مثل ما استخرج مما حكاه عن النبي ﷺ فيكون له حجة على من سبه ممن ينضاف إليه من غوغاء جنده[6].

---

(١) منهاج السنة ٣/ ١٨٠.

(٢) السير ٣/ ١٤٠، وفتح الباري ١٣/ ٨٦ بإسناد حسنه الحافظ ابن حجر، وسؤال في معاوية لابن تيمية ص٣٣، والأخبار الطوال ١٥٧، والبدء والتاريخ للمقدسي ٥/ ٢١٠.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ١١/ ٩٢ بإسناد حسن.

(٤) الفضائل لأحمد ١١٥٣، والرياض النضرة، للمحب الطبري ٤/ ١٩٥، وذخائر العقبى للمحب ٧٩، ومعنى: يغزه: يخصه من بين أصحابه، ينظر: القاموس المحيط ص٦٦٧.

(٥) صحيح مسلم ٢٤٠٤ عن سعد.

(٦) إكمال المعلم ٧/ ٤١٥ وينظر: شرح صحيح مسلم للنووي ٨/ ١٩٣.

وقد قرر الأئمة أنه لم يقع من معاوية سب لأهل البيت قط[1].

" ومن الأباطيل التي اخترعتها أقلام المغرضين تلك الفرية التي تفيد بأن بني أمية – وعلى رأسهم معاوية – اتخذوا من أمير المؤمنين علياً غرضاً، فكانوا يسبونه على منابرهم، ويحملون الناس على لعنه. والذي يقصم الظهر أن المؤرخين قد التقطوا هذه الفرية على عواهنها دون إخضاعها للنقد والتحليل، حتى صارت عند المتأخرين من المسلمات التي لا مجال فيها للنقاش، ولو أنهم تناولوا هذه القضية من زاوية النقد والتحليل والموضوعية، لعلموا أن الصحابة –رضوان الله عليهم– لا يمكن أن يهبطوا إلى هذا الدرك من البغي والعدوان والإسفاف، لدرجة أن يتخذوا منبر رسول الله ﷺ وسيلة للسب والشتم واللعن "[2].

وأما يزيد بن معاوية، فهو عند الشيعة من المنافقين الكفرة الفجرة [3]، وإذا استعرضنا مجمل موقف ابن الأثير منه لا نأخذ عليه سوى إيراد بعض المرويات التي لا تصح، ومنها حمل رأس الحسين إلى يزيد، وأن يزيد معه قضيب ينكت به ثغر الحسين[4]. وهي مأخوذة من الطبري من رواية أبي مخنف[5]. ولا تصح.

والصحيح [6] أن الذي فعل ذلك هو عبيد الله بن زياد بن أبيه[7]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ولم يحمل الرأس إلى يزيد، وإنما حمل إلى ابن زياد[8].

ومجمل كلام ابن الأثير على يزيد لا يَعدو ما قرره أئمة ومؤرخو أهل السنة من أحواله وبيان أخطائه ومصائبه، ولكن لا يصل – كما يفعل الشيعة – إلى حد التكفير، ووجوب لعنه، والبراءة منه ونحو ذلك.

---

(١) سؤال في معاوية لابن تيمية ص٤٠.

(٢) من كتاب "الرد البياني على محمد التيجاني" د. ناصر الدين أبو الشباب ص٥١٥. وينظر: أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ لإبراهيم شعوط ٢٠٤، وتحذير العبقري من محاضرات الخضري للتباني ٢/١٩٨.

(٣) ينظر: الشافي للعلوي ٢/٣٢، والمصباح للكفعمي ٤٨٤، ومنهاج الكرامة للحلي ١١٤، وعقائد الإمامية للزنجاني ٣/٦٣.

(٤) الكامل ٢/٥٧٦–٥٧٧.

(٥) تاريخ الطبري ٥/٤٦٥.

(٦) صحيح البخاري ٣٧٤٨ عن أنس.

(٧) هو أمير العراق أبو حفص ولي البصرة سنة ٥٥هـ وقد أبغضه المسلمون لما فعل بالحسين رضي الله عنه، قتل سنة ٦٧هـ. ينظر: السير ٣/٥٤٥، والشذرات ١/٧٤، وتاريخ الإسلام ٣/٢٤٣، والبداية ١٢/٤٩.

(٨) مجموع الفتاوى ٤/٤٨٦.

قال ابن الأثير: قال الشريف أبو يعلى حمزة العلوي[١] – وقد جرى عنده ذكر يزيد –: أنا لا أكفر يزيد لقول رسول الله ﷺ: " إني سألت الله أن لا يسلط على بني أحداً من غيرهم، فأعطاني ذلك "[٢].

وذكر أيضاً بعض العلماء الذين صنفوا في فضائل يزيد، وقال: أتى فيه بالعجائب[٣].

فيتضح أن موقف ابن الأثير من يزيد معتدل، لا يكفره، ولا يرى فضله، وهذا هو الموقف الوسط لأئمة أهل السنة من يزيد بن معاوية[٤].

المطلب الرابع: قضايا أخرى مُشْكِلة عند ابن الأثير.

من خلال قراءة كتب ابن الأثير وقفت على بعض الأمور التي ذكرها ابن الأثير، وتحتاج إلى أن نعقب عليها، ومن هذه الأمور:

١– ذكر ابن الأثير خلافة المتوكل[٥] –رحمه الله–، وذكر أنه في سنة ٢٣٦هـ أمر بهدم قبر الحسين ابن علي، وهدم ما حوله من المنازل والدور، ومنع الناس من إتيانه، ثم قال: وكان المتوكل شديد البغض لعلي بن أبي طالب ولأهل بيته، ثم حكى بعض الأمثلة على ذلك، ثم قال: فغطت هذه السيئة جميع حسناته، وكان من أحسن الناس سيرة[٦].

وهذه العبارة فيها من المجازفة الشيء الكثير، وقد قرر بعض العلماء أنه لم يصح عن المتوكل النّصب[٧]. وعلى فرض وقوع شيء من النصب عن المتوكل[٨]– إن صح– فهل هذا منه يغطي جميع حسناته؟!.

---

(١) هو حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر، عالم الإمامية الشريف، أبو يعلى الهاشمي الجعفري، توفي سنة ٤٦٥هـ. ينظر: السير ١٤١/١٨، والوافي بالوفيات ١٤٣/١١.

(٢) الكامل ٦٠٤/٢ والحديث نحوه في المسند، لأحمد عن معاذ ٢٤٠/٥، وابن ماجه ٣٩٥١ وابن خزيمة ١٢١٨، والطبراني في الكبير ٢٠ رقم ٣٠٦ و٣٠٧، وعن خباب بن الأرت عند الترمذي ٢١٧٥ وصححه قال: وفي الباب عن سعد، وابن عمر، وعن ثوبان عند الترمذي ٢١٧٦ وصححه.

(٣) الكامل ٣٤٤/٧.

(٤) ينظر مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٤٨١/٤–٤٨٦و٤٠٩/٣–٤١٣، والسنة، للخلال ٨٤٥ و٨٤٦، والروايتين والوجهين، لأبي يعلى مخطوط ص٢٥٤/أ.

(٥) هو جعفر بن المعتصم بن الرشيد، الخليفة المتوكل على الله أبو الفضل، ولد سنة ٢٠٥هـ، وقتل سنة ٢٤٧هـ. ينظر: السير ٣٠/١٢، ووفيات الأعيان ٣٥٠/١، والعبر ٤٤٩/١، والشذرات ١١٤/٢.

(٦) الكامل ٣١٨/٤–٣١٩.

(٧) ينظر: السير ٤١/١٢.

(٨) ذكر القصة ابن الجوزي في المنتظم ٢٤٧/١١، وابن كثير في البداية والنهاية ٣٤٦/١٤، والطبري في تاريخه ٤٤/٦، وينظر: السير ٣٥/١٢، وفوات الوفيات ٢٩١/١–٢٩٢، وتاريخ الخلفاء ٢٩٥.

ولماذا تجعل هذه القصة دليلاً على نصب المتوكل، ولا تحمل على أن المتوكل رأى بعض مظاهر الشرك عند هذا القبر، فأراد إزالتها، ومنها زيارة الناس البدعية لهذا القبر، وهذا الأمر مما نهى عنه الشرع المطهر، فليس ثم تثريب على المتوكل بهذا الأمر، بل هو مما يؤجر عليه -رحمه الله-.

والمتوكل -رحمه الله- من أبرز خلفاء أهل السنة، وقد استبشر الناس بولايته، " و كان محبباً إلى رعيته، قائماً بالسنة فيهم، وقد شبهه بعضهم بالصديق في ردّه على أهل الردة، حتى رجعوا إلى الدين، وبعمر بن عبد العزيز حين رد مظالم بني أمية، وهو من أظهر السنة بعد البدعة، وأخمد البدعة بعد انتشارها واشتهارها، -فرحمه الله- ".

وقد استُخلف فأظهر السنة، وتكلم بها في مجلسه، وكتب إلى الآفاق برفع محنة القول بخلق القرآن، وبسط السنة ونصر أهلها[1].

وقد قدم -رحمه الله- للأمة أيادي بيضاء، فقد أمنوا في خلافته على اعتقادهم وعبادتهم، وطلبوا العلم، ودرسوه على المنهج السوي، لا يخشون إلا الله، فكانت أيامه -رحمه الله- أيام سراء لا نصب فيها ولا تعب.

وكان من أبرز آثار موقف المتوكل -رحمه الله- من فتنة القول بخلق القرآن: علو منزلة إمام أهل السنة الإمام أحمد وأصحابه، قال صالح بن أحمد[2]: بلغني أنه ذُكر عند المتوكل أن أصحاب أحمد يكون بينهم وبين أهل البدع الشر، فقال المتوكل لصاحب الخبر: لا ترفع إليّ من أخبارهم شيئاً، وشُدّ على أيديهم، فإن صاحبهم من سادة أمة محمد ﷺ، وقد عرف الله لأحمد صبره وبلاءه، ورفع علمه أيام حياته وبعد موته، أصحابه أجل الأصحاب، فأنا أظن أن الله يعطي أحمد ثواب الصديقين[3].

٢- مدح ابن الأثير بعض سلاطين الرافضة، ومنهم المعز لدين الله، معد بن إسماعيل، قال عنه: وكان المعز عالماً فاضلاً جواداً شجاعاً، جارياً على منهاج أبيه من

---

(١) السير ٣١/١٢.

(٢) هو صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل، المحدث الحافظ أبو الفضل قاضي أصبهان، ولد سنة ٢٠٣هـ وتوفي سنة ٢٦٦هـ، وقيل ٢٦٥هـ. ينظر: السير ٥٢٩/١٢، والجرح والتعديل ٣٩٤/٤، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١٧٣/١، والشذرات ١٤٩/٢.

(٣) محنة أحمد للمقدسي ص٢٠٢، ومناقب أحمد لابن الجوزي ٦٠٧-٦٠٨.

حسن السيرة وإنصاف الرعية وستر ما يدعون إليه إلا عن الخاصة، ثم أظهره وأمر الدعاة بإظهاره إلا أنه لم يخرج فيه إلى حد يُذم به[1].

وإن لم يكن ما اقترفه المعز من بدع وضلالات لا يذم به، فما المذموم حينئذ ؟!.

وقد كان " يدعي ظاهر الرفض، ويبطن – كما قال القاضي الباقلاني – الكفر المحض، وكذلك أهل طاعته ومن نصره ووالاه واتبعه في مذهبه، قبحهم الله وإياه "[2].

وقد أمر أن يُضرب على الدينار بمصر: لا إله إلا الله محمد رسول الله، علي خير الوصيين، وأعلن الآذان بحي على خير العمل[3].

قال الذهبي: ظهر هذا الوقت الرفضُ، وأبدى صفحته، وشمخ بأنفه في مصر والشام والحجاز والغرب بالدولة العبيدية وبالعراق والجزيرة[4].

وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية أن أئمة الإسماعيلية كالمعز وغيره يدعون من علم الغيب، وكشف باطن الشريعة، وعلو الدرجة، أعظم مما تدعيه الاثني عشرية لأصحابهم، ويضمنون له هذا مع استحلال المحرمات، وترك الواجبات، فيقولون له: قد أسقطنا عنك الصلاة والصوم والحج والزكاة، وضمنا لك بموالاتنا الجنة، ونحن قاطعون بذلك[5].

بل إنه كان يغلو في تفضيل نفسه حتى على رسول الله ﷺ[6]. بل ذكر بعض المؤرخين أنه أراد أن يدعي النبوة لنفسه، لكن خاف من رعيته بالمغرب، فتراجع[7].

فمن كانت هذه أحواله فهو أولى بالذم من غيره.

كما أن ابن الأثير مدح سلطاناً آخر من سلاطين الرفض، بل وألف كتابه "الكامل" امتثالاً لأمره، وهو المظفر بدر الدين لؤلؤ[8] صاحب الموصل.

---

(١) الكامل ٥/ ٤١٠. وقد توفي المعز سنة ٣٦٥هـ ولم أترجم له، لأن ما ذكرت من أموره كافٍ في بيان أحواله.

(٢) من البداية والنهاية ١٥/ ٣٦٦.

(٣) السير ١٥/ ١٦٠–١٦١.

(٤) السير ١٥/ ١٦٤.

(٥) منهاج السنة ٣/ ٤٩٥.

(٦) ينظر: المجالس والمسايرات، للقاضي النعمان ٣/ ٦٠–٧٠، و٤/ ١٢٦ نقلاً عن الإسماعيلية تاريخ وعقائد، للشيخ إحسان إلهي ظهير ص١٣٢.

(٧) البيان المغرب في أخبار المغرب، لابن عذارى المراكشي ١/ ٢٨٢ نقلاً عن الإسماعيلية، لظهير ص١٣٦.

(٨) هو بدر الدين لؤلؤ الملقب بالملك الرحيم مملوك السلطان نور الدين أرسلان، ملك الموصل نحواً من خمسين سنة، وكان مصانعاً لهولاكو بعد سقوط بغداد مسانداً له، توفي سنة ٦٥٧هـ وعند ابن كثير توفي سنة ٦٥٦هـ. ينظر: البداية والنهاية ١٧/ ٣٨٢، والسير ٢٣/ ٣٥٦، والعبر ٥/ ٢٤٠، والشذرات ٥/ ٢٨٩.

قال في مقدمة كتابه الكامل – بعد بيانه – لأن نفراً من ذوي الفضائل والمعارف ألحّوا عليه في سماع هذا الكتاب بعد مراجعته وتنقيحه منه فاعتذر منهم للاشتغال بما لابد منه–: فبينما الأمر كذلك إذ برز أمرٌ من طاعته فرض واجب، واتباع أمره حكم لازب، من أعلاق الفضل بإقباله عليها نافقة، وأرواح الجهل بإعراضه عنها نافقة، من أحيا المكارم وكانت أمواتاً، وأعادها خلقاً جديداً بعد أن كانت رفاتاً، من عمّ رعيته عدله ونواله، وشملهم إحسانه وإفضاله، مولانا مالك الملك الرحيم العالم المؤيد المنصور المظفر بدر الدين ركن الإسلام والمسلمين محيي العدل في العالمين خلّد الله دولته، فحينئذٍ ألقيت عني جلباب المهل وأبطلت رداء الكسل[١].. وقد مدحه مدحاً عظيماً جداً في كتابه الآخر "التاريخ الباهر"[٢].

وقد ذكر ابن كثير أن ابن الأثير قد جمع له كتابه "الكامل في التاريخ" فأجازه عليه، وأحسن إليه[٣]. وقد ذكر ابن كثير من حال بدر الدين لؤلؤ ما يدل على تشيّعه، قال: وكان يبعث في كل سنة إلى مشهد علي قنديلاً زنته ألف دينار.. وبعثُه إلى مشهد على بذلك القنديل في كل سنة دليل على قلة عقله وتشيّعه، والله أعلم[٤].

بل إن الذهبي ذكر ما هو أشنع من التشيع، قال: وكان يحتفل لعيد الشعانين [٥]، لبقايا فيه من شعار أهله، فيمد سماطاً عظيماً إلى الغاية، ويحضر المغاني، وفي غضون ذلك أواني الخمور، فيفرح، وينثر الذهب من القلعة، ويتخاطفه الرجال، فمُقت لإحياء شعار النصارى، وقيل فيه:

يُعظّم أعياد النصارى محبةً	ويزعم أن الله عيسى ابن مريم
إذا نبهته نخوة أريحيّة	إلى المجد قالت أرمنيّته: نَمِ [٦]

---

(١) الكامل ٣٢/١.

(٢) التاريخ الباهر ص٢٠٣–٢٠٤.

(٣) البداية والنهاية ٣٨٣/١٧.

(٤) البداية والنهاية ٣٨٣/١٧–٣٨٤.

(٥) هو عيد للنصارى قبل الفصح بأسبوع، والكلمة عبرانية من شيعيه أي خلصنا، وهو الأحد الأخير من الصوم الكبير، واليوم الأول من أسبوع الآلام عندهم. ينظر: دائرة معارف البستاني ٤٦٨/١٠.

(٦) السير ٣٥٧/٢٣.

٣- تصحيح ابن الأثير نسب الدولة الفاطمية:

صحّح ابن الأثير نسب الدولة الفاطمية إلى الحسين بن علي رضي الله عنهما [١]، وانتقد السمعاني لما قدح في نسبهم، وبيّن صحة نسبهم [٢].

قامت الدولة الفاطمية في المغرب (٢٩٨هـ- ٣٦١هـ)، ثم قامت في مصر (٣٦٢هـ-٥٦٤هـ).

ويزعم هؤلاء أن نسبهم يرجع إلى الحسين بن علي – رضي الله عنهما – وقد أيد بعض مؤرخي أهل السنة ذلك [٣]، وكذا بعض الباحثين المعاصرين [٤].

والصحيح أن أهل المعرفة بالنسب وغيرهم من علماء المسلمين يعلمون أنهم كذبوا في دعوى نسبهم، وأن أب من ينتسبوا إليه كان يهودياً، ربيب مجوس، فله نسبتان، نسبة إلى اليهود، ونسبة إلى المجوس، وهو وأهل بيته كانوا ملاحدة، وهم أئمة الإسماعيلية الذين قال فيهم العلماء: إن ظاهر مذهبهم الرفض، وباطنه الكفر المحض، وقد صنف العلماء كتباً في كشف أسرارهم وهتك أستارهم، وبيان كذبهم في دعوى النسب ودعوى الإسلام، وأنهم بريئون من النبي ﷺ نسباً وديناً [٥].

" وقد كان القداح جد عبيد الله [٦] مجوسياً، ودخل عبيد الله المغرب، وادعى أنه علوي، ولم يعرفه أحد من علماء النسب، وكان باطنياً خبيثاً حريصاً على إزالة ملة الإسلام، أعدم الفقه والعلم ليتمكن من إغواء الخلق، وجاء أولاده على أسلوبه، وأباحوا الخمر والفروج، وأشاعوا الرفض، وبثوا الدعاة، فأفسدوا عقائد جبال الشام، وكان القداح كاذباً مخترقاً " [٧].

---

(١) الكامل ٥/١١.

(٢) اللباب في تهذيب الأنساب ٢/٢٤٥.

(٣) ومنهم ابن خلدون في مقدمته ٢١-٢٣ والمقريزي في اتعاظ الحنفا ١/٧٠-٧٣.

(٤) ومنهم أحمد شلبي في موسوعة التاريخ الإسلامي ٤/٢٨٦، وحسن إبراهيم حسن في: تاريخ الدولة الفاطمية ٦٨، وإبراهيم شعوط: في أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ ص٣٤٨ وغيرهم.

(٥) ينظر: منهاج السنة ٤/١٠٠ و٦/٣٤٢.

(٦) هو سعيد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن ميمون بن ديصان القداح، ابن رجل يهودي، ادعى أنه عبيد الله بن الحسين ابن إسماعيل بن جعفر الصادق، وهو كاذب في نسبه، ولد سنة ٢٥٩هـ وتوفي سنة ٣٢٢هـ. ينظر: الفرق بين الفرق ١٧٠، والأعلام ٤/٢٨٦، ونشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للنشار ٢/٤٧٨.

(٧) من كلام الباقلاني، وقد نقله ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة ٤/٧٥.

والدليل على أنهم من ولد اليهود استعمالهم اليهود في الوزارة والرياسة، وتفويضهم إليهم تدبير السياسة. ما زالوا يحكمون اليهود في دماء المسلمين وأموالهم، وذلك مشهور عنهم، يشهد بذلك كل أحد[1].

قال ابن واصل[2]: إن القوم أدعياء لا حظّ لهم في النسب الهاشمي، فمن المؤرخين من قال: إن جدهم يهودي، ومنهم من قال: إنه من الفرس، والنسابون من الفاطميين قد أطنبوا في ذلك وذكروه في كتبهم، وكتب بعض أشراف العلويين بالقدح في نسبهم، وأنهم ليسوا من ولد علي ابن أبي طالب، وشهد بذلك أيضاً جماعة من أكابر العلويين، ومما يشهد بذلك أن القوم كانوا لا يوصلون نسبهم، بل ينسبون أنفسهم إلى عبيد الله المهدي، ثم يقولون: ابن الأئمة المستورين، ولو كان نسبهم صحيحاً لصرّحوا به كما صرح بنو العباس بنسبهم، وأي حاجة بهم إلى الغمغمة، وغاية ما يقولون إن الثلاثة المستورين كانوا يسترون أنفسهم خوفاً من بني العباس، فهم لما ملكوا وقهروا وزال عنهم الخوف، كان ينبغي أن يصرحوا بأسماء أولئك ولا يكتموهم، إذ زالت العلة المقتضية للكتم[3].

وقد كتبت ببغداد سنة ٤٠٢هـ عدة محاضر تتضمن الطعن والقدح في نسب هؤلاء الذين يزعمون أنهم فاطميون وليسوا كذلك، وشهد عليها جماعة من الأشراف والفقهاء، ذكر ذلك ابن كثير ثم قال: ومما يدل على أن هؤلاء أدعياء، كما ذكر هؤلاء السادة العلماء والأئمة الفضلاء، وأنهم لا نسب لهم إلى علي ولا إلى فاطمة كما يزعمون، قول عبد الله بن عمر للحسين بن علي حين أراد الدخول إلى العراق: لا تذهب إليهم فإني أخاف عليك أن تقتل، وإن جدك قد خيّر بين الدنيا والآخرة فاختار الآخرة على الدنيا، وأنت بضعة منه، وإنه والله لا تنالها لا أنت ولا أحد من أهل بيتك. فهذا الكلام الحسن الصحيح المتوجِّه المعقول من هذا الصحابي الجليل يقتضي أنه لا يلي الخلافة أحد من أهل

---

(١) ينظر: كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة لليماني ص٢٠.

(٢) هو محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم بن واصل المازني، جمال الدين أبو عبد الله الشافعي الحموي، ولد سنة ٦٠٤هـ وتوفي سنة ٦٩٧هـ. ينظر: الوافي بالوفيات ٣/٨٥، والشذرات ٥/٤٣٨، والأعلام ٧/٣، ومعجم المؤلفين ٣/٣١٠.

(٣) مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ١/٢٠٤-٢٠٥.

البيت إلا محمد بن عبد الله المهدي الذي يكون في آخر الزمان وقت نزول عيسى بن مريم من السماء إلى الأرض.. ومعلوم أن هؤلاء قد ملكوا ديار مصر مدة طويلة، فدلّ ذلك دلالة قوية ظاهرة أنهم ليسوا من أهل بيت النبوة، كما نص عليه سادة القضاة والشهود والفقهاء والكبراء[1].

٤- ذكر جملة "عليه السلام" على علي ﷺ وآل البيت دون غيرهم.

من خلال قراءتي لكتب ابن الأثير لفت نظري أنه يخص علياً وفاطمة ونسلهما بجملة -عليه السلام- دون غيرهم[2].

مما وقع الخلاف فيه بين أهل العلم مسألة استعمال لفظ "عليه السلام" لغير الأنبياء، والذي يرجحه أهل العلم جوازه إذا فعل أحياناً، ولم يتخذ شعاراً يخص به صحابي عمن هو أفضل منه.

وقد بسط ابن القيم -رحمه الله- الكلام على هذه المسألة في كتابه: " جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام " ونسب القول بالكراهة إلى ابن عباس، وطاووس[3]، وعمر بن عبد العزيز، وأبي حنيفة[4]، ومالك[5]، وسفيان بن عينة[6]، وسفيان

---

(١) البداية والنهاية ١٥/٥٣٩ وينظر في المسألة: جمهرة الأنساب، لابن حزم ١٨٣، والتبصير في الدين، للأسفراييني ١٨٤، والإسماعيلية، لظهير ص١٦٧-١٦٦، وقضية نسب الفاطميين أمام منهج النقد التاريخي، لعبد الحليم عويس.

(٢) ينظر: الكامل ٢/٣٩ و٦٣ و٤٢٥ و٤٣٣ و٤٣٤ و٤٤٢ و٤٤٥ و٤٨٠ و٦٧٣ و٣/٢٥٥ و٤/١٧٧ و٢١٨ و٢١٩ و٢٣٣ و٢٤٢ و٣٠٠ و٣١٨ و٣٤٠ و٣٥٥ و٣٦١ و٣٦٤ و٣٨٥ و٤٠٠ و٤١١ و٤٣٢ و٥/٧ و٤٧٧ و٤٩٥ و٥١٤ و٥٨٥ و٥٩٩ و٦٠٣ و٦١٧ و٦٢٢ و٦/٢٨ و٥٢ و٦٣ و١٢١ و٢٤٢ و٣٠٦ و٣٦٩ و٤٦٥ و٥٢٩ و٧/٢٥٩. واللباب ١/٣٢ و٤١ و٩١ و١٠٤ و١٩٩ و٤٧٩ و٥١٦ و٥٤٥ و٢/٥٥ و٦٤ و١٠٨ والتاريخ الباهر ٧٦.

(٣) هو طاووس بن كيسان الفقيه، أبو عبد الرحمن الفارسي، من كبار تلاميذ ابن عباس، توفي سنة ١٠٦هـ. ينظر: السير ٥/٣٨، والجرح والتعديل ٤/٥٠٠، والحلية ٤/٣، والشذرات ١/١٣٣.

(٤) هو النعمان بن ثابت بن زوطى، الإمام عالم العراق أبو حنيفة، ولد سنة ٨٠هـ وتوفي سنة ١٥٠هـ. ينظر: السير ٦/٣٩٠، ووفيات الأعيان ٥/٤١٥، والشذرات ١/٢٢٧.

(٥) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، الإمام أبو عبد الله، ولد سنة ٩٣هـ وتوفي ١٧٩هـ. ينظر: السير ٨/٤٣، والحلية ٦/٣١٦، والشذرات ٢/١٢.

(٦) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران، الإمام الكبير أبو محمد الهلالي الكوفي، ولد سنة ١٠٧هـ وتوفي سنة ١٩٨هـ. ينظر: السير ٨/٤٠٠، والحلبة ٧/٢٧٠، والشذرات ١/٣٥٤.

الثوري[1]، ونسب القول بالجواز إلى الحسن البصري، ومجاهد[2]، ومقاتل بن سليمان[3]، وكثير من أهل التفسير، وساق الأدلة للفريقين، ثم قال: وفصل الخطاب في هذه المسألة أن الصلاة على غير النبي إما أن يكون آله وأزواجه وذريته أو غيرهم، فإن كان الأول، فالصلاة عليهم مشروعة مع الصلاة على النبي ﷺ وجائزة مفردة، وأما الثاني فإن كان الملائكة وأهل الطاعة عموماً الذين يدخل فيهم الأنبياء وغيرهم، جاز ذلك أيضاً، فيقال: اللهم صلِّ على ملائكتك المقربين وأهل طاعتك أجمعين.

وإن كان شخصاً معيناً أو طائفة معينة، كُره أن يتخذ الصلاة عليه شعاراً لا يخل به، ولو قيل بتحريمه لكان له وجه، ولا سيما إذا جعلها شعاراً له، ومنع منها نظيره أو من هو خير منه، وهذا ما تفعله الرافضة بعلي رضي الله عنه، فإنهم حيث ذكروه، قالوا: عليه الصلاة والسلام، ولا يقولون ذلك فيمن هو خير منه، فهذا ممنوع، لا سيما إذا اتخذ شعاراً لا يخل به، فتركه حينئذ متعين.

وإن صلى عليه أحياناً بحيث لا يجعل ذلك شعاراً، كما صلى على دافع الزكاة، وكما قال ابن عمر للميت: صلى الله عليه، وكما صلى النبي ﷺ على المرأة وزوجها، وكما روي عن علي من صلاته على عمر، فهذا لا بأس به، وبهذا التفصيل تتفق الأدلة، وينكشف وجه الصواب، والله الموفق[4].

وقال ابن كثير: قال الجمهور من العلماء: لا يجوز إفراد غير الأنبياء بالصلاة؛ لأن هذا قد صار شعاراً للأنبياء إذا ذكروا، فلا يلحق به غيرهم، فلا يُقال: قال أبو بكر –صلى الله عليه– أو قال علي –صلى الله عليه– وإن كان المعنى صحيحاً، كما لا يقال: قال محمد –عز وجل– وإن كان عزيزاً جليلاً؛ لأن هذا من شعار ذكر الله ﷻ، وحملوا ما ورد في ذلك من الكتاب والسنة على الدعاء لهم، ولهذا لم يثبت شعاراً لآل أبي أوفى ولا لجابر وامرأته، وهذا مسلك حسن.

---

(1) هو سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع، الإمام أبو عبد الله الثوري الكوفي، ولد سنة ٩٧هـ وتوفي ١٦١هـ. ينظر: السير ٧/ ٢٢٩، والحلية ٦/ ٣٥٦، والشذرات ١/ ٢٥٠.

(2) هو مجاهد بن جبر، الإمام المفسر أبو الحجاج المكي، من كبار تلامذة ابن عباس، توفي سنة ١٠٢هـ. ينظر: السير ٤/ ٤٤٩، والحلية ٣/ ٢٧٩، والشذرات ١/ ١٢٥.

(3) هو مقاتل بن سليمان البلخي المفسر، أبو الحسن، كان يرمى بالتشبيه، توفي سنة نيف وخمسين ومائة. ينظر: السير ٧/ ٢٠١، والجرح والتعديل ٨/ ٣٥٤، ووفيات الأعيان ٥/ ٢٥٥، والشذرات ١/ ٢٢٧.

(4) جلاء الأفهام ص٤٦٥–٤٨٢.

وقال آخرون: لا يجوز ذلك؛ لأن الصلاة على غير الأنبياء قد صارت من شعار أهل الأهواء، يصلون على من يعتقدون فيهم، فلا يقتدي بهم في ذلك. والله أعلم.

ثم اختلف المانعون من ذلك، هل هو من باب التحريم، أو الكراهة التنزيهية أو خلاف الأولى؟ على ثلاثة أقوال. حكاها الشيخ أبو زكريا النووي[1] في كتاب الأذكار، ثم قال: والصحيح الذي عليه الأكثرون أنه مكروه كراهة تنزيه؛ لأنه شعار أهل البدع، وقد نهينا عن شعارهم، والمكروه هو ما ورد فيه نهي مقصود.

قال أصحابنا: والمعتمد في ذلك أن الصلاة صارت مخصوصة في اللسان بالأنبياء، صلوات الله وسلامه عليهم.

وأما السلام؛ فقال بعض أصحابنا: هو في معنى الصلاة، فلا يستعمل في الغائب، ولا يفرد به غير الأنبياء، فلا يقال: علي –عليه السلام– وسواء في هذا الأحياء والأموات. وأما الحاضر فيخاطب به، فيقال: سلام عليكم، أو سلام عليك، أو السلام عليك، أو عليهم. وهذا مجمع عليه.

وقد غلب هذا في عبارة كثير من النساخ للكتب، أن يفرد علي ﷺ بأن يقال: عليه السلام، من دون سائر الصحابة، أو كرم الله وجهه، وهذا وإن كان معنى صحيحاً، لكن ينبغي أن يساوى بين الصحابة في ذلك، فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، والشيخان وعثمان أولى بذلك منه، رضي الله عنهم أجمعين[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – وقد سئل عمن يخص علياً بالصلاة عليه–: ليس لأحد أن يخص أحداً بالصلاة عليه دون النبي ﷺ، لا أبا بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علياً، ومن فعل ذلك فهو مبتدع، بل إما أن يصلي عليهم كلهم، أو يدع الصلاة عليهم كلهم[3].

---

(١) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد، الشيخ العلامة محيي الدين أبو زكريا النووي الشافعي، ولد سنة ٦٣١هـ وتوفي سنة ٦٧٧هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ ٤/ ٢٥٠، وطبقات السبكي ٥/ ١٦٧، والشذرات ٥/ ٣٥٤.

(٢) تفسير ابن كثير ١١/ ٢٣٧–٢٣٨ وحديث صلاة النبي ﷺ على جابر وامرأته في مسند أحمد ٣/ ٣٩٨ بإسناد صحيح وسنن ابن داود ١٥٣٣ ومستدرك الحاكم ٤/ ٤١٠ وحديث الصلاة على آل أبي أوفى في البخاري ١٤٩٨ ومسلم ١٠٧٨ عن عائشة وكلام النووي في الأذكار ٢٧٤.

(٣) مجموع الفتاوى ٤/ ٤٢٠ وينظر ٤/ ٤٩٦–٤٩٧ و٢٢/ ٤٧٢–٤٧٤ وفي المسألة: مطالب أولي النهى ١/ ٤٦١، وغذاء الألباب للسفاريني ١/ ٣٣، ومعجم المناهي اللفظية للشيخ بكر أبو زيد ٢١٢، والموسوعة الفقهية ٢٥/ ١٧٤.

المبحث الثاني: دلائل براءة ابن الأثير من التشيع.

لا نجد أي أثر لأصل من أصول الشيعة في كتب ابن الأثير، مثل أقوالهم في القرآن، وأن الأئمة هم فقط من يفسرونه، وتأويلهم الباطني له، ودعوى تحريفه أو نقصه، وأقوالهم في السنة وإنكار حجيتها، وعدم اعتدادهم بإجماع الأمة، وكذا أصولهم في الاعتقاد، وبشكل خاص في الإمامة وعصمة الأئمة، وتكفير الصحابة، والتقية والمهدية والغيبة والرجعة والبداء ونحوها من أصول الشيعة الاثني عشرية.

وإن وجدنا بعض الآثار فيما يتعلق بالإمامة والصحابة، فهي آثار نقلها ابن الأثير عن الطبري، ورواة هذه الآثار من المشهورين بالتشيع، وكان الأولى من ابن الأثير تركها أو التعليق عليها دون نقلها على عناتها.

إضافة إلى وجود الآثار الكثيرة المستفيضة في كتب ابن الأثير مما يناقض هذه المرويات، وسيأتي بيانها.

وقد كان ابن الأثير -رحمه الله- ذكر في مقدمة كتابه الكامل أنه يعتمد بشكل رئيسي على تاريخ الطبري، قال: فابتدأت بالتاريخ الكبير الذي صنّفه الإمام أبو جعفر الطبري، إذ هو الكتاب المعوّل عند الكافة عليه، والمرجوع عند الاختلاف إليه، فأخذت ما فيه من جميع تراجمه، لم أخلّ بترجمة واحدة منها، وقد ذكر هو في أكثر الحوادث روايات ذوات عدد، كل رواية منها مثل التي قبلها أو أقل منها، وربما زاد الشيء اليسير أو نقصه... فلما فرغت منه، وأخذت غيره من التواريخ المشهورة، فطالعتها، وأضفت منها إلى ما نقلته من تاريخ الطبري مما ليس فيه، ووضعت كل شيء منها موضعه، إلا ما يتعلق بما جرى بين أصحاب رسول الله ﷺ فإني لم أضف إلى ما نقله أبو جعفر شيئاً، إلا ما فيه زيادة بيان أو اسم إنسان، أو مالا يُطعن على أحد منهم في نقله، وإنما اعتمدت عليه من بين المؤرخين، إذ هو الإمام المُتقن حقاً، الجامع علماً وصحة اعتقاده وصدقاً.

على أني لم أنقل من التواريخ المذكورة والكتب المشهورة، ممن يعلم بصدقهم فيما نقلوه، وصحة ما دوّنوه، ولم أكن كالخابط في ظلماء الليالي، ولا كمن يجمع الحصباء واللآلئ[1].

---

(١) الكامل ٣٢/١.

وقال أيضاً – عند كلامه على معركة الجمل–: لم أذكر في وقعة الجمل إلا ما ذكره أبو جعفر، إذ كان أوثق من نقل التاريخ، فإن الناس قد حشوا تواريخهم بمقتض أهوائهم[1].

فنلاحظ أن ابن الأثير اعتمد في تاريخه على الطبري وخاصة فيما جرى بين الصحابة، ولم يضف إليه إلا ما فيه زيادة بيان أو مالا يطعن على أحد منهم في نقله، ثم ذكر أنه لم ينقل من التواريخ والكتب إلا ممن يُعلم صدقهم فيما نقلوه، وصحة ما دوّنوه.

وعند عرضنا لما نقله ابن الأثير من مرويات كثيرة يتضح لنا أنه –رحمه الله– أخلّ بشرطه هذا، فنقل كثيراً من المرويات عن الصحابة من مؤرخي الشيعة، الذين اشتهروا بالوضع والكذب، وهؤلاء مروياتهم جُلها في تاريخ الطبري، والطبري –رحمه الله– ذكر في مقدمة كتابه أن ما وجد من مرويات مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يُؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا، وأنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا[2].

فكان الأولى من ابن الأثير – رحمه الله – نقد هذه المرويات المكذوبة، أو إطراحها وعدم ذكرها.

وقد بيّن العلماء خطورة الكذب في المرويات المتعلقة بالصحابة ﷺ وأن الشيعة هم من يفتري، ويختلق مرويات توافق هواهم.

قال العلامة ابن خلدون [3] – مبيناً الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار، فذكر أول ما ذكر من ذلك النزعة للمذهب والتشيع للآراء–: ولما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته، وله أسباب تقتضيه، ومنها التشيعات للآراء والمذاهب، فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه في التحميص والنظر، حتى يتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشييع لرأي أو نحلة، قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان

---

(١) المصدر السابق ٢/٣٥٠.

(٢) تاريخ الطبري ١/٥.

(٣) هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد، الشيخ العلامة ولي الدين أبو زيد المالكي الشهير بابن خلدون، ولد سنة ٧٣٢هـ وتوفي سنة ٨٠٨هـ ينظر: الضوء اللامع ٤/١٤٥، والبدر الطالع ١/٣٣٧، والشذرات ٧/٧٦، ومعجم المؤلفين ٢/١١٩.

ذلك الميل والتشيع غطاءً على عين بصيرتها من الانتقاد والتحميص، فتقع في قبول الكذب ونقله[1].

بل إن الشيعة يعترفون بذلك، قال حماد بن سلمة[2]: حدثني شيخ لهم – يعني الرافضة – قال: كنا إذا اجتمعنا استحسنا شيئاً جعلناه حديثاً[3].

وقال ابن أبي الحديد [4] – وهو شيعي مشهور بتشيعه –: إن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلقة في صاحبهم، وحملهم على وضعها عداوة خصومهم[5].

وقد أكد أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، وأن الكذب فيهم قديم[6].

ومن أشهر رواة الشيعة التي وردت مرويات لهم في تاريخ الطبري وتاريخ ابن الأثير وغيرهما، لوط بن يحيى أبو مخنف، فقد بلغت مروياته عند الطبري: ٥٨٥ رواية[7].

وهو غارق في التشيع من شحمة أذنيه حتى أخمص قدميه[8].

ومنهم هشام بن محمد بن السائب الكلبي، وهو مثل لوط غال في التشيع[9].

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص٣٥.

(٢) هو حمّاد بن سلمة بن دينار، الإمام أبو سلمة البصري، توفي سنة ١٦٧هـ. ينظر: السير ٧/٤٤٤، والحلية ٦/٢٤٩، وتذكرة الحفاظ ١/٢٠٢، والشذرات ١/٢٦٢.

(٣) ينظر: الموضوعات لابن الجوزي ١/٣٩.

(٤) هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين المدائني، عز الدين أبو حامد الشهير بابن أبي الحديد، ولد سنة ٥٨٦هـ وتوفي سنة ٦٥٥هـ. وكان شيعياً غالياً له حظوة عند ابن العلقمي الوزير الشيعي. ينظر: البداية والنهاية ١٧/٣٥٤، ووفيات الأعيان ٥/٣٩٢، وفوات الوفيات ١/٢٤٨، ومعجم المؤلفين ٢/٦٦.

(٥) شرح نهج البلاغة ١١/٤٨–٤٩.

(٦) ينظر: منهاج السنة ١/١٦.

(٧) مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري ليحيى اليحيى ص ٤٨٧.

(٨) قال ابن عدي فيه: شيعي محترق صاحب أخبارهم.. له من الأخبار المكروه الذي لا أستحب ذكره. الكامل ٦/٩٣، وهو تالف لا يوثق به، تركه أبو حاتم وغيره، توفي قبل ١٧٠هـ ينظر: الميزان ٣/٤١٩–٤٢٠. وقد سئل أبو حاتم عنه مرة فنفض يده، وقال: أحد يسأل عن هذا؟ ينظر: اللسان ٤/٤٩٢–٤٩٣.

(٩) قال أحمد عنه: صاحب سمر ونسب، وما ظننت أن أحداً يحدث عنه. ينظر: العلل لأحمد ٢١٩، والضعفاء الكبير للعقيلي ٤/٣٣٩، وقال ابن حبان: من أهل الكوفة، يروي عن أبيه ومعروف مولى سليمان والعراقيين العجائب والأخبار التي لا أصول لها، وكان غالياً في التشيع، وأخباره في الأغلوطات أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفها. المجروحين ٣/٩١. وقال الذهبي: لا يوثق به، وقال ابن عساكر: رافضي ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك الحديث. ينظر: الميزان ٤٠/٣٠٤. توفي سنة ٢٠٤هـ. ينظر: السير ١٠/١٠١–١٠٣.

ومنهم نصر بن مزاحم صاحب كتاب "وقعة صفين". فهو رافضي متروك[1].

وكذا المسعودي صاحب التاريخ[2].

ولنعد الآن إلى بيان براءة ابن الأثير -رحمه الله- من تهمة التشيع.

مما يدل على عدم تشيع ابن الأثير، موقفه من بني أمية وولاتها، وهو موقف تميز بالتوسط- مع وجود بعض المآخذ عليه وهي قليلة- بينما الناظر في مؤلفات الشيعة يرى تكفيرهم لخلفاء بني أمية، وسبهم، والبراءة منهم، وقد تقدم ذكر ذلك عنهم.

وأما موقفه من بعض الخلفاء ممن رموا بالتشيع، فلا شك في خطئه في مسلكه، ولكن يلتمس له العذر في ذلك بأن بعضهم أكرمه، وأنعم عليه بأمور كثيرة، فكان منه مقابلة الإحسان بالإحسان والمدح.

ولا ننسى أن ابن الأثير مؤرخ، وطبيعة المؤرخين وأصحاب السير مشهورة في استعمال ألفاظ الثناء والمدح حتى على من كان مبتدعاً أو ظالماً، والمطالع لكتب المؤرخين من أهل السنة يلحظ ذلك.

إضافة إلى أن ابن الأثير ربما لم يعلم عن تشيع صاحب الموصل، أو لم يظهر له شيء من ذلك، سيما ولم يشتهر ذلك عنه كما اشتهر عن غيره، ولم أقف على من اتهمه بالتشيع سوى العلامة ابن كثير -كما تقدم-.

وأما تصحيح ابن الأثير نسب العبيديين، فهو اجتهاد منه بناءً على أمور استند عليها، وهو قول لم ينفرد به، بل رآه غيره من علماء أهل السنة، كابن خلدون وغيره، ولم يحفظ عن أحد من العلماء أنه اتهم هؤلاء بالتشيع بناءً على موقفهم ذلك.

---

(1) قال الذهبي: رافضي جلد تركوه. مات سنة ٢١٢هـ قال العقيلي: شيعي في حديث اضطراب وخطأ كثير. وقال أبو خيثمة: كان كذاباً. وقال أبو حاتم: واهي الحديث متروك. وقال الدارقطني: ضعيف. الميزان ٢٥٣/٤-٢٥٤. والضعفاء الكبير ٣٠٠/٤. واللسان ١٥٧/٦. قال الخطيب: كان غالياً في الرفض. تاريخ بغداد ٢٨٣/١٣ بتصرف.

(2) هو علي بن الحسين بن علي المؤرخ أبو الحسن المسعودي ت ٣٤٦هـ. قال ابن العربي: ومن أشد الناس شيء على الناس جاهل عاقل، أو مبتدع محتال. ثم قال: وأما المبتدع المحتال فالمسعودي فإنه يأتي منه متاخمة الإلحاد فيما روي من ذلك، وأما البدعة فلا شك فيه. العواصم ص ٢٤٩. وقال ابن تيمية: وفي تاريخ المسعودي من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله. منهاج السنة ١٦٣/٢. وقال ابن حجر: وكتبه طافحة بأنه كان شيعياً معتزلياً. اللسان ٢٢٥/٤. وقد أثرت نزعة التشيع عند المسعودي في تاريخه، ولم يستطع أن يكتب تاريخاً مجرداً من الهوى. ينظر: منهج المسعودي في كتابة التاريخ، لسليمان السويكت ص ٣٦٨.

بل إن بعض العلماء كان يقرر أن ابن خلدون يثبت هذا النسب لهم لانحرافه –رحمه الله– عن آل علي بن أبي طالب، قال السخاوي[1]: ابن خلدون كان لانحرافه عن آل علي ﷺ يثبت نسبة الفاطميين إليهم، لما اشتهر من سوء معتقد الفاطميين وكون بعضهم نسب إلى الزندقة وادعى الألوهية، وبعضهم في الغاية من التعصب لمذهب الرفض حتى قتل في زمانهم جمع من أهل السنة، وكان يصرح بسب الصحابة في جوامعهم ومجامعهم، فإذا كانوا بهذه المثابة، وصح أنهم من آل علي على الحقيقة، التصق بآل علي العيب، وكان ذلك من أسباب النفرة منهم[2].

وأما مسألة إطلاق جملة "عليه السلام" على بعض آل البيت، فالمسألة خلافية بين أهل العلم، والأمر فيها واسع، وليس ثم تثريب على ابن الأثير لأجلها، ولكنه جانب الأولى فيها – رحمه الله – وغفر له[3].

وفيما يلي نذكر الأقوال من كتب ابن الأثير التي تؤكد براءته من التشيع.

من أبرز الأدلة على براءة ابن الأثير من التشيع أقواله وآراؤه المستفيضة في كتبه، والتي تدل على حبه التام والوافر لكبار الصحابة، كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وغيرهم ممن يتدين الرافضة بتكفيرهم كمعاوية، وعمرو بن العاص، وغيرهما، وأمهات المؤمنين، وبشكل خاص عائشة – رضي الله عنهم أجمعين – وسيأتي بيان أقواله المقررة لذلك.

---

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، الشيخ العلامة شمس الدين أبو عبد الله الشافعي، ولد سنة ٨٣١هـ وتوفي سنة ٩٠٧هـ. ينظر: الضوء اللامع ٨ /٢، والبدر الطالع ٢/ ١٨٤، والشذرات ٨ /١٥، ومعجم المؤلفين ٣ /٣٩٩.

(٢) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ ص ١٦٥–١٦٦ ونحو ذلك في رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر ص ٢٣٧.

(٣) من الأمور اللافتة للنظر إضافة إلى ما سبق: ما ذكره ابن الأثير من أنه جمع مناقب علي بن أبي طالب في كتاب مفرد. الكامل ٢ /٤٤٣. وهذا لا يعد دليلاً على تشيعه أبداً، وقد جمع كثير من علماء أهل السنة مناقب علي ﷺ في مؤلفات خاصة، ولم يحفظ عن أحد أنه قدح فيهم، أو اتهمهم بالتشيع لأجل ذلك. ومن هؤلاء إمام أهل السنة الإمام أحمد، له مناقب علي ﷺ كما في مستدرك الحاكم ٣ /١٥٧، وابن الجوزي له مناقب علي بن أبي طالب كما في ذيل كشف الظنون ٤ /٥٦١، والذهبي له "فتح المطالب في مناقب علي بن أبي طالب" كما في هدية العارفين ١/ ٥٣٢ ومقدمة السير ١/ ٨٢، وشمس الدين الجزري ت ٨٣٣ هـ "له أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب" كما في هدية العارفين ١/ ٥٥٠، والسيوطي ت ٩١١هـ له "القول الجلي في فضائل علي" وقد طبع بتحقيق عامر أحمد حيدر، وغيرهم ينظر: كشف الظنون ٢ /١٤٩٧.

ومن الأدلة على براءة ابن الأثير من هذه التهمة أنا لا نجد أحداً من العلماء والأئمة ممن تكلم عليه قد رماه بهذه التهمة، أو حكى عن أحد اتهمه، بل نجد الثناء التام والكبير العطر عليه- كما تقدم بيانه في ترجمته-.

والموجود كلام بعض الباحثين المعاصرين، وهم لم يتهموه بالتشيع، وحاشا لله أن نتقول ذلك عليهم، وغاية ما قرروه وجود بعض نزعات التشيع عنده.

وفيما يلي نبرز أقوال ابن الأثير وآراءه التي تؤكد براءته من التشيع.

فيما يتعلق بالصحابة -رضوان الله عليهم- فهو يترضى عنهم أجمعين، ويصفهم بأعظم وأجل الصفات، قال: كانوا مقبلين على نصرة الدين وجهاد الكافرين، إذ كان الهمّ الأعظم، فإن الإسلام كان ضعيفاً، وأهله قليلون، فكان أحدهم يشغله جهاده ومجاهدة نفسه في عباداته عن النظر في معيشته والتفرغ لهم... ثم قال: ولا خفاء على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد أن من تبوؤوا الدار والإيمان من المهاجرين والأنصار السابقين إلى الإسلام والتابعين لهم بإحسان، الذين شهدوا الرسول ﷺ وسمعوا كلامه، وشاهدوا أحواله، ونقلوا ذلك إلى من بعدهم من الرجال والنساء أولى بالضبط والحفظ، وهم الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم، أولئك لهم الأمن وهم مهتدون بتزكية الله -سبحانه وتعالى- لهم وثنائه عليهم، ولأن السنن التي عليها مدار تفصيل الأحكام، ومعرفة الحلال والحرام إلى غير ذلك من أمور الدين إنما ثبتت بعد معرفة رجال أسانيدها ورواتها، وأولهم والمقدم عليهم أصحاب رسول الله ﷺ، فإذا جهلهم الإنسان كان بغيرهم أشد جهلاً وأعظم إنكاراً، فينبغي أن يعرفوا بأنسابهم وأحوالهم... والصحابة يشاركون سائر الرواة إلا في الجرح والتعديل، فإنهم كلهم عدول لا يتطرق إليهم الجرح؛ لأن الله ﷻ زكّاهم، وعدّلهم، وذلك مشهور، ولا نحتاج لذكره[1].

وقد ذكر ابن الأثير -رحمه الله- مصادره في معرفة أخبار الصحابة، وليس فيها كتاب واحد لشيعي مشهور بالتشيع[2].

---

(1) أسد الغابة ١/٣.

(2) المصدر السابق ١/٨-١١.

وإذا أتينا إلى كبار الصحابة، نجد كلامه صريحاً في تقديم أبي بكر ﷺ على سائر الصحابة، وأنه الأحق بالإمامة، ويليه عمر بن الخطاب ﷺ. ولنذكر أقواله المقررة لذلك.

أبو بكر الصديق ﷺ:

تكلم ابن الأثير عن أبي بكر بإطناب، وقرر أفضليته بعد رسول الله ﷺ، وأنه أحق الناس بالخلافة [١].

قال عنه: والذي ورد له عن النبي ﷺ من المناقب كثير، كشهادته له بالجنة وعتقه من النار وغير ذلك من الإخبار بخلافته تعريضاً، كقوله للمرأة: " إن لم تجديني فأتي أبا بكر"[٢] وكقوله: " اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر " [٣] إلى غير ذلك[٤].

وقال: هو صاحب رسول الله ﷺ في الغار وفي الهجرة والخليفة بعده[٥]. ثم ساق مناقبه وفضائله[٦]. كما ساق آثاراً لعلي بن أبي طالب تفيد تقديم أبي بكر عليه، وأحقيته بالأمر منه[٧].

وذكر ابن الأثير بعض الأمور التي تدل على زهده وتقواه ومنها: أن زوجته اشتهت حلوا، فقال ليس لنا ما نشتري به، فقالت: أنا أستفضل من نفقتنا في عدة أيام ما نشتري به، قال: افعلي، ففعلت ذلك، فاجتمع لها في أيام كثيرة شيئاً يسيراً، فلما عرّفته ذلك ليشتري به حلواً أخذه فرده إلى بيت المال، وقال: هذا يفضل عن قوتنا، وأسقط من نفقته بمقدار ما نقصت كل يوم وغرمه لبيت المال من ملك كان له، ثم قال: هذا – والله – هو التقوى الذي لا مزيد عليه، وبحقّ قدمه الناس، رضي الله عنه وأرضاه[٨].

---

(١) ينظر: الكامل ٢/٦–١٥ و٢١ و ٧٥.

(٢) صحيح البخاري ٣٦٥٩ و٧٢٢٠ و٧٣٦٠، وصحيح مسلم ٢٣٨٦ عن جبير بن مطعم ﷺ.

(٣) أخرجه الترمذي ٣٦٦٢ و٣٦٦٣، وابن ماجه ٩٧، وأحمد في مسنده ٥/٣٨٢ و٣٨٥ و٣٩٩ و٤٠١، وابن أبي عاصم في السنة ١١٤٨ و١١٤٩ بإسناد حسن، وصححه الحاكم ٣/٧٥ ووافقه الذهبي.

(٤) الكامل ٢/٧٧.

(٥) أسد الغابة ٣/٢٠٥.

(٦) أسد الغابة ٣/٢٠٦– ٢٢٤.

(٧) أسد الغابة ٣/٢١٦و ٣/٢٢١.

(٨) الكامل ٢/٧٨.

عمر بن الخطاب ﷺ:

تكلم ابن الأثير أيضاً عن عمر بن الخطاب، وبيّن فضائله ومآثره ومناقبه وهجرته وشهوده المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وزهده وتواضعه وغير ذلك[١]. وساق أقوالاً كثيرة للصحابة في مدحه وفضله، ومنها أقوال لعلي ﷺ في مدحه وفضله وتقديمه مع أبي بكر على غيرهم من الصحابة[٢].

وذكر أيضاً قصة زواج عمر من أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب[٣].

كما ذكر ابن الأثير أقوالاً كثيرة لعلي ﷺ في التحذير من سب الشيخين وبراءته من ذلك[٤].

كما تكلم ابن الأثير -رحمه الله- عن الخليفة عثمان بن عفان ﷺ، وأطنب في ذكر فضائله ومناقبه على غرار ما ذكر من فضائل للشيخين[٥].

وذكر ابن الأثير قصة أبي ذر ﷺ مع عثمان، وبرّأ عثمان مما نُسب إليه، قال: وفي هذه السنة - يعني سنة ٣٠هـ كان ما ذُكر في أمر أبي ذر و إشخاص معاوية إياه من الشام إلى المدينة، وقد ذُكر في سبب ذلك أمور كثيرة، من سب معاوية إياه وتهديده بالقتل، وحمله إلى المدينة من الشام بغير وطاء ونفيه من المدينة على الوجه الشنيع، لا يصح النقل به، ولو صح لكان ينبغي أن يُعتذر عن عثمان، فإن للإمام أن يؤدب رعيته، وغير ذلك من الأعذار، لا أن يجعل ذلك سبباً للطعن عليه، كرهت ذكرها[٦].

وساق أيضاً فضائل أمهات المؤمنين، وبشكل خاص عائشة -رضي الله عنها- وشنّع على من يرميها بالإفك، أو يسبها، وساق آثاراً في ذلك عن بعض الصحابة والتابعين[٧].

---

(١) ينظر: أسد الغابة ٤/٥٢-٧٨، والكامل ٢/٢١١-٢١٩.

(٢) ينظر: أسد الغابة ٤/٧٧، والكامل ٢/٢١٠.

(٣) ينظر: الكامل ٢/١٥٧ و ٢١٢.

(٤) ينظر: أسد الغابة ٤/٦٦و٤/٦٨.

(٥) ينظر: الكامل ٢/٢٩٥- ٣٠٢، وأسد الغابة ٣/٣٧٦-٣٨٤.

(٦) الكامل ٢/٢٥١.

(٧) ينظر: أسد الغابة ٥/٥٠٣-٥٠٤ وكذلك تكلم عن حفصة -رضي الله عنها- وساق مآثرها وفضائلها ينظر: أسد الغابة ٥/٤٣٥.

كما تكلم ابن الأثير أيضاً عن معاوية ﷺ، وساق درراً من فضائله[1]. وقرّر -رحمه الله- أنه لا تصح أحاديث لعنه[2].

وكلام ابن الأثير في الثناء على الصحابة كثير جداً، وقد اقتصرت على هؤلاء الكبار الأجلاء؛ لأن موقف الشيعة منهم أفظع وأبشع من غيرهم، وهم أكثر من يتهمهم الشيعة بالكفر والفسوق والنفاق، ويثيرون الشبه عليهم، ويؤلفون المثالب المكذوبة فيهم.

وهم يخصون الخلفاء الثلاثة أبا بكر وعمر وعثمان بالنصيب الأدنى من التكفير [3]. والمطالع لكتب الشيعة يرى أنها "مليئة باللعن والتكفير والسب لمن رضي الله عنهم ورضوا عنه من المهاجرين والأنصار وأهل بدر وبيعة الرضوان، وسائر الصحابة أجمعين، ولا تستثني منهم إلا النزر اليسير الذي لا يبلغ أصابع اليد، وأصبحت هذه المسألة بعد ظهور كتبهم وانتشارها من الأمور التي لا تحجب بالتقية "[4].

وحتى عرض النبي ﷺلم يسلم منهم، فيكفرون عائشة وحفصة[5]، ويتهمون عائشة -رضي الله عنها- بما برأها الله ﷻ منه[6].

ويعد التبرؤ من هؤلاء الكبار من أهم الفروض، وهو أمر مجمع عليه عند الشيعة، يقول بعضهم: عقيدتنا في التبري: أننا نتبرأ من الأصنام الأربعة: أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية، ومن النساء الأربع، وعد منهن عائشة وحفصة، ومن جميع أتباعهم

---

(١) ينظر: أسد الغابة ٤/ ٣٨٥.

(٢) ينظر: الكامل ٤/ ٥٨٥.

(٣) عقد المجلسي في كتابه "البحار" باباً بعنوان: باب كفر الثلاثة ونفاقهم وفضائح أعمالهم. بحار الأنوار ٨/ ٢٠٨. وعقد البحراني عدة أبواب في ذلك منها: الباب ٩٧: اللذان تقدما على أمير المؤمنين عليهما مثل ذنوب أمة محمد إلى يوم القيامة. الباب ٩٨: أن إبليس أرفع مكاناً في النار من عمر، وأن إبليس شرف عليه في النار. ينظر: المعالم الزلفي ص ٣٢٤-٣٢٥ وينظر: أصول الشيعة الإمامية د. ناصر القفاري ٢/ ٧٢٣-٧٢٤.

(٤) من كلام د. ناصر القفاري في أصول مذهب الشيعة ٢/ ٧١٦.

(٥) عقد المجلسي باباً بعنوان باب أحوال عائشة وحفصة، وهو مملوء بالذم والتكفير واللعن. بحار الأنوار ٢٢/ ٢٢٧-٢٤٧.

(٦) ينظر: بحار الأنوار ٢٢/ ٢٤٠، ودلائل الإمامة، لابن رستم ٢٦٠، وشرح نهج البلاغة ٢/ ٤٥٧، وكشف الغمة، للأربلي ٢/ ٥٣٩.

وأشـياعهم، وأنهـم شـر خلـق الله علـى وجـه الأرض، وأنـه لا يـتم الإيمـان بـالله ورسـوله والأئمة إلا بعد التبري من أعدائهم[1].

ومـن الأمـور المهمـة أن ابـن الأثيـر –رحمـه الله– دافـع عـن بعـض الـتهم الموجهـة لبعض الصحابة، وهي مما يتمسك بها الشيعة، ويفترون لأجلها على بعض الصحابة، مثل قصة أبي ذر ﷺ مع عثمان ﷺ[2].

وكذا قصة زواج عمر ﷺ من أم كلثوم بنت علي، أثبتها ابن الأثير، ومعلوم أن كثيراً من الشيعة ينكرون صحتها[3].

وكذا لعن معاوية ﷺ، والزعم أن النبي ﷺ لعنه، وهو مشهور مستفيض في كتب الشيعة[4].

ومـا يـدل علـى بـراءة ابـن الأثيـر مـن التـشيع أنـه يحكـي بـدع الـشيعة فـي التـشبيه والتجسيم، ويرد عليها، ويصفها بالبشاعة والفضاعة والشناعة[5]. ومشهور أن الشيعة لهم غلو في التشبيه والتجسيم[6].

ومما يدل على براءة ابن الأثير من ذلك أنه يسلك منهج أئمة الجرح والتعديل من أهل السنة، حينما يترجمون للرجال، ويذكرون إن كان فيه تشيع أم لا[7].

---

(١) حق اليقين، للمجلسي ص٥١٩.

(٢) ينظر من كتب الشيعة: تفسير القمي ٥٧/١– ٥٤، وتفسير الصافي، للكاشاني ١١١/١–١١٣، والأمالي، للمفيد ١٦١، والسقيفة، لسليم بن قيس ١٦٧، والروضة من الكافي، للكليني ٣٣٩، ومنهاج الكرامة، للحلي ١٤٠–١٤٤.

(٣) ينظر: المسائل السروية، للمفيد ٦٠–٦٣، وبحار الأنوار ٦٢٥/٩ وبعض الشيعة أثبت صحة هذا الزواج، ينظر: الفروع من الكافي ١١٥/٦، وشرح نهج البلاغة ١٢٤/٣ و١٤٦ و٥٧٥/٤، والاستبصار، للطوسي ٣٥٣/٣ والصراط المستقيم، للبياضي ١٢٩/٣.

وبعضهم زعم أن عمر تزوج جنيّة تمثلت في صورة أم كلثوم، ينظر: الخرايج والجرايح، للراوندي ١٣٦، والاستغاثة، للكوفي ٧٧. وينظر مزيد تفصيل في موقف الشيعة من صحابة رسول الله ﷺ للدكتور عبد القادر صوفي ٦٦٢/٢–٦٦٥، ومختصر التحفة الاثني عشرية، للألوسي ٣٠٩، والأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والصحابة، للسيد أحمد إبراهيم ص١١٤– ١١٥.

(٤) ينظر: السقيفة، لسليم بن قيس ١٧٢–١٧٣، ومنهاج الكرامة ١١٣، وإحقاق الحق، للتستري ٢٦٦، وعقائد الإمامية، للزنجاني ٦٢/٣، وشرح نهج البلاغة ١٠٣/٢.

(٥) ينظر: الكامل ٣٥٩/٣–٣٦٠، ١٦٥/٥ و٤٧/٦ واللباب ١٤٥/١ و٤١ و٤٧ و٦٧ و١٠٢ و١٥٩.

(٦) ينظر: أصول الكافي ١٠٣/١، والتوحيد، لابن بابويه ١٠١– ١٠٤، وبحار الأنوار ٢٦١/٣ و٣٠٤.وهذا ما عليه أوائل الشيعة،ثم تحولوا بعد المائة الثالثة إلى التعطيل.

(٧) ينظر مثلاً: عبد الرزاق الصنعاني ٢١٢/٤، والفضل بن دكين ٢٣٥/٤، وعلي بن الجعد الجوهري ٢٩٥/٤– ٢٩٦، ودعبل الخزاعي ٣٤٢/٤ وغيرهم ينظر: ٤٥٠/٤ و٥٥٦ و٣٤٦/٥.

كما أن ابن الأثير يدافع عن بعض الأئمة ممن اتهموا بالرفض، ولم يصح ذلك عنهم، مثل الإمام الطبري، قال في ترجمته: ودفن ليلاً بداره، لأن العامة اجتمعت، ومنعت من دفنه نهاراً، وادعوا عليه الرفض.. وحوشي ذلك الإمام عن مثل هذه الأشياء[1].

كما أن ابن الأثير مدح بعض الخلفاء المشهورين بالسنة والرد على الرافضة، قال –عن الخليفة القادر بالله–[2]: وكان حليماً كريماً خيراً، يحب الخير وأهله، ويأمر به، وينهي عن الشر، ويبغض أهله، وكان حسن الاعتقاد، صنف فيه كتاباً على مذهب السنة[3]. ويعني ابن الأثير بكتابه في أصول السنة ما عرف بالاعتقاد القادري، ومما جاء فيه ذكر فضائل الصحابة ولعن الرافضة وتكفيرهم[4].

وقال عن المعظم عيسى[5] صاحب دمشق: وكان حسن الاعتقاد، يقول كثيراً: إن اعتقادي في الأصول ما سطره أبو جعفر الطحاوي[6].

ومشهور معتقد الطحاوي في الصحابة والتبريء من الرافضة، وبيان نفاقهم وطغيانهم[7].

ومن العلماء الذين مدحهم ابن الأثير لشعرهم في نصر السنة والرد على الرافضة، شاعر السنة أبو الحسن السكري [8]، قال –في ترجمته–: وإنما سمى شاعر السنة، لأنه أكثر مدح الصحابة ومناقضات شعراء الشيعة[9].

---

(١) الكامل ٥/٧٤، وقد كتب د. محمد أمحزون كلاماً طيباً حول هذه المسألة وبراءة الطبري من ذلك. ينظر: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الطبري ١/١٨٠–٢١٠.

(٢) هو القادر بالله أحمد بن إسحاق بن جعفر الخليفة العباسي أبو العباس، ولد سنة ٣٣٦هـ وتوفي أواخر سنة ٤٢٢هـ عن ٨٧ سنة، ينظر: السير ١٥/١٢٧، وتاريخ بغداد ٤/٣٧، والوافي بالوفيات ٦/٢٣٩، والشذرات ٣/٢٢١.

(٣) الكامل ٦/٦٠.

(٤) ينظر: المنتظم لابن الجوزي ١٦/١٠٦، وتاريخ بغداد ٤/٣٧–٣٨، والسير ١٥/١٢٨.

(٥) هو السلطان المعظم عيسى بن العادل أبي بكر بن أيوب محمد الحنفي، صاحب دمشق، ولد سنة ٥٧٦هـ وتوفي سنة ٦٢٤هـ. ينظر: السير ٢٢/١٢٠، والبداية والنهاية ١٧/١٦٧، ووفيات الأعيان ٣/٤٩٤، والشذرات ٥/١١٥.

(٦) الكامل ٧/٦٤٢ وهو في السير ٢٢/١٢٢ والبداية والنهاية ١٧/١٦٨.

(٧) ينظر: العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ص٦٨٩ و٦٩٨ و٧١٠ و٧١٢ و٧٢١ و٧٢٦ و٧٢٨ و٧٣٧.

(٨) هو علي بن عيسى بن سليمان بن محمد بن أبان، الشيخ الأديب أبو الحسن الفارسي المعروف بالسكري، أكثر شعره في مديح الصحابة وذم الرافضة وقد أوصى أن يكتب على قبره أبيات عملها وآخرها:

إن حب الصديق في موقف الحشـ ـر أمان للخائف المطلوب

توفي سنة ٤١٣هـ. ينظر: تاريخ بغداد ١٢/١٧، والبداية والنهاية ١٥/٥٩٦، والمنتظم ١٥/١٥٦.

(٩) الكامل ٦/٧.

وبهذا يتضح بجلاء تام أن العلامة ابن الأثير، بريء من التشيع، ولكن لديه نزعات يسيرة وجدت لدى بعض المؤرخين، وسبق الكلام حولها والجواب عليها.

نسأل الله أن يجزي ابن الأثير أحسن الجزاء، وأن يرفع قدره في الجنة، وأن يلهمنا رشدنا، ويوفقنا إلى خدمة السنة والدفاع عن علمائها.

والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

الخاتمة:

١- برع العلامة ابن الأثير في علوم كثيرة، ولكن تميز في فنون التاريخ والسير والأنساب، ويعد كتابه: "الكامل في التاريخ" من أهم المصادر في التاريخ.

٢- أهمية العناية بمناهج المؤرخين العقدية.

٣- وُجدت بعض القضايا المشكلة في كتب ابن الأثير، مثل مسائل في الخلافة والصحابة وأمور أخرى، وهي إما مرويات نقلها ابن الأثير، وهي من روايات الشيعة ولم ينقدها، أو مسائل اجتهد فيها ابن الأثير وجانب الصواب فيها.

٤- اعتمد ابن الأثير كثيراً على كتاب تاريخ الطبري، وفي هذا التاريخ الكثير من مرويات مكذوبة من وضع الشيعة في حق الصحابة، وكان الأولى من ابن الأثير نقد هذه المرويات أو تركها.

٥- ليس في كتب ابن الأثير تقرير لأي أصل من أصول الشيعة وعقائدهم المشهورة.

٦- باستقراء كتب ابن الأثير، نستطيع القول- باطمئنان تام- أنه بريء من التشيع، وكتبه مليئة وطافحة بالثناء على الصحابة واعتقاد فضلهم ومكانتهم، وبشكل خاص أبو بكر الصديق ﷺ، والتأكيد على أحقيته بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، وكذا عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما، وعن أمهات المؤمنين، وبشكل خاص عن عائشة رضي الله عنها.

وقد دافع ابن الأثير عن بعض الصحابة، ونقض بعض التهم الموجهة لهم، والتي يستمسك بها بعض الشيعة، كما رد على بعض بدع الشيعة المشهورة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

المصادر والمراجع:

١- أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ، لإبراهيم شعوط، المكتب الإسلامي بيروت، دمشق، ط٦، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٢- ابن الأثير، د. فيصل السامر، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، ١٩٨٣م.

٣- ابن الأثير وموقفه من الدولة العبيدية وبعض الدول المعاصرة، لمحمد العبده مجلة البيان، عدد ٩.

٤- أبو هريرة، لعبد الحسين الموسوي، مطابع صيدا، بيروت، ط١، د.ت.

٥- إتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، لأحمد المقريزي، تحقيق جمال الدين الشيال، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

٦- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، مطبعة حجازي- القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٦٨هـ ١٩٤٨م.

٧- أثر التشيع على الروايات التاريخية، د. عبد العزيز محمد نور ولي، دار الخضيري المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ.

٨- إحقاق الحق، لنور الله التستري، المطبعة المرتضوية في النجف، العراق، ١٢٧٣هـ طبعة حجرية.

٩- الأخبار الطوال، لأبي حنيفة أحمد الدينوري، تحقيق د. عصام محمد الحاج علي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

١٠- الأذكار، للنووي، ومعه مختصر شرح ابن علان، دار الكتب العلمية، بيروت د.ت. توزيع: مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.

١١- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد القسطلاني، دار صادر، بيروت، ط٦، مصورة عن المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، ١٣٠٤هـ.

١٢- إرواء الغليل من تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ الألباني، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٣- الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار، لمحمد بن الحسن الطوسي، تحقيق حسن الموسوي الخراساني، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٩٠هـ.

١٤- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

١٥- الاستغاثة في بدع الثلاثة، لأبي القاسم الكوفي، مطبعة النجف، العراق، ١٤٠٠هـ.

١٦- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق علي البجاوي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، د.ت.

١٧- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والصحابة رضي الله عنهم، لأبي معاذ السيد أحمد إبراهيم، مبرة الآل والأصحاب، سلسلة العلاقة الحميمة بين الآل والأصحاب، الكويت، ط٢، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.

١٨- الإسماعيلية تاريخ وعقائد، للشيخ إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، طبعة دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٩- الإصابة في تمييز أسماء الصحابة، لابن حجر، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، مطبعة مصطفى محمد، ١٣٥٨هـ – ١٩٣٩م، ط. أخرى عناية حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، الأردن، د.ت.

٢٠- أصول مذهب الشيعة الإمامية، د. ناصر القفاري، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، وليس على الكتاب بيان الجهة الطابعة.

٢١- أصول الكافي، لمحمد بن يعقوب الكليني، تصحيح وتعليق علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٣، ١٣٨٨هـ.

٢٢- الاعتقاد على مذهب السلف، للبيهقي، تصحيح أحمد محمد مرسي، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م، ط.أخرى عناية أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٢٣- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٦، ١٩٨٤م.

٢٤- أعلام التاريخ والجغرافيا عند العرب، د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م، ط١.

٢٥- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، للسخاوي، أخرجه المستشرق فرانز روزنثال وترجمة د. صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

٢٦- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، مصور عن طبعة دار الكتب، مؤسسة جمّال للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

٢٧- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، تحقيق د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٢٨- الأمالي، للمفيد، طبعة النجف، العراق، ١٣٥١هـ.
٢٩- أنساب الأشراف، للبلاذري، تحقيق إحسان عباس، دار النشر: فرانز شتاينر، بيروت، ١٤٠٠هـ- ١٩٧٩م.
٣٠- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، لمحمد باقر المجلسي، إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٣١- البدء والتاريخ، لمطهر بن طاهر المقدسي، نشرة كلمان، ١٩١٦م.
٣٢- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق د. عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٣٣- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
٣٤- البرهان في تفسير القرآن، لهاشم البحراني، المطبعة العلمية بقم، إيران، ط٣، ١٣٩٣هـ.
٣٥- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير، للذهبي، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٣٦- التاريخ الإسلامي، الخلفاء الراشدون، للشيخ محمد شاكر، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
٣٧- التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية، لابن الأثير، تحقيق عبد القادر طليمات، دار الكتب الحديثة بالقاهرة ومكتبة المثنى ببغداد، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.
٣٨- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د.ت.
٣٩- تاريخ الخلفاء، للسيوطي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
٤٠- تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق أكرم العمري، مطبعة الآداب في النجف، ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره، ط١، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٧م.
٤١- تاريخ الدولة الفاطمية، د. حسن إبراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٤م.
٤٢- تاريخ الشيعة، لمحمد الحسين لمظفري، مطبعة الزهراء بالنجف، ١٣٦١هـ.

٤٣- تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والملوك، المطبعة الحسينية المصرية، ط١، د.ت.
٤٤- تاريخ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق محب الدين العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٤٥- تاريخ يحيى بن معين، تحقيق عبد الله أحمد حسن، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.
٤٦- تاريخ اليعقوبي، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م.
٤٧- التبصير في الدين، للأسفراييني، تعليق محمد زاهد الكوثري، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة، ١٣٥٩هـ- ١٩٤٠م.
٤٨- تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الطبري والمحدثين، د. محمد أمحزون، دار طيبة للنشر والتوزيع ومكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٤٩- تذكرة الحفاظ، للذهبي، وضع حواشيه زكريا عميرات، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٥٠- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر، تحقيق د. أحمد علي مباركي، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م. ط. أخرى بتحقيق د. عاصم القريوتي، مكتبة المنار بالأردن، ط١، د.ت.
٥١- تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق أسعد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ط٢، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
٥٢- تفسير الصافي، لمحسن الكاشاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٥٣- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) تحقيق د. عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٥٤- تفسير عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.
٥٥- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) تحقيق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٥٦- تفسير القمي، تصحيح وتعليق السيد طيب الموسوي، منشورات مكتبة الهدى، مطبعة النجف، العراق، د.ت.

٥٧- تفسير ابن كثير، تحقيق مجموعة محققين، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

٥٨- تفسير مجاهد، تحقيق عبد الرحمن الطاهر السورتي، مجمع البحوث الإسلامية، إسلام آباد، ط١، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.

٥٩- التكملة لوفيات النقلة، للمنذري، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٦٠- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر، المطبعة العربية، إدارة البحوث الإسلامية، الجامعة السلفية، باكستان، د.ت.

٦١- التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة، للباقلاني، ضبطه محمود محمد الخضيري ومحمد أبو ريده، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م.

٦٢- تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر، والتهذيب لابن بدران، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٦٣- تهذيب التهذيب، لابن حجر، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٢٥هـ- ط. أخرى بعناية إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٦٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٦٥- التوحيد، لابن بابويه القمي المعروف بالصدوق، تصحيح هاشم الحسيني الطهراني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

٦٦- الثناء المتبادل بين الآل والأصحاب، إعداد مركز الدراسات والبحوث في مبرة الآل والأصحاب، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٦٧- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، نشر وتوزيع مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح، ومكتبة دار البيان، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

٦٨- الجرح والتعديل، للرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٩- جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام، لابن القيم، تحقيق محيي الدين مستو، دار ابن كثير للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٧٠- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٧١- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، للأصبهاني، تحقيق محمد ربيع المدخلي ومحمد محمود أبو رحيم، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠.

٧٢- حق اليقين، لمحمد باقر المجلسي، انتشارات علمية إسلامية، إيران، د.ت.

٧٣- حلية الأولياء، لأبي نعيم، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٧٤- الخرايج والجرايح، للقطب الراوندي، طبعة حجرية، بومباي، ١٣٠١هـ.

٧٥- دائرة المعارف الإسلامية لمجموعة مستشرقين، ويصدرها باللغة العربية، أحمد الشنتاوي وإبراهيم زكي خورشيد، دار الشعب، القاهرة، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

٧٦- دائرة معارف البستاني، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

٧٧- الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، للشيرازي الحسيني، تقديم: محمد صادق بحر العلوم، منشورات مكتبة بصيرتي بقم، ١٣٩٧هـ.

٧٨- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر، ط٢، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٦م، مطبعة المدني.

٧٩- دفاع أهل السنة عن الصحابي الجليل عمرو بن العاص ﷺ، دراسة عقدية، عبد الرحمن بن عبد الله التركي، بحث مطبوع على الكمبيوتر.

٨٠- دلائل الإمامة، لمحمد بن جرير بن رستم الطبري الرافضي، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٦٩م.

٨١- دلائل النبوة، للبيهقي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٨٢- ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، للمحب الطبري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

٨٣- ذيول العبر، للذهبي والحسيني، تحقيق محمد رشاد عبد المطلب ومراجعة د. صلاح الدين المنجد وعبد الستار فراج، مطبعة حكومة الكويت، إصدار وزارة الإرشاد والإنباء بالكويت، د.ت.

٨٤- الذيل على الروضتين، لأبي شامة، تصحيح محمد زاهد الكوثري، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٤م.

٨٥- رحماء بينهم، لصالح الدرويش، مطابع الابتكار، الدمام، ١٤٢٢هـ.

٨٦- الرد البياني على محمد التيجاني، مناقشة للشبهات التي أثارها حول الصحابة في كتابه: ثم اهتديت، د. ناصر الدين أحمد أبو الشهاب، ليس على الكتاب بيان الجهة الطابعة، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

٨٧- الرد على الرافضة، لأبي حامد المقدسي، تحقيق عبد الوهاب خليل الرحمن، الدار السلفية، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.د

٨٨- الرد على الرافضة، للشيخ محمد بن عبد الوهاب، تحقيق ناصر سعد الرشيد، مطابع الصفا، مكة، ط٣، ١٤٠٢هـ.

٨٩- رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر، تحقيق د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ومطبعة المدني، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٩٠- رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لابن تيمية، ضمن الفتاوى ٢٠/٢٥٧، ط. أخرى بالمكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م.

٩١- الروايتين والوجهين، للقاضي أبو يعلى، مخطوط مصور من مكتبة الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، قسم المخطوطات.

٩٢- الروض الأنيق في إثبات إمامة أبي بكر الصديق، لابن زنجوية، مخطوط مصور من المكتبة البلدية بالإسكندرية، معهد المخطوطات بمصر رقم ١٣٨، توحيد،.

٩٣- الروضة من الكافي، للكليني، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار الأضواء، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٩٤- الروضتين في أخبار الدولتين، لأبي شامة، تحقيق إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٩٥- الرياض النضرة في مناقب العشرة، للمحب الطبري، تصحيح محمد بدر الدين الغساني الحلبي، المطبعة الحسينية، القاهرة، ١٣٢٧هـ- ١٩٠٩م.

٩٦- السقيفة، لسليم بن قيس الكوفي، منشورات دار الفنون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٩٧- السنة، لابن أبي عاصم، تحقيق د. باسم فيصل الجوابرة، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٩٨- السنة، للخلال، تحقيق د. عطية الزهراني، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

٩٩- السنة، لعبد الله بن أحمد، تحقيق د. محمد سعيد القحطاني، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط ٤، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٠٠- سنن البيهقي الكبرى، طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٤٤هـ- دار صادر، بيروت.

١٠١- سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

١٠٢- سنن أبي داوود، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٠٣- سنن ابن ماجه، تحقيق محمد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، ١٣٧٢هـ- ١٩٥٢م.

١٠٤- سؤال في معاوية بن أبي سفيان ﷺ، لابن تيمية، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.

١٠٥- سير أعلام النبلاء، للذهبي، مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

١٠٦- الشافي، لابن حمزة العلوي، منشورات مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٠٧- الشافي في الإمامة، لعلي المرتضى، طبعة حجرية، طهران، ١٣٥٤هـ.

١٠٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، في دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.

١٠٩- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي، تحقيق د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٤١١هـ.

١١٠- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز، تحقيق د. عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ.

١١١- شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء المكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٤م.

١١٢- شرح النووي لمسلم. مراجعة مجموعة محققين بإشراف حسن عباس قطب. دار عالم الكتب. الرياض. ط١. ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١١٣- الشيعة في مصر من الإمام علي حتى الخميني. لصالح الورداني. مكتبة مدبولي الصغير. القاهرة. ط٢١ ١٤١٤هـ - ١٩٣٩م.

١١٤- صحيح البخاري. ينظر: فتح الباري لابن حجر العسقلاني.

١١٥- صحيح ابن خزيمة. تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي. بيروت. ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١١٦- صحيح مسلم. تحقيق وتعليق موسى لاشين وأحمد عمر هاشم. مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر. بيروت. ط١. ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١١٧- الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم. للبياضي. تصحيح وتعليق محمد الباقر البهبودي. المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية. إيران ط١. ١٣٨٤هـ.

١١٨- صفة الصفوة. لابن الجوزي. تحقيق محمود فاخوري ومحمد رواسي قلعجي. دار المعرفة. بيروت. ط٤. ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١١٩- الصوارم المهرقة في نقد الصواعق المحرقة. للتستري. تصحيح جلال الدين الحسيني. شركة سهامي بإيران. ط١. ١٣٦٧هـ.

١٢٠- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة. لابن حجر الهيتمي المكي. تحقيق عبد الرحمن ابن عبد الله التركي. مؤسسة الرسالة بيروت. ط١. ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م. ط. أخرى بعناية عبد الوهاب عبد اللطيف دار المكتبة العلمية. بيروت. ط٣. ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١٢١- الضعفاء الكبير. للعقيلي. تحقبق عبد المعطي قلعجي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. ١٤٠٤هـ.

١٢٢- الضعفاء المتروكين. للدار قطني. مكتبة المعارف. الرياض. ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٢٣- الضعفاء المتروكين. للنسائي. تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الوعي حلب. ط١. ١٣٩٦هـ.

١٢٤- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. للسخاوي. دار مكتبة الحياة. بيروت. د.ت.

١٢٥- طبقات الحنابلة. لابن أبي يعلي. دار المعرفة. بيروت. د.ت. وهي فيما يبدو لي مصورة عن طبعة السنة المحمدية القاهرة التي حققها الشيخ محمد حامد الفقي -رحمه الله-.

١٢٦- طبقات السبكي- طبقات الشافعية الكبرى- تحقيق د. محمود الطناحي و د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١٢٧- طبقات ابن سعد- الطبقات الكبرى- تقديم إحسان عباس، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

١٢٨- الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، لابن طاوس، مطبعة الخيام، قم إيران، ١٤٠٠هـ.

١٢٩- العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق فؤاد سيد، سلسلة تصدرها دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦١م.

١٣٠- عز الدين ابن الأثير، د. حسن شميساني، دار مكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

١٣١- عقائد الإمامية الاثني عشرية، للزنجاني، مؤسسة الوفا، بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٣٢- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، اعتنى به محمد حسام بيضون، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

١٣٣- علم اليقين في أصول الدين، للكاشاني، ليس على الكتاب بيان الجهة الطابق أو تاريخ الطبع.

١٣٤- العواصم من القواصم، لابن العربي، تعليق الشيخ محب الدين الخطيب، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدوحة، د.ت.

١٣٥- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

١٣٦- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد شمس الحق العظيم أبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

١٣٧- غذاء الألباب بشرح منظومة الآداب، للسفاريني، مكتبة الرياض الحديثة، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

١٣٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز وتصحيح محب الدين الخطيب وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية بالقاهرة، ١٣٨٠هـ.

١٣٩- فرق الشيعة، للنوبختي، دار الأضواء، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

١٤٠- الفرق بين الفرق، للبغدادي، عناية وتعليق إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٤١- الفروع من الكافي، للكليني، تصحيح علي أكبر الغفاري، دار صعب، دار التعارف، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ.

١٤٢- فضائل الصحابة، للإمام أحمد، تحقيق وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة ومركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٤٣- فوات الوفيات والذيل عليها، للكتبي، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، د.ت.

١٤٤- قضية نسب الفاطميين أمام منهج النقد التاريخي، د. عبد الحليم عويس، مكتبة ابن تيمية، البحرين، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

١٤٥- القول الجلي في فضائل علي، للسيوطي، تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر للطباعة بيروت، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٤٦- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٤، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، وضع فهارسه محمد عبد الرحمن المرعشلي.

١٤٧- الكامل في الضعفاء، لابن عدي، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

١٤٨- كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة، لمحمد بن مالك اليماني، تعليق محمد زاهر الكوثري، ط٢، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م، مكتبة الخانجي بمصر والمثنى ببغداد.

١٤٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

١٥٠- كشف الغمة في معرفة الأئمة، لعلي الأربلي، تعليق هاشم الرسولي، الطبعة العلمية، قم، إيران، ١٣٨١هـ.

١٥١- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للمتقي الهندي، ضبطه بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٥٢- كيف نقرأ تاريخ الآل والأصحاب، لعبد الكريم الحربي، مكتبة الإمام البخاري- مبرة الآل والأصحاب- الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

١٥٣- اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير، مكتبة القدس، القاهرة، ١٣٥٧هـ- ١٩٨٣م.

١٥٤- لسان الميزان، لابن حجر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م.

١٥٥- لمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة، للجويني، تحقيق فوقية محمود، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والإنباء والنشر، القاهرة، ط١، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

١٥٦- المجروحين، لابن حبان، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

١٥٧- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، عنيت بنشره مكتبة القدسي، القاهرة- ١٣٥٢هـ.

١٥٨- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ.

١٥٩- محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، لابن المبرد، تحقيق د. عبد العزيز الفريح، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٧هـ.

١٦٠- محنة الإمام أحمد، للمقدسي، تحقيق د. عبد الله التركين هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٦١- مختصر التحفة الاثني عشرية، لدهلوي، والمختصر للألوسي، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٣م.

١٦٢- مختصر تاريخ ابن عساكر، لابن منظور، تحقيق مجموعة محققين، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٦٣- مختصر منهاج السنة لابن تيمية، للشيخ عبد الله الغنيمان، مكتبة الكوثر بالرياض، دار الأرقم ببريطانيا، ط٢، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

١٦٤- مرآة العقول شرح الروضة من الكافي، للمجلسي، طبعة حجرية، طهران، ١٣٥٤هـ.

١٦٥- مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري، ليحيى اليحيى، كتاب محمّل من الأنترنت.

١٦٦- المسائل السروية، للمفيد، منشورات مكتبة دار الكتب التجارية، النجف، العراق، د.ت.

١٦٧- المستدرك على الصحيحين، للحاكم، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

١٦٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق مجموعة محققين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

١٦٩- مسند البزار، البحر الزخار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

١٧٠- المصباح، جنة الأمان الواقية وجنة الإيمان الباقية، للكفعمي، منشورات الرضى ومنشورات زاهدي، مطبعة أمير، قم، ط٢، ١٤٠٥هـ.

١٧١- مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق عامر الأعظمي، الدار السلفية، الهند، د.ت، ط. أخرى تحقيق الجمعة واللحيدان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١٧٢- مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٧٣- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى الرحيباني، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ١٩٦١م.

١٧٤- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١٧٥- المعالم الزلفى في بيان أحوال النشأة الأولى والأخرى، لهاشم البحراني، طبعة إيران، ١٢٨٨هـ.

١٧٦- معجم الطبراني الكبير، تحقبق حمدي السلفي، الدار العربية للطباعة، بغداد، ط١، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م، بإشراف وزارة الأوقاف العراقية.

١٧٧- معجم المناهي اللفظية، للشيخ بكر أبو زيد، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ودار ابن الجوزي بالدمام، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

١٧٨- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، اعتنى به مكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١٧٩- المغني في الضعفاء، للذهبي، تحقيق نور الدين عتر، دار المعارف بحلب، مطبعة البلاغة، ط١، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

١٨٠- مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، لابن واصل، تحقيق جمال الدين الشيال، مطبوعات جامعة فؤاد الأول، ١٩٥٣م.

١٨١- المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، للقرطبي، تحقيق مجموعة محققين، دار ابن كثير والكلم الطيب وكلاهما بدمشق، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٨٢- مقال للدكتور داود الجلبي عن كتاب تحفة العجائب، مجلة المجمع العلمي العدي بدمشق، ١٩٤٨م، (٥٥٥/٢٣).

١٨٣- مقدمة ابن خلدون، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٢٢هـ.

١٨٤- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

١٨٥- مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، تحقيق د. عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط٢، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٨٦- مناقب عمر بن الخطاب، لابن الجوزي، تحقيق زينب القاروط، دار المكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٨٧- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، ومراجعة نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

١٨٨- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط٢، ١٤١١هـ.

١٨٩- منهاج الكرامة في إثبات الإمامة، لابن المطهر الحلي، مطبوع مع منهاج السنة لابن تيمية، طبعة أوفست، باكستان، ١٣٦٩هـ.

١٩٠- منهاج القاصدين في فضائل الخلفاء الراشدين، لابن قدامة، مخطوط، مصور عن دار الكتب المصرية رقم ١٢١٨/ تاريخ.

١٩١- منهج المسعودي في كتابة التاريخ، د. سليمان السويكت، ط١، ١٤٠٧هـ- دون ذكر الجهة الطابعة.

١٩٢- موسوعة التاريخ الإسلامي، لأحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٧٢م.

١٩٣- الموسوعة الفقهية، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، مطابع دار الصفوة، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

١٩٤- الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، ١٣٨٦هـ.

١٩٥- موقف الشيعة الاثني عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر محمد عطا صوفي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

١٩٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

١٩٧- ناسخ التواريخ، لميرزا تقي، كتاب محمل من الأنترنت.

١٩٨- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، د.ت.

١٩٩- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، لعلي سامي النشار، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٧٧م.

٢٠٠- نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي، دار المأمون، القاهرة، ط١، ١٣٥٧هـ.

٢٠١- نظرة في كتاب الكامل لابن الأثير، د. سليمان العودة، مجلة البيان، عدد ١٢ عام ١٤٠٨هـ.

٢٠٢- نظرة في كتاب الكامل لابن الأثير، د. سليمان الدخيل نفس المجلة والعدد.

٢٠٣- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.

٢٠٤- النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.

٢٠٥- النهي عن سب الأصحاب وما فيه من الإثم والعقاب، للمقدسي، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٢٠٦- هدية العارفين، للبغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥١م.

٢٠٧- الوافي بالوفيات، للصفدي، اعتناء هلموت ريتز، دار النشر فرانز شتاينر، ط٢، ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م.

٢٠٨- وظيفة علماء الدين، للإبراهيمي، عناية عبد الإله الشايع، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٢٠٩- وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.

٢١٠- اليعقوبي، عصره، سيرة حياته، منهجه التاريخي، د. حسين عاصي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

* * *